

اخترنالك ١٢٩



# الفكر الاقتصادي

تأليف : فريدناند زويج  
ترجمة : عمر القباني  
مراجعة : محمود فتحي عمر



0168983

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ٢٠٠١

المرحوم/ محمد راجح عباس  
وكيل وزارة الثقافة سابقا

اختزالك

# الفكر الاقتصادي

تأليف

فرديناند زروج

استاذ الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة مانشستر  
واستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة كركوف سابقا

ترجمة: عمر القباني

مراجعة: محمود عيسى



## محتويات الكتاب

### ١ - دراسة لبعض وجوه النظر التاريخية .

تفسير التاريخ - من هم رجال الاقتصاد؟ - الفرويدية الاجتماعية - هل تستهوي دراسة الاقتصاد العقول الكبيرة - مبدأ الاختيار - تنبؤات رجال الاقتصاد - النظريات الأولى في المذاهب الاقتصادية - أنجح الطرق تطبيقاً - التشريع والمذاهب الاقتصادية .

### ٢ - أمثلة تاريخية :

ريكاردو وماركس - لينين وماركس أو ثورة الشعوب المتخلفة - مانديفيل أمام الطبيعيين - ماركس وكينز - جون لو وجون ماينارد كينز - شركة تجارة الهند الشرقية وظهور مبدأ التحرر البريطاني - هل لا يزال مالتوس على حق ؟

### ٣ - المراحل الأربع للتطور الاقتصادي :

الحركة المنطقية - المذهب الوسيط - نظام مذهب التجارة - مذهب التحرير - الاشتراكية الجديدة - ماذا بعد الاشتراكية ؟

### ٤ - التخطيط :

الدراسة الاقتصادية من ثلاثة أوجه - التغيرات الهيكلية والبقاء - العناصر العضوية والمنوية في الاقتصاد القومي - الوضع الجغرافي للاقتصاد القومي - الحركات الدائرية - التمييز النوعي - نظرية التكلفة الاجتماعية - المنهج التنظيمي - اقتصاد التوازن واقتصاد الهدف - تحقيق العمالة الكاملة والمحافظة على بقائها .

### ٥ - رجال الاقتصاد بوجهون المستقبل :

المنفعة الشخصية والعقيدة والعاطفة - هل نعكس الاتجاه ؟ ماذا نعلم من تاريخ الفكر الاقتصادي .



## آراء اقتصادية

### ١ — دراسة لبعض وجهات النظر التاريخية

#### تفسير التاريخ

تاريخ النظريات الاقتصادية كتاريخ النظريات الاخرى يتطلب اعادة الكتابة فيه لكل جيل لا لمجرد اضافة فصل جديد مما اكتسبناه من خبرة ومعرفة بل لأن هذا التاريخ في حاجة دائما الى تفسير جديد وهذا التفسير يضيف نورا وحياة على مجموعة الحقائق المجردة التي تحتويها كتب هذا التاريخ عن طريق الاندماج في أحداث العصور السابقة بغية تفههما لا لمجرد الحكم على نتائجها .

ذلك أن لكل جيل نظرة عميقة في بعض فتراته . كما أن له فهمه المفكك المنفصل الحلقات لفترات أخرى . ولكل جيل اهتمامه بأطراف مختلفة من الثروة الضخمة التي لانهاية لها من المادة التي تقدمها له الخبرة التاريخية ، وهو يختار من ثم معايير مختلفة لاختيار مادته . والجيل الحاضر يهتم قبل كل شيء بالمادة الدسمة التي يقدمها له

عصر التجارين ، فنحن أكثر فهما لروحه وأحداثه وافكاره السائدة وكذلك منظماته ولقد مارس هذا العصر اقتصاديات الرقابة ، وهي من أهم موضوعات دراساته في الوقت الحاضر .

ان رجال التخطيط في عصرنا هذا قد ينظر اليهم على أنهم أحفاد هذا الزمن الملىء بالأحداث . والواقع أن نظرة التجارين قد اختلفت كثيرا عما كانت عليه الحال في عهد الحرية التجارية . لقد كان أنصار الحرية ينظرون الى التجارين على أنهم دعاة جهل يتجاهلون النور الحقيقي للحكمة الاقتصادية .

لقد أصبح لدينا الكثير مما نتعلمه من خطأ ذلك العصر وتجارب  
ومن ادارة مؤسساته ومن القيود التى تتضمنها أية رقابة .

ولهذا السبب تقدم لنا مدرسة العصور الوسطى بما لها من آراء  
عن « الثمن العادل » و « الأجور العادية » آراء هامة ، بل أهم مما  
سبقها من العصور ، وقد آن لنا أن تبين ن فكرة الأجور العادية  
لا تعتبر قانونا للحكم الخلقى فحسب وانما تمثل طرازا بسيطا لسلوك  
محدود يؤثر على العملية الحقيقية لتكوين الاسعار تأثيرا أكبر مما كنا  
نظن ، وقد كشف البحث الذى أجراه جماعة الاقتصاديين باسفنورد  
سنة ١٩٣٩ عن أن المنظم انما يقوم بعمله مستهديا بفكرته عن « السعر  
العادل » ، وهو لا يصدر فى عمله كما صوره علماء نظريات الاقتصاد  
لمدرسة المنفعة الحدية ، من أنه يعمل على الحصول على أعلى قيمة لأقل  
عرض ، ولكنه يقوم بعمل حسة جملة التكاليف . حتى يطلب مايعتبره  
مقابلا عادلا ، ويمكن القول ان التعاليم المسيحية فى مدى ستة اوسبعة  
قرون قد افادت الانسان فى الاقتصاد أكثر مما كنا نتصور ، فقد طبعت  
فى ذهنه نمطا خاصا من سلوك السعر . وان كنا نسلل أن سلوك السعر  
هذا كان أكثر سيادة فى العصور الوسطى منه الآن ؛ ولكنه لا يزال  
موجودا ، يتجدد ويقوى فى المؤسسات الضخمة على نطاق أوسع مما  
كان عليه فى القرن التاسع عشر .

وهناك أيضا اهتمام كبير بهذا الموضوع من جانب الاقتصاديين  
المحدثين بالمدرسة الاشتراكية التى كانت تعتبر فيما مضى مدرسة  
خاصة فى ميدانى السياسة والاجتماع لا مدرسة خاصة بميدان التحليل  
الاقتصادى البحث الهادف . ونحن ننظر الآن الى ما يطلق عليه بالهادفة  
أو الموضوعية بنظرات مختلفة ، وسنعود الى الكلام عنها فيما بعد .

نحن نعلم ان كل حقيقة نظرية تتصل بعدد من الافتراضات ، وأن  
المدرسة الاشتراكية ، يوعى منها أو بغير وعى ، اختارت عددا من  
الافتراضات مختلفا عن افتراضات المدرسة القديمة ( الكلاسيكية ) ،  
فعلى حين نظرت الثانية الى النشاط الاقتصادى القومى فى ضوء



العمليات التي يقوم بها الفرد لتحقيق ثرائه بأقصى ما يستطيع من ربح،  
اختارات الاشتراكية المصلحة القومية، أى مصلحة الأمة ككل، أو  
تحقيق أقصى دخل قومى ممكن .

وهذا الغرض يجعل ما ينشره الاشتراكيون مادة مهمة للقراءة في  
الوقت الحاضر الذي توجه فيه العناية الى قياس لأقصى دخل قومى  
حقيقى، وما أضافته مدرسة ماركس الى فهم الاقتصاد الاحتكارى  
يرتبط بما افترضته عن الصراع الطبقي، فاستبدل الافراد الذين يعملون  
على تحقيق أقصى حد من الثروة الفردية بطبقات اجتماعية تعمل على  
تحقيق أقصى حد من ثروة أعضائها، وهكذا <sup>١</sup>لقت ضوءاً جديداً على  
الصراع الاقتصادى في الظروف الاحتكارية .

ويوجه الاقتصادى في الوقت الحاضر جل اهتمامه الى المفزعة  
التاريخية والتنظيمية التي تعنى بأهمية الوضع التنظيمى والسلوك  
الجماعى في دراسة الاقتصاد، والمخطط الحديث هو أولاً اخصائى في  
التنظيم وفى السلوك .

ومن الناحية الاخرى فإن مدارس المنطقة الحديثة والمدارس  
الرياضية التي بدأت بجينونز ومنجر ووالراس منذ عام ١٨٧٠ فقدت  
الكثير من أهميتها السابقة . اذ انها تقوم على افتراضات فقدت الكثير  
من قيمتها في عصرنا الحاضر .

وهناك نوعان من الدراسات للفكر الاقتصادى، أولهما ما يمكن  
أن نسميه الدراسة التاريخية، والآخر الدراسة النظرية، فالمؤرخ  
يعتبر الفكر الاقتصادى تعميماً عن الظروف الاقتصادية والسياسية  
الاقتصادية التي تصلح لعصر ما، أما الباحث النظرى فانه يعتبر حقيقة  
تصدق في كل العصور، وان كانت الحقيقة ذاتها افتراضية أى أنها  
تبنى على مجموعة من الافتراضات، وهنا يلتقى المؤرخ بالباحث  
النظرى، فما دامت الحقيقة النظرية تصدق على عدد من الافتراضات،  
فهى اذن تصدق على العصر الذي تكون فيه هذه الافتراضات صحيحة

وكل عصر يختار افتراضاته على أساس أن تكون لها قيمتها من الواقع،  
أي أن تتطابق مع الحقيقة إلى أقصى حد من الدقة .

وقد اختارت المدرسة الكنائسية في العصور الوسطى ، عن قصد  
أو عن غير قصد ، افتراض ان الناس يعملون ليحتفظوا بالمستوى  
التقليدي لمعيشتهم، لا ليجمعوا الثروة ومن ثم وصلوا الى رأيهم عن  
السعر العادل والأجر العادل .

أما التجاريون في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فافترضوا  
أن الدول أو بمعنى أصح الملوك والامراء يشتبكون في صراع لا ينتهي  
للحصول على الثروة والسلطان ، ومن ثم وصلوا الى فكرة إيجاد ميزان  
تجاري من جانب واحد من نوع طاغ ، أما المدرسة الكلاسيكية فقد  
افتترضت أن الناس كأفراد يشتبكون في صراع لتحقيق أقصى ربح عن  
طريق تنافس شديد ، ووصلوا من ذلك الى رأيهم في تقسيم العمل أو  
فيما يسمى بالاقتصاد الحر . ولقد نسبت هذه الافتراضات الخاصة  
الى عصر معين ، وكانت لها قيمة عملية كبرى بالنسبة لأجيالها ، فكان  
الناس يستهويهم البحث عن الطرق التي تفتحها أمامهم تلك الافتراضات  
لأنها كانت في نظرهم المفاتيح التي تفتح لهم أبواب تفهم دنياهم ، وهذا  
الاستهواء هو العامل الحاسم في توسيع مبادئ الدراسة في النظم  
والعلوم كلها ، اذ يجب أولاً أن يكون هناك شغف بالدراسة من جانب  
الباحث ثم الناشر ثم القارئ وجماعة الطلاب والعلماء الذين يستجيبون  
لبحث ، ومن حسن الظن أن نقول : ان هذه الطبقات جميعا انما  
تستهويهم الدراسات القائمة على افتراضات حقيقية أكثر مما يستهويهم  
غيرها من الدراسات .

وحين ذكرت مرة أن النظرية الاقتصادية هي استدلال قائم على  
عدد من الافتراضات سألتني سائل : « لابد أن هناك آلاف بل ملايين من  
مجموعات الافتراضات ، فهل هناك أى مجال لتقدم النظرية الاقتصادية  
تقدماً يتجاوز حدود التقريرات الأولى ، ولا بد أن هناك حالات معقدة

لانهاية لها ، وان العلم كله انما يستمد حججه من عدد قليل جدا من المبادئ العامة » وكان هذا في نظري نقطة هامة جدا .

فالواقع أن الوضع الحاضر للدراسة الاقتصادية يشبه غابة فيها عدد لانهاية له من الحالات وأشباه الحالات ، يأخذ كل واحد منها حالة ما . يحلل افتراضاته عنها كيف يشاء ، ويبدأ دراسته لها بمقدمة فيقول مثلاً « نفرض للإدخار د ، للاستثمار س ، وللمعدل الفائدة ف ، ونفرض أن ... » ، ومن ثم نركب بعضاً من المعادلات ثم نحل هذه المعادلات ويعلق عليها بطريقة رياضية .

وكان جوابي عن سؤال السائل « ان غرضنا هو وضع افتراضات صحيحة وسليمة لامجرد افتراضات لا أساس لها ، وبهذا لاختلف عن الغرض من دراسة التاريخ ، قديمه وحديثه ، والاتجاهات التي تشير الى المستقبل ، ويجب أن نركز على أهم الافتراضات ، لأن الاقتصاد يجب أن يمارس في الدراسات الاقتصادية ذاتها ، فحياتنا وجهودنا ، وسائلنا ، كلها مقيدة ، ووقتنا قصير ، ومن ثم يجب أن نتوافر على ما يبدو أنه بالغ الأهمية ، ومن حسن الحظ أنه يوجد في كل جيل اتفاق كبير بين اقتصاديه على ما يمكن أن يكون افتراضات بالغة الأهمية ، أو مشكلات بالغة الالاحاح ، وان النظريات القائمة على تلك الافتراضات ، وان كانت ذات صفة فرضية انما تعتبر عند ذلك الجيل حقاً مطلقاً ، كما كانت الحال مثلاً بالنسبة لما كان يسمى « النظرية البحتة » في المدرسة الحديثة من عشرين أو ثلاثين سنة مضت ، ومن هذه الحقائق الافتراضية تصاغ المبادئ العامة التي تنفذ الى عمق وعي جيل بذاته ، ويعتبرها المؤرخ فيما بعد الأفكار الحية لذلك الجيل .

« وحين يمضي الزمن ، وتصبح افتراضاته جوفاء فان مبادئه العامة تشبه حينئذ قصراً مهجوراً يزوره السائحون وطلاب التاريخ والثقافة ، قد يكون القصر في حالة خراب ، وقد يكون موضع

صيانة ، ولكننا على أى حال نستطيع أن نقيّد من بناءه ، ومن هندسته  
ومن نظامه الداخلى .

« ولا شك أننا نستطيع أن نتعلم من الأفكار الاقتصادية للأجيال  
الماضية أكثر مما نتعلم من القصور والمعائر القديمة ، فالحقائق التى  
تكشف عنها الآراء العظيمة للأجيال الماضية ، هى حقائق خالدة ،  
بمعنى أنها صحيحة بالنسبة لجميع العصور ، مادامت الافتراضات  
التي بنيت عليها صالحة للتطبيق . وأفكار العصور الماضية ، كالنظرية  
الاقتصادية الحاضرة ، فهى خالدة وانتقالية فى الوقت نفسه مادامت  
متناسكة ، ومنطقية ، وهى خالدة لأنها صحيحة دائما بالنسبة  
لافتراضات بذاتها ، وهى انتقالية لأن الافتراضات التى تقوّم عليها  
لا يَحتمل أن تتكرر بظروفها نفسها . وإن احتمل أن تتكرر أسسها .  
ومن هنا تفترض أهميتها

ويشبه الفكر التاريخي للأجيال السابقة « التجارب » إذا  
أدخلنا فى اعتبارنا طبعاً ما هنالك من فروق بين تجربة جرت فى التاريخ  
وتجربة تجرى فى المعمل »

## من رجال الاقتصاد؟

يتعلق تاريخ الفكر الاقتصادى بالباحثين الناجحين فيه ، حتى وان لم يتحقق النجاح أثناء حياتهم . ويقاس النجاح بمدى أثرهم الذى خلفوه أولا فى معاصريهم ثم الأجيال اللاحقة بهم ، ومدى مآثره من أثر فى التشريع ، وفى السياسة الاقتصادية للمعصر الذى عاشوا فيه مع تقدير مدى الوقت الذى استغرقه حدوث هذا الأثر ، وماذا كان للباحثين دور جدى فى تكييف الجو الاقتصادى فى جيلهم و فى جيل لاحق بهم ، ثم ما أوحوا به الى غيرهم من الباحثين الذين اعتمدوا على آرائهم ومبادئهم ومدرستهم الفكرية ، ان الاجابة عن هذا كله ترسم لنا الخط الفاصل بين الباحث الناجح وغيره .

وبعبارة أخرى فالخط الفاصل انما هو خصوصية آراء الباحث فى ميدان السياسة والتشريع أو الحركات أو فى ميدان الفكر ، ويركز المؤرخ الاقتصادى أولا على الباحثين الذين كان لهم دور فى تشكيل الحقيقة . أما مؤرخ الفكر الاقتصادى فيركز على أولئك الذين كان لهم دورهم فى تشكيل نمط الفكر الاقتصادى فى العهود التالية ، والباحثون الذين شكلوا الحقيقة هم عادة الباحثون الذين شكلوا الفكر . نذكر من أولئك آدم سميث ، وريكاردو ، وجون ستوارت ميل . وكارل ماركس ، وهناك من ناحية أخرى باحثون يمتازون بالخصوبة العالية فى ميدان الفكر ، ولم يكن لهم أثر يذكر فى السياسة الاقتصادية أو التشريع أو الحركات ، نذكر منهم جيفونز ، ومينجر ووالراس وويزر وبوم باويرك .

لذلك اعتبر الباحثون من النوع الأول أعظم من الباحثين الآخرين ، لان تراثهم أخصب وأخلد ، وهم يأخذون مكان الصدارة فى سجل تاريخ الفكر الاقتصادى .

ومع ذلك فان المؤرخين قد سجلوا لغير الناجحين من الباحثين  
مارد اليهم اعتبارهم ، فذكر منهم مثلاً رتشارد كاتيلون ، الذى وضع  
كتابه « بحث فى طبيعة التجارة » عام ١٧٥٥ وهو كتاب ذو قيمة نظرية  
فائقة ، وبحث أصيل ، يعتبر تقدماً بالنسبة لعصره ، فقد أوضح قبل  
آدم سميث ، نفس الآراء التى أوردتها الأخير فى كتابه « ثروة الشعوب »  
وامتاز الأول فى كثير من آرائه بالتماسك والانطلاق والقوة ، حتى  
ان جيفونز اعتبره المؤسس الحقيقى للاقتصاد السياسى ، ومع ذلك  
فقد كان عمله غير ناجح ، وظل غامضاً وان كان قد أدى الى مولد  
الكثير مما جاء فى بحوث الفيزوقراطيين وبحوث آدم سميث ومالتوس ،  
بل وكان كونسايى وميرابو وترجو وآدم سميث تلامذة لكتاب  
« كاتيلون » ولكن شهرة « كاتيلون » مالبثت ان زالت بنشوء  
شهرة آدم سميث ، وقل أن يحظى اسمه بسطر أو سطرين فى تاريخ  
الفكر الاقتصادى مع أن القارئ المحدث يستطيع أن يجد فى ثنايا  
كتابه كثيراً من الآراء التى تستهويه .

وثمة مثال آخر هو « هرمان هيريتس جوسن » الذى وضع  
أسس المدرسة الحديثة الرياضية والذى كان يعتبر نفسه كوبرنيكوس  
الاقتصاديات الحديثة ، ومازال كثير من الاقتصاديين يعتبرونه كذلك .  
ومع ذلك فلم يكن ناجحاً ، ولم يبع من كتابه الا أربع نسخ ، و  
خمس ثم تولاه اليأس فمنعه من التداول ، حتى كشف عنه فيما بعد  
الأستاذ « آدامسون » من جامعة مانشستر ، ثم نشر عنه « جيفونز »  
فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « نظرية الاقتصاد السياسى » سنة  
١٨٧٩ « بصراحة وذكر أن جوسن قد سبقه فى المبادئ العامة  
للاقتصاد ووسائله .

ولكن جوسن كان قليل الأثر فى تطور الفكر الاقتصادى ، على  
حين أن جيفونز وهو أقل منه أصالة فى التفكير ، والذى نشر بحوثه  
بعد ذلك بسبع سنوات ، أصبح شخصية هامة فى ميدان الآراء  
الاقتصادية ، فالمعول اذن هو النجاح لا الأصالة فى تفضيل  
جيفونز على جوسن .

ولنتقارن كذلك بين كارل رود برتوس و كارل ماركس ، فالأول مفكر يمتاز في بحوثه بالأصالة والعمق والمنطق والوضوح والقوة ، كتب قبل ماركس بوقت طويل بحوثه عن « الاشتراكية العلمية » و « قانون القيمة الفائضة » و « قانون الأجور الحديدي » و « ضرورة التحول الاشتراكي للمجتمع » ، وقد كان أدولف واجنر على حق حين عمل على الاشارة باسم برتوس ، وحين أطلق عليه لقب الأب الحقيقي للنظرية الاشتراكية ، ولكن رود برتوس انفصل عن الحركة الاشتراكية ورفض أن يشترك فيها على الرغم من دعوة لاسال له ، ولم يكن له الا أثر طفيف في حركات عصره وتشريعها ، وان كان أثره الكبير قد ظهر في لاسال نفسه الذي استعار منه كثيرا من آرائه القوية . وعرف ماركس بحوثه غير أنه من الصعب أن تثبت مدى ما أخذ منها عنه ، ولكن مهما يكن الحكم فاننا حين تقدم بحوثهما للمقاييس المنطقية والنظرية نجد أن ماركس يبدو عملاقا أمام رود برتوس بسبب قيمته التاريخية الضخمة . فقد شكل ماركس الحقيقة والفكر في السنوات المائة الأخيرة أكثر مما قام به أى باحث آخر ، وكل من يتمتع عن دراسته لأسباب نظرية أو منطقية ، انما يحرم نفسه من القدرة على فهم بعض الحركات القوية والتحولات الهامة في التاريخ الحديث ، فليس هناك « رود برتو » ولكن هناك « ماركسية » نضر شك .

كذلك يمكننا أن نقارن بين أدجورث ومارشال ، فالأول هو مؤلف كتاب الطبيعة الرياضية عام ( ١٨٨١ ) وغيره من البحوث التي جمعت في مؤلف مكون من ثلاثة أجزاء عنوانه « أحداث عن الاقتصاد السياسي » . وقد طبع عام ١٩٢٥ . وهو يمتاز بالأصالة وعمق التفكير والقدرة الكبيرة على التحليل والمنطق ، أما الآخر فكان مدرسا لمادة الكهرباء ربط بين شمولر وجيفوز ، أى بين نظرية التنظيم وفكرة المنفعة الحدية ، وأوضح ذلك في كتابه « مبادئ الاقتصاد عام ١٨٩٠ » وقد تأثرت مادة بحثه بسبنسر ودراسة تاريخ

الأخلاق في المدرسة التاريخية الألمانية ويعتبر مارشان خير ممثل للانجليز في طبيعة التوفيق بأخلاقهم وبذلك وفق بين الوسائل التاريخية والنظرية وتوجت أعماله بنجاح كبير ، وكان معلم الاقتصاد لجيل أو جيلين من الاقتصاديين في إنجلترا وأمريكا ، وما زالت كتبه تدرس بعناية ، على حين أهملت كتب ادجورث وعلاها التراب في رفوف المكتبات ، لذلك لم يكن غريبا أن يفرد له مؤرخ الاقتصاد فصلا كاملا ، على حين يكتب عن ادجورث سطرا أو سطرين .

ومن بين الكتب المعاصرة نذكر كتاب « جون ماينارد كينز » عن « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود » فهذا كتاب جدير بأن يخلد في تاريخ الفكر الاقتصادي فهو يعتبر واضع نظرية « التوظيف الكامل » . وهذه النظرية المقبولة في كل المجتمعات الناطقة بالانجليزية : وكذلك فإن نظرية الاتفاق والكتاب الأبيض عن العمالة عام ( ١٩٤٤ ) والكتاب الأبيض الاسترالي ، وخطط علاج الكساد الأمريكي في السنوات الثلاثين ، كلها قائمة على مبدأ كينز الذي يقول : انه لكي تتحقق « العمالة الكاملة » أو « التوظيف الكامل » يجب الاحتفاظ بمستوى مناسب من الاتفاق على الاستهلاك والاستثمار معا ولم يحظ مبدأ كينز بنجاح في القارة الأوروبية . ذلك لأن خبرة القارة بما فيها من مصاعب نقدية واقتصادية متلاحقة . وسلوك نقدي مختلف ، ونقص في الأجهزة الإنتاجية لا يمكن أن تعتمد فحسب على الاتفاق . ولو أن كينز ولد في أوروبا وكتب للشعب الفرنسي مثلا ، لظل مغمورا ، ولما وصل الى مكان الصدارة كأعظم مفكر اقتصادي في سني الحرب ، وميدان اقتصاديات كينز هو اقتصاد بريطانيا وأمريكا خلال فترة الحرب بما فيه ميل كبير الى الادخار وحواجز ضعيفة للاستثمار ، وبما فيه من « فرص متداعية للاستثمار » تحددها عوامل تاريخية كثيرة في تلك الفترة .

وبغير هذا الميدان ما كان لفلسفة كينز واقتصادياته أن تخلف أثرها الكبير الذي خلفته في جيلنا ، وتتمثل عظمتها في أنه عبر عن



حاجة عصره ، وقدم لنا سلاحا قيما ووسائل فنية رائعة لمعالجة مشكلة البطالة ، ومما يبين خصوصية فكره ذلك الفيض من المجالات والمذكرات والدراسات التي تناول كينز أو بحوثه .

وثمة مصدر آخر لشهرة كينز ، هو سرعة تحقق الجمهور من القيمة السياسية الاجتماعية لنظريته باعتبارها الرد الوحيد على نظرية ماركس ، وقد ذكر كينز أن ضعف الرأسمالية واضطرابها إنما هو في الكم لا في النوع ، وأنه على حين تفشل في إيجاد « عمالة كاملة » . فإنها لا تسيء توجيه الموارد القومية ولا تهددها ، وأن هذا الضعف يمكن معالجته بواسطة تخطيط جزئي يقتصر على قطاع من الاقتصاد القومي . هو الاستثمار ، وكان التخطيط الجزئي هو رده على برنامج التخطيط الكلي الذي نادى به أتباع ماركس وغيرهم من رجال التخطيط .

## « الفروبية ، الاجتماعية »

أعفل طلاب النظرية المادية للتاريخ هم الحقائق المتعلقة بأصلها ، وهي نشأت أصلا أثناء قد المبدأ الاقتصادي الذي جاء في كتاب ماركس « نقد الاقتصاد السياسي » عام ( ١٨٥٩ ) فماركس هنا يخاسم الاقتصاد السياسي ، وينقد نظرياته بشدة ، ويرى أنه مبدأ بورجوازي و مبدأ طبقات أى أنه يقوم على مصالح الطبقات . وكان « ناسوسينور » وهو أقوى الاقتصاديين نقوذاً بانجلترا في زمان ماركس ، يتزعم حملة كبيرة للقضاء على التشريع الاجتماعي الجديد وبخاصة محاولات تحديد ساعات العمل ، وكان يرى أن تحديد ساعات العمل سلاح يفتك بالصناعة البريطانية : لأن فائدة صاحب العمل تتحقق في الساعات الاخيرة من العمالة ، فالعمال في الساعات الأولى منها انما يعملون لأنفسهم ، ولعل الدراسة الدقيقة لاختلاف وجهات النظر على التشريع الاجتماعي بانجلترا كما ورد في عدد من الكتب البيضاء ، هي التي أوحى لماركس بفكرته عن فائض القيمة النسبي والمطلق . لقد كان رأى ماركس أن الصراع من أجل تحديد موحد لوقت العمل وهو أهم ناحية من نواحي الصراع بين الطبقتين . انما يعتبر تعميما للظروف التي كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر .

وقد وصم ماركس الاقتصاد السياسي في هجومه عليه بأنه يعمل على تعزيز مصالح الطبقة الحاكمة ، ثم عمم هذه الخصومة في بيان ذكر فيه أن الآراء والنظريات والفن والأدب والقانون والدين لا تعتبر الا أدوارا عليا تبنى فوق البناء الأساسى للقوى الانتاجية وقد بدأ المعنى المادى للتاريخ عنده في جدله مع الدعاء الى المدينة الفاضلة ( يوتوبيا ) ومخاضسته للاقتصاديين الذين كان ينظر الى

ايدىولوجيتهم بعين الريبة ويعتبر آراءهم وحججهم ضده ستارا  
يخفى وراءه شيئا آخر ، وأنهم لم يصلوا من السفه الى حد الايمان  
بما يقولون ، وأنهم لو كانت لهم عيون تبصر ، وأذان تسمع لرأوا  
وسموا الحقيقة الناصعة .

وقد طبق ماركس في "أول الأمر على الوعى العام والعلمى  
ماطبقه فرويد فيما بعد على الوعى الفردى ، فما يظنه الانسان في  
نفسه غالبا مايكون في خطته مماثلا لما تظنه أمة في نفسها ، وهو يقول  
ان الاقتصادى البورجوازى ليس مناققا ولا مخادعا فحسب بل ان  
المصادر الحقيقية لايدىولوجيته والتي لايدركها هو نفسه ، تقور في  
أعماقه في خيالات واعتقادات غير واعية تتصل بمصالح طبقة ، ومن  
ثم نرى ان الفرويدية الاجتماعية وجدت قبل فرويد كما أن الداروينية  
الملتسبة وجدت قبل داروين . ويقول ماركس : « ان الايدىولوجية  
عملية يؤدبها هذا المفكر ، بوعيه ولكنه وعى خاطئ ، اذ أن الدوافع  
التي تدفمه تظل مجهولة له ، ولا لاتكون عملية أيدىولوجية على  
الاطلاق . ومن ثم يتصور دوافع خاطئة "و ظاهرة .

والنظرية المادية : او الاقتصادية للتاريخ ، وهى التى تحول الفئات  
الايدىولوجية الى بناء اقتصادى ، لاتنطبق في أى ميدان أدق من  
انطباقها على ميدان الفكر الاقتصادى الذى بدأ منه ماركس ، ومن  
المشكوك فيه أن نسب الافكار الفنية أو الدينية الى أساس اقتصادى  
ونوفق في هذا النسب ، ولكن لاشك في أن الافكار الاقتصادية هى  
الشرة الأولى للظروف الاقتصادية . والسياسة الاقتصادية ، والمصالح  
الاقتصادية ، فهى تعميم عن ظروف اقتصادية أو تبرير لسياسة اقتصادية  
قائمة أو تسليم بسياسة جديدة أو تثبيت لمصالح اقتصادية مختلفة .

كان ماركس ضليعا في تاريخ الفكر الاقتصادى ابتداء من  
فلاسفة اليونان وقضاة الرومان الى علماء اللاهوت في القرون  
الوسطى ، ولمعه دهش كما يدهش قارئ اليوم في تاريخ الفكر  
الاقتصادى من أن ماكتبه العقول الكبيرة عن الظروف والعلاقات

الاقتصادية لاتناسب فحسب مع ما عرف عنها من قوة الملاحظة والتعليل، فكيف قرر ارسططاليس مثلاً ان « الرق » أمر ضروري ؟ هل قال : أن صيد الحيوان للحصول على لحمه وجلده أو العبيد للاستفادة منهم « الطبيعية » و « غير الطبيعية » في الحصول على الثروة ، واعتبر أن صيد الحيوان للحصول على لحمه وجلده أو العبيد للاستفادة منهم في الخدمة طريق « طبيعية » وتسامح أفلاطون في جمهوريته الفاضلة في أمر الرق على أنه يتماشى مع النظام الطبيعي والمثالي ، وكان كاتو التقي له الرأي نفسه فنصح باستئصال الرقيق بغاية القسوة والعنف واستخدامهم حتى في الفطالات انعامه مخالفًا بذلك تعاليم الدين . وأدرج فارو العبيد في سلك الآلات الناقصة بين الآلات الصامتة أو شبه الناقصة كالبهائم . وكان القديس توماس اكونياس الراهب الدومينيكي و طبيب المدارس الانجيلي ، يرى أن العبيد ضرورة ، لا لأن الانسان في حاجة الى العبيد ، بل لأن العبودية نتيجة لسقوط آدم .

إن القوى انجارية للملاحظة والتعليل عند هؤلاء الكتّاب ، ومبادئهم الخلقية العالية ، والأفان الواسعة لفلسفتهم . لم تغيب عن الوقوع في خطأ تعميم ظروف وقواعد قامت في أيامهم . والوقوف الى جانب مصالح السلطة الحاكمة . والتزموا قواعد معاصرة لهم . عموا عن تصور أي شيء آخر .

والطالب الذي يدرس تاريخ المذاهب الاقتصادية تأخذ الحيوة حين يجد التعصب الشديد أو السخط البالغ في كتابات أكثر المفكرين علماً وأعماقهم بحثاً ، فحين يمجّد الفيزوقراطيين الحق المقدس للملكية الأرض ، وحين يسلم ملتس بأن الفقر حافظ الى انتاج الثروة ، ويعتبره ظاهرة اجتماعية يجب علاجها ، وحين يدافع جون مستيوارت ميل ( قبل وقوعه تحت تأثير سان سيمون ، عن نظرية « صندوق الاجور » التي استخدمت فترة طويلة على أنها امضى سلاح يشهر في وجه مطالب العمال لزيادة الاجور ، وحين يدخل سنيور في حماس بالغ

معركة ضد تحديد ساعات العمل ، وحين يسه جيفوز فكرة الاتحادات التجارية ويكشف عن مساوئها ، ندرك أن أكبر العقول ليست متحررة من غيايب التعصب والمبالاة ، ويرى ماركس أن تعصبهم ليس الا تعصبا طبقيا الى حد كبير ، اذ أنه تثبيت للمصالح والنظم القائمة . ومن ثم نستطيع القول بأنه في فترة بذاتها ، وفي نطاق وحددة اجتماعية معينة تشابه العقائد والمشكلات الأساسية التي تصلح كثيرا أو قليلا كافتراضات غير واعية لمبادئ فردية ، وانها ترتبط بالنظم الأساسية فترة بذاتها ، وتفاصيل المبدأ فردية وشخصية ، أما البناء فصاعبي وديهي . وقد يقول غلساء النفس : ان مادة الوعي وتضميناتها لمردة والتفصيلية ، تمثل في خطوط الفرد الفكرية ، وان الوعي نباض جماعي يقوم على خبرة الجماعة كلها ذائبة في ظروف الماضي والحاضر ، وتمثل في جو الفكر أو نمط الثقافة .

والواقع أن كل مبدأ له ناحيته الواعية ، وبنائه العالي الظاهر لكل عن . لكن له كذلك ناحيته الباطنية التي تختفي وراء السطح ، وروحه التي تستلزم البحث عنها والنفوذ اليها ، ليس لمدرسة المنفعة الحديثة مثلا عمق في الفروض ، وضعت بوعي أو شبه وعي ، وتمتد جذورها في فلسفة الحياة كلها ، وفي جو النصف الثاني من القرن التاسع عشر ؟ ان مايسر . « بعلم النفس الباطني » ينطبق انطباقا تاما على المبادئ الاقتصادية والاجتماعية ، وشبه الوعي الاجتماعي الجماعي يخفي كنوزا كثيرة تتطلب جهود الباحثين الراغبين في الكشف عنها .

وحين تحدث ارسططاليس عن « ضرورة » نظام الاسترقاق ، لم يكن متنبها الى الافتراضات الأساسية التي تختفي وراء هذا المعنى ، وبنفس الصورة نرى أن كثيرا من الباحثين الاقتصاديين المحدثين لا ينتبهون الى تلك القوى والتيارات الكبيرة التي تنشط في ظاهر عقولهم ، وهذا يفسر السبب في أن كثيرا من الآراء تبدو خاطئة عند مواجهتها للمجتمع ، وصحيحة حين ندخل شبه الوعي

الجماعى فى الاعتبار ، ( وتشبه طبقنا عقلنا جبلا من الثلج يطفو فى المحيط ، فيظهر جزء واحد من ثمانية من حجمه فوق الماء ، وتختفى الأجزاء السبعة الأخرى ، وهو تشبيه يصلح فى تحليل مبادئنا الاقتصادية ، فالاهتمام البالغ بمدرسة المنفعة الحدية ، والحساس الشديد الذى قوبلت به فى مختلف الأوساط العلمية ، لم يكن ، فى اعتقادى ، بسبب الجزء الظاهر فوق الماء ، وإنما للأجزاء السبعة المخفية تحته ، وكم من مرة تحول شرح مدرسة المنفعة الحدية بطبيعتها الى تمجيد لحرية التجارة بكل ماتحمله الحرية من معنى .

فالمذاهب والنظريات اذن لها أسرارها كما للأفراد أسرارهم . والبحث الدائب العميق لا بد أن يرقى بفهمنا للتعاليم الاقتصادية ويتيح لنا فرصة جديدة للتدبر فى الأسس التى قامت عليها الأفكار الاقتصادية والاجتماعية .

## هل نستوى الدراسات الاقتصادية العقل الكبيرة ؟

أي العقول تجذبها الدراسات الاقتصادية ؟ أهى العقول الكبيرة أمهى المتوسطة ، أم الصغيرة ؟ هذا سؤال سأله «الفرد مارشال» ، ولم يكن واثقا من الوصول الى الجواب عليه ، فقد تساءل كثير من المؤرخين للفكر الاقتصادى عن السر فى أن فلاسفة اليونان القدماء لم يقولوا شيئا عن الحياة الاقتصادية فى أيامهم ، وكانت حياة معقدة تتعرض لتغيرات كبيرة ، وعن السر فى أن فلاسفة الرومان الذينظهروا قدرات خارقة على التجريد والتحليل للشئون القانونية ، لم يعلقوا على مشكلات الاقتصاد الدولى فى عهدهم ، على الرغم من ازدهار تلك العهود بالنظم المتخصصة المعقدة ، وقد أجاب ماكولوخ على هذا التساؤل بأن مسألة متابعة الثروة لم تكن جديرة بأن يبحثها الفلاسفة . ذلك لأن العمل الذى هو أساس كل ثراء ، كان يعتبر حطة ، ونحن حتى فى أيام المسيحية حين وصل العمل الى مرتبة العادة . لم نجد العقول الكبيرة تفريها دراسة الثروة ، وقد اعترف مارشال نفسه بأنه فى أول الأمر تنازعتة فكرة أن جمع الثروة يمكن أن تكون جديرة بالبحث العلمى فهو يقول : « الواقع أن علما موضوعه الثروة غالبا ما يكون منفر الطلاب لاول وهلة ، لأن أولئك الذين يعملون على التقدم لتجاوز حدود العلم قل أن يعنوا بالثروة لذاتها » .

ومن ثم فالحقيقة هي أن العقول الكبيرة التى أضافت أكبر قدر ممكن الى تراث الفكر الاقتصادى ، اعتبرت الاقتصاد نتيجة جزئية لاهتمامهم ، وتولوا دراستها فى أواخر حياتهم ، بعد أن كرسوا كثيرا من جهودهم للموضوعات الأخرى ، فلم يتناول ارسططاليس وتوماس اكويناس المسائل الاقتصادية الا عرضا ، ولم يكن بودان ولا هيوم ولا بنتام من رجال الاقتصاد مع أنهم قاموا بدراسات

اقتصادية ضافية ، وحتى آدم سميث كان فيلسوفا خلقيا ومؤرخا ،  
وكان ملتبس فيلسوفا خلقيا وباحثا في احصاء السكان ، وكان جون  
ستوارت ميل من رجال المنطق والفلسفة .

ولم يكن كارل ماركس يطلق على نفسه لقب الاقتصادي ، وكان  
باريتو مهندسا ورود برتوس من ذوى الأملاك ، ومارشال نفسه  
يؤكد هذه القاعدة ، فقد بدأ دراساته بأمور أخرى كالرياضة  
والأخلاق والفلسفة ، وانصرف عن دراساته الاقتصادية بعد أن بدأ  
بها فلم يكتب الا القليل بعد كتابه الأول « مبادئ الاقتصاد سنة  
١٨٩٠ » .

أما اللورد كينز فلم يعرف عن حياته الا القليل . ولكن حين  
يكتب تاريخه فسرى أن القاعدة تنطبق عليه إذ أنه كان رجل أعمال  
فاجحا ، هوى الفلسفة والرياضة في أول أمره ، فكتب عن التفاضل  
والتكامل ، أما الاقتصاد فلم يكن هوايته الرئيسية في حياته .

غير أن العقول الكبيرة اذا لم يستهوها الاقتصاد ليكرسوا  
حياتهم لدراسته فان ذلك يرجع أولا الى أنهم يعتبرون موضوع  
متابعة الثروة الاقتصادية شيئا لا يستحق اهتمامهم وآخرها لأنهم لا يملكون  
جزءا عمليا على دراساتهم ، والظواهر الاقتصادية سريعة التغير  
والاختلاف حتى ان القابض عليها كالقابض على الماء بيده ، فهو لا بد  
متسرب منها والتعميم فيها طريق الى الفشل ، ومن الناحية الأخرى  
فان التعليل في المذهب على أساس افتراضات قليلة هو عمل قليل الفائدة  
في حياتنا الواقعية ، والعقول الكبيرة لاشك تستشس حين ترى  
مختلف المدارس والمذاهب والنظم الاقتصادية يتنابد بعضها مع بعض  
دون تقدم يذكر ، ذلك لانعدام الأسس الثابتة التي يمكن أن تقوم  
عليها بناء شامخ .

ونستخلص من ذلك أن الحوافز الكبرى للفكر الاقتصادي  
انما جاءت من خارج الاقتصاد سواء من المعاني القانونية الجديدة ،  
أو من الطب أو العلوم أو الرياضة أو الاحصاء أو علم النفس أو



النفس أو الاجتماع "و من حركات الاصلاح الاجتماعى الكبرى ، ولم تكن للعاملين فى ميادين الاقتصاد أثر يذكر فيما ذخّر به الفكر الاقتصادى ، وما نسميه الاقتصادى العامل لم يكن الا مجرد عامل يؤم بما يعهد به اليه من عمل يكلفه اياه رجال عظماء من غير ميدانه ، ولكنه سرعان ما يدرك أنّ الأرض التى يعمل بها لا تزيد خصبتها من المادة الجديدة فتصبح عقيما جرداء •

## مبدأ الاختيار

ان مبدأ الاختيار من أقوى الأدوات وأهمها في يد مؤرخ التاريخ ، وهو كذلك من أكبر سقطاته في الوقت نفسه ، فالمؤرخ يقدم صورة ليست فوتوغرافية لفترة ما ، وهو من هذه الناحية يشبه الرسام الذي عليه أن يتخير الموضع الذي يراه ، واختياره انما يقوم على تفسيره ، وهنا لا يتم الأمر بما عنده من نظريات ومعرفة بل يدخل معه ميوله وأهواءه ، فمادام قد ترك له الاختيار . فانه يصل الكثير مما هو قيم وضروري ، ان على المؤرخ أن يعرف ماهو ضروري . ولكن قصور هذا الضروري يستلزم حسن التقديم وصدق الحكم ، ونخلص من ذلك الى أن كتابة التاريخ ذات جذور عميقة في توجيهها أي في قيمنا ونظريتنا التي تتغير بتغير الزمن . ونخلص كذلك الى أن التاريخ غالبا حين يعلت نظرية أو مبدأ خلقيا . فذلك لأن هذه النظرية أو هذا المبدأ الخلقى كانا سابقين على الوصف التاريخي ، وأن يدنا قد استرشدت به في رسم الصورة .

ومن أهم الأخطاء أنه كلما زادت حرية اختيار الصورة التاريخية كلما بعنت الصورة عن أن تكون تاريخيا . ذلك لنا نعلم جميعا أن الصورة التاريخية المختارة تصل الى أن تكون نظرية ، وأن بعض هذه الصور المختارة كنموذج عند مؤرخي الاقتصاد تصور مبدأ التجارين مثلا في فترة مابين العصور الوسطى وحرية التجارة ، وكصورة الرأسمالية أو صورة الثورة الصناعية .

والواقع أن مبدأ التجارين أو الرأسماليين لم يوجد قط بالمعنى الذي يوجد به مصنع أو صناعة ما ، فكل فكرة كانت نتيجة التخيل والاختيار ، فنحن ندرك مزايا فترة أو حركة بذاتها ، اعتقادا بضرورتها وتكون مايسميه « ماكس وير » بالنمط النموذجي الذي لايمثل

التجريد فحسب بل يمثل أيضا اضافة بعض الملامح وحذف البعض الآخر لتكون صورة متماسكة أو مقنعة بمعنى أدق .

وعلى مؤرخ التاريخ أن يختار بين رسم صور مختارة أو أن يعمل على مجرد تسجيل الوقائع ، وفي الحالة الأولى يكون أكثر ميلا الى التمسك بالنظريات ( نظريا ) أما في الحالة الأخرى فانه يكون أقرب الى أن يكون مؤرخ تاريخ .

وهذا يعنى أن المؤرخ الصادق يجب أن يكتب أشياء ضخمة حتى عن أسعير قطاعات الخبرة التاريخية وأقصراها ، لأنه في هذه الحالة يستطيع أن يكون أكثر عدالة بالنسبة لدسامة المادة ، ويقابل ذلك أن الكتاب الصغير عن فترة كبيرة يجب أن يكون دقيق الاختيار بحيث يعطى مجرد هيكل عظمى ، وان كان ذلك صورة غير صحيحة لاتعمدى أن تكون نظرية تاريخية .

ومشكلة الاختيار هذه التي تواجه المؤرخ ، تواجه هي نفسها مؤرخ الفكر "الاقتصادى ، وتسبب له متاعب تفرقه ، فعليه أن يتناول المذاهب والمدرس والنظم ، وهذه لاتتمثل بهذه الصور في المادة الموجودة ، إذ ماهي الاشتراكية مثلا ؟ ومتى تبدأ ؟ وماهى مبادئها ونظرياتها ؟ وفى الباحثين يمكن أن ينسب الى هذا النظام ؟ وهل يمكن أن ينسب هذا العالم أو ذاك الى هذا النظام نسبيا ضعيفا أو شديدا ؟ ان الاشتراكية لاتوجد بالمعنى الذى وجد به ماركس .

وماهى المدرسة الكلاسيكية ؟ هل هى فى أوسع معانيها المدرسة الفكرية البريطانية أثناء الثورة الصناعية أى من سنة ١٧٧٠ الى سنة ١٨٥٠ والتي تبدأ بأدم سميث وتشمل جون ستوارت ميل ؟ وهل تضم كذلك ساي وباتستيا ، وهل سينيور من روادها ؟ وماهى المبادئ والنظريات الاساسية لهذه المدرسة ؟ اليس لجون ستوارت ميل وضع مستقل كحلقة الوصل بين مذهب الحرية ومذهب الاشتراكية كاشتراكي حر أو حر اشتراكي ؟ ومن ثم نعود الى القول بأن المدرسة الكلاسيكية لاتوجد بالمعنى الذى وجد به آدم سميث أو ريكاردو مثلا .

وحتى حين نواجه مشكلة أبسط ، كتصوير مذهب آدم سمث أو كارل ماركس ، فاننا دائما نواجه كذلك عيوب الاختيار ، فالباحث ، قبل كل شيء ، يتطور ويتغير ، ولناخذ مثلا لذلك « ملتن » فنجد طبعتين مختلفتين لموضوعه عن مبدأ السكان ، أولاها في سنة ١٧٩٨ التى أخذ فيها على السكان الرذيلة والفاقة ، وينتهى من ذلك الى نتائج تدعو لليأس وخيبة الأمل ، وللأخرى في سنة ١٨٠٣ ، يقول فيها الباحث نفسه : انها بصورتها الجديدة تعتبر عملا جدبا له تصورات مختلفة واسعة تقوم على فكرة « القيد الأدبي » والى جانب هاتين الطبعتين هناك الطبعة الخامسة ثم السادسة . وفيهما زيادات وتنقيحات جديدة .

وهناك مثلة أخرى كثيرة لعلماء يغيرون آراءهم ونظرياتهم . فنجد جون ستوارت ميل مثلا يتكرر لنظرية صندوق الأجور ، التى كن من شدة المدافعين عنها من قبل ، وفضلا عن ذلك فقد وقع تحت تأثير سان سيون وواجست كونت فى آخر أيامه .

ومن المحدثين نرى الفرد مارشال دائم التغير فى كتابه « مبادئ الاقتصاد » من طبعة الى طبعة . ولكى نصدق الحكم على كراهه يجب أن نقارن بين طبعاته التى تختلف احداها عن الأخرى فى نواح كثيرة .

وكينز نفسه كانت له ثلاثة أدوار مختلفة ، وما يسمى مذهب كينز لم يتجمع الا فى عام ١٩٣٦ حين نشر كتابه « النظرية العامة » على حين أنه أصبح ليس سرا أن كينز فى سنوات الحرب مضى فى تأييد مبادئ التخطيط أكثر مما أورد فى مؤلفاته .

## تنبؤات الاقتصاديين

هل تعتبر تنبؤات الاقتصاديين أصدق فيما يتصل بالتنمية للمستقبل من قوال غيرهم ؟ وهل تفضل آراؤهم عن النتائج العملية آراء غيرهم من ذوى الادراك السليم ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب الرجوع الى الماضى ودراسة أبرز الاقتصاديين وأقواهم حجة .

ولنضرب لذلك أمثلة قليلة ، فأدم سمث مثلا ، على الرغم من دقته فى كثير من أحكامه كانت نظراته ضيقة الافق بالنسبة لنشاط "شركات المساهمة" . ولقد اعتقد هو أن انتشارها غير محتمل ، اذ أنها لم تكن تناسب الا العمل ( الروتينى ) ، وكانت ضارة بصفة عامة تقريبا . فهو يقول : « ان أنواع التجارة التى تستطيع الشركات المساهمة أن نباشرها بنجاح ، هى الانواع التى يمكن أن تتحدد عملياتها فى اطار من ( الروتين ) ، وفى شكل من التوحيد لايسمح الا بأقل درجة من التنوع ، نذكر من هذا النوع أولا ( البنوك ) ، وثانيا ( التأمين ضد الحريق ) ، وضد أخطار البحر ، وثالثا ( حفر القنوات الملاحية ومساقطها ) . ورابعا ( تغذية مدينة كبيرة بالماء ) من كتاب ثروة الشعوب لأدم سمث ، الكتاب الخامس ، الفصل الأول ، الجزء الثالث ) .

فلو أن الاقتصادى المحدث له رأى مماثل فيما يتصل بشروعات التأميم ، ظن يضير المؤمنين ذلك الرأى .

وكان للملتس رأى يعارض به كل نظام للمساواة والتخفيف عن الفقراء ، فهو يقول : ان الرخاء العام يؤدي الى زيادة فى معدل المواليد ومن ثم ينتهى الامر الى تعطيل جهود رفع مستوى المعيشة نتيجة مولد عدد أكبر من الافواه التى يجب سدها بالطعام ( راجع كتاب حديث عن السكان الكتاب الثالث ، الفصل الثالث للملتس ) .

ومع ذلك فإن ما حدث كان على العكس ، فأننا نرى أن الدخول الكبيرة تؤدي إلى نسل أقل ، وهكذا يقل معدل المواليد .

وفي الصراع الذي دار ضد « اصلاح المصنع » في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر ، كتب وليم كنتجهام في كتابه ( نمو الصناعة والتجارة الانجليزية في الوقت الحاضر ) يقول : « كانت وكل خطوة كسبا من المعارضة الشديدة التي تزعمها خبراء الاقتصاد وعلى رأسهم سنور الذي كان يردد ان تخفيض ساعات العمل يعني خسارة مدمرة لأصحاب الأعمال لابد أن ينعكس أثرها على تجارة البلاد ، وسيكون له آثاره البالغة على أصحاب الأعمال أنفسهم ، فلو اقتطعت الساعة الاخيرة ، اخفت فائدة رأس المال المستثمر في المصنع ( رسالة عن قانون المصانع ص ١٢ سنور ) ومع ذلك فقد أصبح قانون المصانع حقيقة واقعة . دون أن يحدث الخراب المدمر الذي تكهن به رجال الاقتصاد .

وهناك ما فراه أيضا مما ذكره جون ستوارت ميل عن نظريته في القيمة ، من أنها تحل كل مشكلة حلا دائما ، وأنها وافية لاحتياج لاضافة جديد إليها ، فهو يقول « من حسن الحظ أنه ليس في قوانين القيمة ما يحتاج الى توضيح في الحاضر أو المستقبل ، فنظرية الموضوع كاملة ، والمشكلة الوحيدة التي تتطلب الحل هي المشكلات التي تثار عند تطبيقها » ( راجع مبادئ الاقتصاد السياسي لجون ستوارت ميل . الجزء الأول ، ص ٥٣٧ ، لندن ١٨٧١ ) .

ولكنه لم يتكهن بذلك الفيضان من البحوث الاقتصادية التي تناولت موضوع القيمة مما تلقى الكثير من الضوء على المشكلة ، ومع ذلك فإن الفصول التي كتبها عن « حالة الركود » وعن « مستقبل الطبقات العاملة » وصلت الى درجة النبوءة اذ أن ما كتبه من مائة سنة قد تحقق اليوم ، فهو يقول ما يلي :

اتنى اعترف باقتراب استهوانى الحياة المثالية التي نادى بها أولئك الذين يعتقدون أن الوضع الطبيعي للبشر هو الصراع في سبيل

العيش ، وان التزاحم بالمناكب ، ووطء اقدام بعضهم البعض ، وهو ما يكون النمط الموجود من الحياة الاجتماعية ، هو أهم ما يتطلبه تأكيد التقدم الاقتصادي ، قد تكون هذه مرحلة ضرورية من مراحل تقدم الحضارة ، وان الدول الأوروبية التي أسعدها الحظ الآن بالتحفظ منها قد تجد نفسها مضطرة لأن تخضع لها » ( الجزء الثاني ص ٣٢٨ )

ومن بين رجال الاقتصاد والاجتماع الذين وفقوا كل التوفيق في تكهناتهم لاتجاهات المستقبل نذكر سان سيمون ، فقد تكهن بالنمو لعظيم للآلات الصناعية ، وكان شعاره في سنة ١٨١٧ « كل شيء يتحقق بالصناعة ، وكل شيء يتحقق للصناعة » وتكهن كذلك بارتفاع العلم والتكنولوجيا ( العلوم التطبيقية ) ، وما يتحقق لهما من سلطان حتى في الميدان الروحي والخلقي ، وقال : ان السلطة السياسية ستنتقل من الطبقات التقليدية الى الفنين والعلماء والاداريين ، « فلن تصبح الأمة 'لا مجتمعا صناعيا كبيرا ' ، ونظريته كلها ليست الا خليطا من حكم العلم ، والاشتراكية هي اقرب ما تكون من خبرتنا الحاضرة ، وتكهنه بسيادة الصناعة وكذلك بالعلاقات الدولية تدل على صدق احكامه وتكهناته . فهو يقول : « يجب أن يقوم اليوم بين الشعوب في شرق أوروبا ارتباط وثيق في الجهود السياسية » وكان هدفه الصحيح قيام علاقات دولية . وان كان من رايه أن تتم على خطوات ، وهو الذي تكهن بقيام اتحاد اقتصادي وسياسي بين فرنسا وانجلترا كنواة لوحدة غرب أوروبا تجذب اليها الأمم الأخرى وبخاصة ألمانيا .

وما تكهن به ماركس عن تطور الرأسمالية في المستقبل كان خاطئا ولكنه لم يكن خطأ شاملا ، فقد كان رجلا بعيد النظر ، وكان صادق الرأي في جداله بأن تطور الرأسمالية سيؤدي الى الاشتراكية ، اذا قصد بالاشتراكية تأمين الصناعات الأساسية ، وهي عملية متقدمة في أوروبا ، وكان صادق الرأي كذلك في افتراضه ان زيادة النمو في الرأسمالية اذا تركت لشأنها لا بد أن تزيد من حدة الصراع بين رأس المال والعمل مما يزيد من شدة التقلبات الصناعية ، ويؤدي من القوة

الاحتياطية لجيش العمل ، ويؤكد هذه التكهات ماحدث من تطورات في فترة «الحرب» وبخاصة أرقام احصاءات البطالة في ألمانيا والولايات المتحدة وأوروبا ، وكان صادق الرأي كذلك فيما تكهن به عن مركزية الصناعة واحتكارها .

ولكن هناك أشياء أخرى كان مخطئا في تقديره لها ، فلم يتخذ السلام الاجتماعي مثلا الشكل الذي زعمه له بالنسبة لتوزيع الدخل اذ حيثما اختفت قطاعات الطبقة الوسطى ، استبدلت بفائض من الوافدين عليها من الكتبة والموظفين والمهندسين وصغار التجار وأصحاب المهن .

واظهر ما يكون خطأ ماركس في تكهنه بأن الاتجاه نحو الاشتراكية سيظهر بوضوح في البلاد المتقدمة في الصناعة كالمانيا وانجلترا وفرنسا فانواقع ان التغييرات الثورية حدثت في البلاد المتخلفة ، حتى انه يمكن القول بأن الاشتراكية ظهرت كثورة في البلاد المتخلفة . وهنا نجد لينين يتدخل ليقدم في نظريته عن الاستعمار تصحيحا لنظرية ماركس يقول : ان التغيير الثوري لا بد ان يأتي من الدول المتخلفة لأنها تكون محل استغلال الى درجة متزايدة من جانب قوى كبيرة تنظفها مصانع احتكارية للاستغلال القومي .

وثمة نظرة مزعومة نلقيناها الى ألع رجال الاقتصاد في جيلنا الحاضر وهو اللورد كينز ، فقد كان رأيه صحيحا في تقده لسياسة بنك إنجلترا سنة ١٩٢٥ حين تكهن بنكسة من جراء عودة البنك لقاعدة الذهب ، ولكنه كان مخطئا في تكهنه بالنتائج الاقتصادية لمعاهدة فرساي ( راجع سلام قرطاجنة أو النتائج الاقتصادية من وجهة نظر اللورد كينز ، تأليف آتين مانتو سنة ١٩٤٦ ص ١٧ و ٢١٨ ) .

بكل ما أوردنا من أمثلة نعتقد اننا اثبتنا انه يحسن برجال الاقتصاد ان يكونوا أكثر تواضعا وتحفظا عند ابداء آرائهم بالنسبة للتغيرات الهيكلية ، أو بالنسبة للتكهن للمستقبل .



## النظريات الأولى في المذاهب الاقتصادية

البذور في تاريخ المذاهب هي الآراء التي نبتت على يد الزمن حتى برزت المبادئ منها هي كغيرها من بذور الحياة متناثرة في تاريخ البحوث الاقتصادية تناثرا حرا طليقا ، ويحدث أحيانا أن نجد ومضات من التأمل العميق وسط بحوث ملبئة بالخطأ الفاضح والأفكار يسهل التوصل إليها كالحل عند شراء بذور اندر أنواع النبات والزهر ، ولكن ما يهم هو تحسين الفكرة ، والقدرة على استنبات نبات قوى كامل النمو بصمد للريح العاصف ، يحص كل من يقابله بجماله وتناسقه. ان الفكرة ، كوعد الفرد ، قد يتحقق وقد لا يتحقق ، وكذلك النبات حينما يوجد فإنه يعيش ويتكاثر من نفسه .

وعلى الباحثين عن بذور الفكر ان يقرءوا ما كتبه الكتاب المغمورون . وسيدعشون غالبا لما يجدون من أفكار أصيلة نمت فيما بعد ، كذلك فاننا نجد كثيرا من الفكر الاصيل فيما كتبه كبار الكتاب ، وان كنا لانستطيع القول بأن المذاهب التي ظهرت من بعدهم يمكن أن نسب اليهم .

افك تجد مثلا أن بذور الاشتراكية قد ظهرت في كتاب افلاطون ( الجمهورية ) . وهي وان كانت اشتراكية مثالية ارستقراطية اخلاقية الا أنها الاساس لما كتب في القرنين السادس عشر والسابع عشر عن المدينة الفاضلة ، ووصل الى ذروته في أوائل القرن التاسع عشر ، ولقد وجدت الاشتراكية ، وهي دائمة النمو مع الزمن ، غذاء جديدا قويا ينبثق من مصادر أخرى في تفسير جديد لما يطلق عليه الاشتراكية العلمية لماركس وانجلز . وقصة نمو شجرة الاشتراكية القوية المتحدة الالوان ، وما تفرع عنها من أغصان وفروع قصة مثيرة حقا . كذلك فان بذور مذهب ملتس جاءت في كتابات افلاطون وبوتيرو

ووالاس وترجو ، لكنها كانت متناثرة تناثرا شديدا في كل ماكتب عن الاقتصاد والاجتماع ، وفي الوقت نفسه نرى ملتس يتطور فيضيف أعضانا ويشذب أخرى ، مما أثار التعليق والتفسير والتقد والمعارضة الشديدة .

ومذهب السخرية الذي نادى به آدم سميث نبع من عدة مصادر تناثرت بذوره في أصول من الصعب تحديدها جميعا . نذكر منها كاتيلون وهيوم ولوك وهاتشسنسون ويجب أن نشير كذلك الى مقالاته في الدفاع عن تجارة الهند الشرقية ، ودراسات سنة ١٧٠١ التي ظهرت فيها نظرية تقسيم العمل .

وفي كتابات آدم سميث بدوره بذور جيدة كانت أصل نمو آراء اقتصادية كثيرة كنظريته في الأجور التي ترتبط في كثير من موضوعاته بالمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهو يقول : ان الحد الأعلى للأجور انما يقرره إنتاج العمل الذي يمثل التعويض القومي للعمل ، ففي ظل طبيعة الأشياء : ومن هذه الذور نشأت نظرية الانتاجية والأجور .

ولكن آدم سميث بعقليته السليمة يقول : ان هناك ظروفًا بذاتها تتيح للعمل . فانهم كثيرة ، تسكنهم من رفع أجورهم عن الحد الموضوع فهو يقول : « في الوقت الذي يزيد فيه رصيد الصندوق المخصص لدفع الأجور زيادة مستمرة : في اتجاه تصاعدي نحو التنمية تتوقع زيادة في معدلات الأجور ، وهذه هي نظرية صندوق الأجور التي تبناها في القرن التالي جون ستوارت ميل وغيره .

ونظرية كينز عن العمالة الكاملة تنتشر في كل ماكتب الباحثون من التجارين كتوماس مان ، جوزيا شيلد ، جيون لو ، ليفي ماس ، ومنكريثيان وغيرهم ، حتى انه ليصعب تحديد مصدر بذاته ، وقد كتبوا جميعا يدافعون عن نظرية ضعف الاستهلاك .

وكان كوبدن في بحثه عن إنجلترا وإيرلندا وأمريكا سنة ١٨٣٥

المصدر الذى استمد منه ماكس وير وسومبارت وتاونى مادتهم في نظرية الصلة المثينة بين الدين والتطور الصناعى ، وبين البروتستانتية والرأسمالية ، فهو يقول « ليس هناك اقليم في العالم كسويسرا ، تظهر فيه سائر الكاثوليكية ومذاهب الاصلاح على "الوظيفة المؤقتة للمجتمعات ومن ولاياتها الاثنتين والعشرين ، عشر ذات أغلبية كاثوليكية وثمان بروتستانتية ، والاربع الباقية خليط متعادل من المذهبيين ، والولايات الكاثوليكية تحترف الزراعة ، ايسب لها تجارة ولا صناعة الا ماياشر في المنزل ، أما في الولايات المختلطة فالسكان يشتغلون بصناعة المنسوجات القطنية . على أنه يلاحظ ان الكاثوليك منهم ينصرفون الى الزراعة فقط . أما البروتستانت فالى الصناعة ، والولايات البروتستانتية الثمان تشتغل بالصناعة » وقد ذكر حقائق مماثلة عن فرنسا وألمانيا و بيلما هو لندا وسبانيا وإيرلندا . واستخلص من ذلك قوله : « هذه الحقائق تؤكد بيقين ان مذاهب الاصلاح الدينى تعمل أكثر من الكاثوليكية على رخاء الشعوب وتقدمها » .

وهنا نجد أكثر من بذرة واحدة ، فلدينا أصل نظرية نمت فيما بعد نموا راسخا لما نراه اليوم من عوامل التطور الصناعى .

فاذا عادنا بين المذهب والفكرة التى قام عليها ثبت لنا صدق «إقائه سلبان . من أنه لا جديد تحت الشمس ، وان كان من الخطأ أن نخطط بين الفكرة والمذهب ، فالفكرة ومضلة تلمع بين الحين والحين . ثم تروح في زوايا النسيان .

ان رمزية البذور تنطبق أكثر ماتنطبق في ميدان العلوم الاجتماعية أما لماذا ينمو بعض البذور قويا سامقا متكاثرا ؟ ، فهذا لا يمكن تعليله ، ولكن الذى نعرفه ان قوة نمو نظرية ما ليست لها علاقة تذكر بفيئتها الفكرية في أى حال ، فكثير من الاعمال الفكرية العظيمة لم يكن لها الا أثر قليل ، على حين أن خليطا من الآراء والتحليل وال عاطفة كان عاملا قويا في تشكيل العقول والعادات في الحياة الاجتماعية ، وبعض المذاهب كانت توائم مطالب عصر بذاته ، على حين أن مذاهب

أخرى دعى إليها في وقت سابق بمدى بعيد على الوقت الذي طبقت فيه ، نذكر فيها المذهب الخاص بالعصور المتوسطة الذي دعا إليه توماس اكونياس ، وراء القرون الثلاثة التي تلته ، سبقت إليه دعوه ارسططاليس من ستة عشر قرنا قبله ، وجون لو ، صاحب فكرة ورق النقد ، بضمان الأرض ، لم يطبق الألمان فكرته الا في سنة ١٩٣٣ في بعد دعوته بقرنين من الزمان ، وريكارد وضع نظريته عن النقد قبل قانون بيل سنة ١٨٤٤ بوقت طويل ، وكارل ماركس دعا الى مذهبه قبل عصر التخطيط بزمان بعيد .

## أنجح الطرق في التطبيق

أى طرق البحوث الاقتصادية أكثر نجاحا ؟ لنلق نظرة على أفضل هذه البحوث ، هناك بحثان بارزان : أحدهما «ثروة الشعب» الذى وصفه سبرجون ماكتوش بأنه الكتاب الأوضح الذى أدى الى تغير عام مباشر فى أهم أجزاء التشريعات بالأمم المتسدينة ، ويقول عنه باجو : « لقد كان لكتاب «ثروة الشعوب» أثر عجيب . لقد تأثرت به حياة كل فرد تقريبا فى انجلترا . ولا يوجد شكل آخر من أشكال الفلسفة كان له حتى واحد فى الالف من الأثر مثلما كان لفلسفة هذا الكتاب . لقد رسحت نعاليمه فى ادراك الأمة رسوخا لا يمكن النيل منه ، ويقول عنه كينجهام : « انه كتاب أقام عصرا » والواقع أنه معين فكري لقوة عظيمة لا تقى . هي قوة التحرر الاقتصادى .

والبحث الآخر هو كتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، وهو ما نسبته انجلز نانجل الطبقة العاملة ، ومهما يكن ما أطلق عليه ، فقد كان مصدر الهام أوحى بكثير من الحركات الاشتراكية الكبرى ، وظل كتاب ماركس فى مدى يزيد على المائة سنة موضوعا للشرح والتفسير فى كل جبل على طريقته ، ولا شك أن ما كتب عنه أو ما صدر من مذاهب كان ميلادها سببه ، انما يدل دلالة قوية على خصوصيته واتجاهه ، حتى ان أشد معارضيه وأعنف خصومه ، وجدوا من كتاباته ما أفادوا منه .

ما يشترك فيه هذان الكتابان العظيمان فهو النهج الذى استخدم فى كتابتهما ، وهو نهج الربط بين التحليل التاريخي والتحليل المنجرد ، فقد ازدان كتاب آدم سميث بكثير من الامثلة والجوانب التاريخية ، مما جعل من كتابه مادة شائعة فى قراءتها لانه يجمع بين التاريخ والنظريات ، والكتاب يستمد قيمته المشوقة من جددله مع

مدرسة التجارين الذي يستغرق ربعه ، وواضح أن لآدم سميث غرضاً معيناً يسعى له ، هو إيجاد أداة لتحسين الظروف الاقتصادية ولاصلاح سياسة الحكومة .

وتوافر الخصائص نفسها في كتاب « رأس المال » لماركس . فهو تاريخي في جزء منه . ونظري في جزء ثان . وجدال عنيف مع خصومه في جزء ثالث . وهو يصور تاريخ صراع الطبقات في فرنسا في الحركة الثورية ، وتاريخ صراع الطبقات في صورة اقتصادية لرفع الاجور ونقص ساعات العمل وتحسين ظروفه تصوريا غاية في العمق والعنف . وقد درس ماركس ولا مجموعة الكتب انبيضاء والتقارير والمذكرات الأخرى التي صدرت أثناء فتره الصراع على التسريع الاحصائي بانجلترا ، وحمل عليها حملة شعواء . أما هجومه العنيف على خصومه فلا يعدله شيء مما كتب في البحث الاقتصادي . وكان يرى ضرورة أن يوضح أن هجومه على الرأسمالين لا يعني أشخاصهم . ولكنه يعنى تنظيم الرأسمالي ذاته .

وواضح أن الكتاب له هدف جعله نصب عينيه . وهو ما أكدته ماركس نفسه ، وهو إيجاد سلاح فكري في الصراع الطبقي مع رأس المال . وكان ماركس في زرع عصوره حين تدوّن التطور التاريخي . يصف قوانين التطور الرأسمالي . ثم يعبر اتجاهات التطور والتغير التاريخي في علاقات الطبقات . ووضع معادلة تبدأ من الاستغلال إلى الاستعباد . إلى العمل بعقد طويل الأجل . إلى العمل الحر . إلى اتحادات العمال ، إلى الاشتراكية . وكانت نظراته ذات نفاذ في مستقبل الاتجاهات التاريخية .

وثمة كتب أخرى توصف بالعظمة في شؤون الاقتصاد ، نذكر منها كتاب ملتنس عن « نظرية السكان » و « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب » لريكاردو ، و « المبادئ الجديدة لسيسموندي » ومؤلفات فردريك ليست وروشييه وشمولر .

وكان ملتس من الاقتصاديين القلائل الذين تطلق أسماؤهم على حركة كاملة ومدرسة للفكر . لقد أثر على أخصب عقول الاقتصاديين والطبيين أيضا ، ونذكر منهم شارلس داروين ، الذى قال : « فى أكتوبر سنة ١٨٣٨ أى بعد أن بدأت تجاربى بخمسة عشر شهرا ، قرأت كتاب ملتس عن السكان . فراءة تمليية أولا . ولما كنت متهيئا للتأمل فى الصراع على الوجود ، وهو مالا يبد أن يتهيأ لكل فرد من مشاهداته الطفولية لعادات الحيوان والنبات . لكن هذا الكتاب قد دفعنى الى أن أفكر فى أن الانواع الصالحة تميل الى البقاء ، وغير الصالحة الى القضاء . ونتيجة ذلك هى بقاء الاصالح وهى الكتاب نفسه لأفرد راسل ، كان يبحث عنه من مفتاح السر للعامل المؤثر فى تطور الاجناس العضوية . وهكذا نرى أن مانسميه الداروينية الاجتماعية انما هو نمصن من عصان نظرية ملتس . انه لم يكن قوى الاثر فيما كتب فحسب . بل كان كذلك أيضا فى التأثير على سلوك الجماعات من حيث لحس والزواج .

فما كتابات سبسوندى فتقف فى مفترق الطرق من حركات عظيمة ثلاث أثر فيها تأثيرا ظاهرا . هى المدرسة التاريخية ، ومدرسة الاصلاح المنجى التى تزعمها لابلان . والمدرسة الاشتراكية ، وقد بدأ سبسوندى عمله مؤرخا فوضع كتابه الأشهر « تاريخ فرنسا » ، وهو يقول : « لم أفرد الا القليل عن الاقتصاد ، ولكنى درست الحقائق التاريخية فجعلتنى أغبر من رأى » ، وكتابه يبشر باقتصاديات الدخل القومى على أساس اتفاق استهلاكى مناسب ، كما يبشر بسياسة العمالة لكاملة والرخاء الاجتماعى .

ومن الكتب الاقتصادية الحديثة العظيمة ، كتب مارشال وفيلز وكينز ، وهى كلها تؤيد القاعدة من أن أفضل الوسائل وأقصمها فى الدراسات الاقتصادية هى ما ربطت بين الوصف التاريخى والنظرى ، أما أولئك الذين يدعون الى « الاقتصاد » البحث « فقد أسقطوا هذا الزبط من حسابهم ، واعتقادى أن هذا خطأ منهم ، وأنهم يشتون سوء إدراكهم اجهاد الحقل الذى يعملون فيه .





## التشريع والمذاهب الاقتصادية

كان التفاعل بين البحوث الاقتصادية والتشريع الاقتصادي ، وببقا مدرجة جعلت كثيرا من المؤرخين يعالونها معا ، فكلهما يؤثر تأثيرا متواسلا على الآخر ، فالبحوث الاقتصادية تمهد الطريق للتشريع الاقتصادي كما حدث في القرنين السادس عشر والسابع عشر في انجلترا وفرنسا ، وكما حدث من ادخال كتاب آدم سميث « نروة الشعوب » في مجلس العموم في عهد وليم بت ، وما انتهت اليه البحوث القايية من محصول متوافر من التشريعات الاجتماعية .

والتشريع الاقتصادي كذلك أثره على البحوث الاقتصادية ، وان ذكر ذلك رجال الاقتصاد . اذ الواقع ان التشريع الاقتصادي يشكل جزءا متكاملًا من البحوث الاقتصادية ، فالتقوانين ذاتها جزء من البحوث اهم من الكتب والمقالات في كثير من الاحيان . فقانون الضياع الذي صدرنه الملكة اليزابث سنة ١٥٩٣ كان بحثا اقتصاديا هاما يمكن أن يستخلص منه مذهب اقتصادي كامل . والتشريع الاقتصادي غالبا ما يكون نتيجة دراسة عيقة وفحص دقيق للظروف ، فضلا عن كونه نتيجة لمحاولة التوفيق بين مصالح متضاربة ، وتعبيرا عن فكرة سائدة تكشف عن الآراء الصحيحة في عصر ما .

والقوانين التشريعية غالبا ما يسبقها تقارير ودراسات، ومشروعات مستفيضة أو مقتضبة تكون جزءا مكملًا لهذا التشريع بأوسع معانيه ، وهي كذلك تتوسط بين التشريعات والبحث ، فالتقارير التي سبقت التشريع الاجتماعي الذي صدر في السنوات ١٨٣٠/١٨٣٩ و ١٨٤٠/ ١٨٤٩ وتحديد ساعات العمل ليست وثائق عظيمة القيمة فحسب، ولكنها اضافات متمعة للفكر الاقتصادي استخدمها دعاة الاشتراكية ، وبخاصة ماركس . وفي الأيام الأخيرة تعتبر الكتب البيضاء البريطانية عن العمالة

الكاملة أو مشروع يفرج للتأمين الاجتماعى بحوثا اقتصادية أهم كبرا  
مما ظهر من كتب الاقتصاد المعاصرة .

وهناك في الوقت الحاضر مجموعة المطبوعات الرسمية التي  
تنشرها الهيئات الدولية كعصبة الأمم ومكتب العمل الدولي وغرفة  
التجارة الدولية والمعهد الدولي للزراعة وغيرها من المؤسسات الدولية .  
إن بعض هذه المطبوعات نظري بحت ، أو دراسات لطبيعة الحال تعتمد على موارد  
السكان أو غير ذلك ، وهذه الدراسات بطبيعة الحال تعتمد على موارد  
ضخمة وعلى جهود جماعية وبستخدمة فيها شتى الوثائق والسجلات .  
ومن ثم تتفادى الجهود الفردية التي تضيق في عمق التنافس . والواقع  
أنه لا معنى للبحوث التي يقوم بها الأفراد بمواردهم الهزيلة من البحوث  
الحصاعية في مصالح الحكومة ومعاهد البحوث ، والمؤسسات الدولية  
بما لديها من موارد لا تنضب للبحث في شتى الموضوعات .

وليست التشريعات الحديثة وحدها وثائقها هي التي تعتبر نوعا  
من البحوث الرسمية . بل هناك أيضا تلك نعالق الاقتصادية في كل  
العصور ، وهي وإن كانت مختصرة غالباً ، إلا أنها تتضمن مبادئ ،  
يمكن التوسع فيها ، وتقديسها بحالة أدب من حيث التنظيم والمبدأ .

وللبحوث الرسمية أثرها القوي في بحوث الاقتصاديين . فهي  
ربح لهم إذ أنها تصلح كنقطة بدء لبحوثهم ودراساتهم . وهى أما موضع  
هجوم أو دفاع . ومن ثم تكون لدى لجنة نظريات الاقتصاديين .  
وماتضمنه من مبادئ يمكن تقديمها أو تكملتها أو تنقيحها أو تعميمها  
أو التوسع فيها ، فأدء سمث مثلاً إنما يحب ماكتب لأنه أراد أن يثبت  
أن الآراء التي وردت في التشريعات الاقتصادية في أيامه كانت خاطئة ،  
وكتب ريكاردو بقصد تعديل تشريع النقد في أيامه ، وكتب أعظم رجال  
الاشتراكية لأنهم اعتبروا قوانين الملكية الخاصة ضرراً بالغاً للمجتمع .  
واتخذ كثير من الكتاب المحدثين التشريعات الاقتصادية القائمة  
نقطة ابتداء لبحوثهم ، فهاجم كينز تشريع النقد والسياسة النقدية  
وتوسع تدريجياً في آرائه الكامنة وراء هجومه ، فعممها داخل إطار

نفسى . وكذلك فان التشريع الاقتصادى الجديد فى بريطانيا ، ابتداء  
من تقرير ييفردج والكتاب الايض عن العمالة الكاملة . والذى انتهى  
بأن أصدرت حكومة العمال فوانين التأمين الاجتماعى والخدمات  
الصحة والتعليم وبرنامج الاسكان . وفوانين التأمين ، انما تؤيده  
المبادئ الاقتصادية الجديدة التى تضمنتها ، والتى لم ترد فى كتب  
منسوبة . وان كان لابد على مدى الزمن أن تتسع حتى تصبح مذهبا  
اقتصاديا كاملا .



## ٢ أمثلة من التاريخ

### ريكاردو وماركس

من عمالة الاقتصاد السياسي الذين وصلوا الى مركز الصدارة فيه . وضعوه بطابع بارز ، ودفعوا تيار تقدمه ، نذكر دافيد ريكاردو ، وكارل ماركس . فالاول رسم معالم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والآخر وضع أسس الفكر الاشتراكي .

وكلاهما يتشابهان تشابها كبيرا في عدة أمور ، فكلاهما وضع من الفكر الانجليزي . كان ريكاردو صديقا لهيوم وميلز وبنثام وملتن ، وفرا ماكنثي آدم سميث وغيره ، بل وعلق عليه ، أما ماركس فقد قضى عشرين سنة في مكتبة المتحف البريطاني ، وقرأ كتابات المدرسة الكلاسيكية والكتب البيضاء الانجليزية . وماركس كمواطن من الراين تمثل فيه صفات النهر . فهو يجمع بين ثلاثة منابع من الفكر : الالماني من هيجل . والفرنسي من اشتراكيي المدينة الفاضلة ، وبخاصة سان سيون ، والانجليزي من الاقتصاديين الكلاسيكيين وبخاصة ريكاردو لقد كانت بلاد الراين دائما محمعة الثقافات الثلاث ، الالمانية والفرنسية والانجليزية .

وثمة تشابه آخر بين الرجلين من حيث كونهما لاجئين ، فقد كان ماركس منذ فجر شبابه ثائرا طريدا ، طرد من ألمانيا الى فرنسا ، وطرد من فرنسا بتحريض من الحكومة البروسية ، فلبأ الى بروكسل حيث كتب بالاشتراك مع انجلز أقوى الرسائل الثورية في العالم ، « الاعلان الشيوعي » ثم طرد من بلجيكا فهاجر الى فرنسا بدعوة من الحكومة المؤقتة ، ومنها الى ألمانيا ليشارك في ثورة عام ١٨٤٨ ، وطرد.

منها مرة أخرى فماد الى فرنسا ، وأخيرا جاء الى انجلترا حيث استقر به المقام لينتج ، ثم مات بها ودفن في مقبرة « هاى جيت » .

أما ريكاردو فهو بريطانى المولد ، وكان من طبقة الملاك . وحصل على عضوية مجلس العموم ، وعاش محترما محبوبا ، ولكنه كان سليل أجيال من اللاجئين من أسرة يهودية أسبانية طردت من اسبانيا فهاجرت عبر ايطاليا وفرنسا وهولندا الى بريطانيا حيث استقر 'للقام 'ثير ريكاردو . ولا بد أن وضع اللاجئين ، قد ترك أثره فى عقل دافيد الصغير . فغرز فيه شعور القلق وعده الضمائية الذى ظل بصارعه طوال حياته .

وهو بنهى الشبه بين الرجلين . فريكاردو يكتب كرجس 'عسل لرى . هدفه تخصيص النصح للحكومة ولوزارة الخزانة . ومحافظة من انجلترا . وللتجار ورجال الصناعة . أما ماركس فهو يكتب كتائر بصم سلاحا يديولوجيا لاستخدمه الدهماء فى صراعهم من أجل التحرر ، فهو يكتب للعمال ومثليهم لا لرجال الاعمال . لا للحكومة .

وكتاب ريكاردو توضح لفكرة التجارين . ولفكرة الدفاع الذى يستخدم المال سلاحا ضد اضطراب الحال . فهو يرى الاقتصاد « كهمالة مزاد » أو « بورصة عقود » تماع فيها الاشياء من عرض أعلى مبلغ ، وكلها قابلة للانتقال والحركة . أما ماركس . فكان على العكس من ذلك . كان يعى الى ماسعى اليه المسيح من البحث عن طريق الخلاص للبشر ، واخراج الناس من دائرة العوز الى ميدان الحرية . ويقول انجلز صديقه وحواربه : « ان القوى الخارجة الهادفة التى سيطرت على التاريخ حتى الآن ستخضع لرقابة الناس أنفسهم ، وعند هذه النقطة فقط يستطيع الناس بوعى كامل أن يشكلوا التاريخ ، وعندئذ أيضا سيكون للاسباب الاجتماعية التى يحركها الناس ، والآثار التى يريدونها بصفة دائمة مستمرة ، قفزة شديدة ، قفزة الانسانية من حظيرة الحاجة الى أفق الحرية » .

والغريب أن ريكاردو الذى وضع أساس الاقتصاد الحر ، هو الذى وضع هذا السلاح الفتاك فى يد أعداء الاقتصاد الرأسمالى ، فقد تفتت الحركة الاشتراكية من قلبه وعقله ، وقامت مدرسة الفكر الاشتراكي ابتداء من وليم طمسون اثنى الفايين وبرناردشو على معارضة نظرية القيمة التى وضعها ريكاردو . كما وضع هنرى جورج ودعاذ الاصلاح الزراعى نظرياتهم لمعارضة نظريته عن « الريع » .

وريكاردو هو صاحب الفكرة التى تقول : ان الغرض الصحيح من الدراسة الاقتصادية هو توزيع الثروة لا انتاجها ، فهو يقول فى مقدمة كتابه « المبادئ » : ان وضع القوانين التى تنظم هذا التوزيع هو المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد السياسى « فاذا استطعنا أن نقرر بذلك ، دخلنا فيما نسميه "الاقتصاد الاجتماعى" وهو مادعت اليه فيما بعد المدرسة الاشتراكية . ولا مفر بعد ذلك من دراسة التوزيع الأمثل للمدخل . ودراسة العلاقة بين التوزيع والانتاج وبين سعادة البشر .

وريكاردو ، انما يبين وضع مالك الارض فى ضوء غريب ، فريع أرضه يزيد على الدوام تعا لتزايد السكان ، و التوسع الصناعى ، وهكذا يتقاضى المالك من مواطنيه ما لا حق له فيه ، ودون أن يقدم لهم شيئاً ، أما العامل الاجير ، فإن أجره يظل عند حده الأدنى الذى يسد به رمقه ، ومن هنا نرى الصورة الكاملة « للقانون الجديدى للأجر » أو نظرية الاستغلال .

وما أشد عيب الصورة التى رسمها ريكاردو للمستقبل . لقد ضاع معها تفاؤل آدم سميث ، والفترض نسط التوزيع الذى رسمه الطابع المميز لتوزيع الطبقات واستغلالها ، وإن لم ترد فيه كلمة الطبقات ، وعلينا أن نقرأ كل ما كتبه ريكاردو بعين يقظ لننتبين الظلم الاجتماعى وتترجم كل نظرياته الى نظرية اشتراكية ، وهكذا نرى أن ريكاردو وليس ماركس هو أول من صنع الاسلحة النظرية فى صراع الطبقات العاملة .

ونعجب حين نقرأ لريكاردو ، هل كان مؤمنا حقا بالزئاسمالفة  
والاقتصاد الحر ، أو انه كان يظهر بذلك لفساعء على تسلل آباءه  
الى أحفاده ممن امتع عليهم أن يكونوا أثراء \* و ملاكاً للارض .  
ويجمع المؤرخون المحدثون على أنه لوأا ريكاردو لما وجد  
ماركس ، وان هناك خطأ مباشرا لمتابعة الآخر للاول .

وهناك نواح كثيرة من التشابه بين نظرتي ريكاردو وماركس  
عن القيمة تستحقان معه أن نخصص لهما وقتا نضعهما فه جنباً الى  
جنب لندرس نواحي الاتفاق والاختلاف فيهما .

فقاعدة « التوحيد » وهى حجر الأساس فى اليهودفة واسح فى  
كتابة كل منهما ، اذ يبحث كلاهما عن أسمى المبادئ ، \*أخلدها ،  
تلك التى تكمن وراء حركات التغير وأنواع الظواهر . وهذا بفسه  
ما كتبه ريكاردو للمائس :

« ان غائتى هى أن أكشف عن المبادئ ، \* ولأحقق ذلك نحيث  
حالات شديدة لأرى مدى فاعلية هذه المبادئ . . . انك تراعى دائماً  
الآثار المباشرة والوقتية لتغيرات بذاتها . أما أنا فاستبعد تلك الآثار  
المباشرة والوقتية ، وأركز انتباهى الى الحالة الدائسة للأشياء . \* والتى  
تنشأ عن هذه المبادئ » .

وفكر ماركس بنفس الأسلوب . حتى انه يصل به الأمر الى  
أن يجب الأسعار الحقيقية على أنها ظاهرة وقتية قلبلة الأهبة من  
ظواهر قوانين القيمة . ان مشكلة القيمة شىء والعلاقات التبادلية  
شىء آخر ، وكلا الأمرين يتوافقان كمتوسط فى اطر شامل . \* وتدل  
الظواهر على خطأ رأى ماركس بالنسبة لقانون القيمة ، ولكن وراء  
الظواهر معنى أعبق .

وقد قضى كل من ريكادو وماركس حياته فى صراع من أجل  
نظريته عن القيمة التى يدافع عنها أمام نفسه وأمام غيره ، غير راض عن



تأنيها ، ويعمل دائما على تنقيحها ، وكان كل منهما يعتبر نظريته الأساس الذي تقوم عليه مدرسته أو تنهار .

فللق الآن نظرة على أوجه التشابه والخلاف بين النظريتين ، كلتاهما تعتبر أن ما يحدد قيمة السلعة انما هو « بصفة عامة » وقت العمل الذي تتم فيه و « كمية العمل التي يتفق عليها » ، وهنا ينتهى تشابه النظريتين . فريكاردو يعتبر نظريته على انها قانون طبيعي صالح لكل عصور المدنية ، على حين أن ماركس يرى أن نظريته ليست الا مجرد قانون للاتاج الرأسمالي ، أى أنه يصلح تاريخيا للاحية لذاتها من التنمية الاقتصادية .

ويعتبر ريكاردو « العمل الحدى » الذي يخصص للاتاج السلعة عاملا حاسما ، والعمل الحدى هو العمل الذي « يبذل في أسوأ الظروف » واللازم « لتحقيق الاتاج » ، أما ماركس فهو يعتبر « وقت العمل اللازم من الناحية الاجتماعية » هو العامل الحاسم أى العمل الذي يتطلبه الاتاج في ظروف طبيعية ، ويمكن تفسيره بمتوسط وقت العمل في الصناعة ، لا وقت العمل الحدى .

ويعتبر ريكاردو « العمل كله » عاملا يحدد القيمة ، ولكن ماركس يرى أن العامل الذي يحدد القيمة هو العمل الذي يبذل في عملية الاتاج ، أما العمل الذي يبذل في عملية التداول كالعمل الذي يقوم به عمال النقل أو تجار التجزئة فيبقى استبعادا من تكوين القيمة .

وقد حل ريكاردو المشكلات المتصلة بوجود رأس المال ، وتكوينه في مختلف الأزمنة ( دائما ) بأن أورد عدة حالات عولجت فيها استثناءات من القاعدة وانتهى منها الى قاعدة هي أن « العمل والوقت » اللذين يستلزمهما الاتاج هما العوامل المحدودة .

وحل ماركس نفس المشاكل بإيراد أداة غير متوقعة هي تجميع مختلف معدلات تكوين رأس المال أى بصرف النظر عن كل الفروق

والاحتفاظ بتكوين رأس مال متوسط عضوى ذى صفة مصطنعة  
( غير طبيعية ) •

ولسنا بحاجة الى القول بأن ريكاردو أقرب فى الحقيقة الى  
ماركس ، بل وأفضل منه فى معالجة ظاهرة القيمة المعقدة ، ولكن  
المحاولات الفكرية من جانب كل منها محاولات عالية جدا . فكلاهما  
فصد الى أن يتخذ فى ذلك السطح المعقد المتغير من سطوح الحياة  
الاقتصادية لمصل الى أعق أعوارها . يفسر بالارؤى والمقاسيس  
أعق أمانى الناس بقبسوا علاقات التبادل فيما بينهم على علاقات  
انعمل ، ولبدخلوا أحكام القيمة فى مبدان الاقتصاد . حتى أن كانوا  
غير واعين لهذه المحاولات فى نظرياتهم •

## لينين وماركس

### أو ثورة الشعوب المتخلفة

١

قل أن نجد مثل « لينين » تلميذا عظيما لأستاذ عظيم ، كرس حياته لتفسير مذهب أستاذه ونشره واتمامه ، تسيطر عليه فكرة واحدة ، ويستولى عليه حماس واحد وحب واحد ، هو أن يكون جديرا بأستاذه ، يعمل مايريد هو أن يعمل ، ويدافع عن انطلاق مذهبه ، ويبدل ماوسعه الجهد حتى يرى هذا المذهب قائما على الأرض في أكمل صورة ، فقد اعتبر لينين نفسه باديء ذي بدء انوارث الاول للفكر الاشتراكي ، والوصى على تنفيذه ، فاذا كان لينين أبا لثورة أكتوبر ، فإن ماركس يستحق أن يسمى جد هذه الثورة .

كان لينين في الثالثة عشرة حين مات ماركس ، فلم يكن بينهما من ثم علاقة التلميذ بأستاذه ؟ ولكن تلميذا لينين في صناعة الثورة اما قامت على دراسته الواعية لما كتب ماركس ، كان أول ما قدمه للجمهور في موسكو سنة ١٨٩٣ كراسة عن الاسواق ، كتبها ليوضح فكرة ماركس من وجهة نظر أحد تلاميذه .

قضى لينين حياته في دراسة ماركس ، يقرأ ما كتب ويميد قراءته ، ويعود الى تعاليمه في كل موضوع يروح مؤمنة به ، ويستمد النصح والاسترشاد به في كل مرحلة من مراحل الثورة .

كان لينين وماركس متشابهين في الخلقة في أكثر من موضع ، فكان لكل منهما رأس كراوس سبقرات ، وملامح تدل على العناد والمزيمه ، وان كان وجه الأول وجه نبيل روسي بخطوطه المفولية ،

ووجه الآخر وجه يهودى ربانى وان ظهرت فيه الخطوط المغولية ،  
وكان كل منهما مشلودا نحو الشرق •

وكان كل منهما قويا فى حقه وكرهه ، عاش كلاهما بعيدين عن  
أوطانها كلاجئين ، ولكن ماركس مات غريبا فى انجلترا •

وكان لكل منهما ميل قوى للخروج على الدين ؟ كما كانا شديدى  
الكراهية للناس جميعا حتى أقرب الناس اليهما اذا بدا نهما أنه انحرف  
عن الخط المستقيم الذى رسمه •

ومضى كل منهما حياته فى الصراع لتحرير الطبقة العاملة ،  
ويتميز هذا التكريس بأقصى درجات نكران الذات ، فكلاهما كشف  
عن تماسك فذ فى كل ماكتب من كتب ومذكرات ومقالات ، فانها  
تضم فكرة أساسية واحدة من مختلف نواحيها أو مختلف تطبيقاتها •

لعب ماركس مرة لعبة مع بناته مدارها الاجابة الفورية على  
أسئلة توجه ، فكانت اجابات ماركس على ماوجه اليه من أسئلة هى :

ما أحب الفضائل اليك ؟ : البساطة .

ما أحب الفضائل فى الرجل ؟ : القوة

ما أحب الفضائل فى المرأة ؟ : الضعف

ما أهم ميزاتك ؟ : خدمة فكرة واحدة

ما رأيك فى السعادة ؟ : الكفاح

ما رأيك فى الشقاء ؟ : التشرد

ما أشد الصفات كرها عندك ؟ : الذلة

ما أحب عمل اليك ؟ : القراءة

واللعبة تكشف عن كثير من الصفات التى تنطبق أيضا على  
لينين • لقد كان لينين رجلا كثير الاطلاع وصانع ثورة • لقد جمع

بين الرجل الذي يقرأ ، والرجل الذي يعمل ، ولكنه لم ينظر قط الى القراءة على أنها هدف لذاته ؛ ولكنها أداة أو سلاح فى صراعه لتحرير الطبقات العاملة . لقد نظر الى نظريته على أنها مجرد صناعة أسلحة ، هكذا كان المعنى المادى للعلم والدرس ... كان لينين وماركس محاربين ومفكرين ، الا أن ماركس كان مفكرا أولا ، ولولا كتبه لظل فى زوايا النسيان ، أما لينين فكان محاربا أولا ، ولولا صراعه السياسى لظل مغمورا لا يكتب المؤرخون عنه الا كلمة عابرة ، ولكن كليهما آمن بنظرية الثورة كأسس ومصدر للحركة الثورية . يقول لينين : « بشر نظرية لا يمكن أن تحدث ثورة » .

ولكن ماركس لم يجد بديلا من الالتجاء الى مكتبة المتحف البريطانى بعد أن فشلت الثورة الألمانية التى اشترك فيها ، وعمل لينين نفس الشئ فى فترة تقيم الطويلة يدرس التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد ، يكتب مذكرات فلسفته فى نقد فلسفة الرجعية حين دعت الضرورة للدفاع عن المادية التاريخية ضد « الحونة المكيافيليين » وسومهم الناقعة ، فكتب من منفاه فى سيبيريا سنة ١٨٩٧ الى اكسلرود يقول :

« ليس هناك ما هو أحب الى نفسى وأمل فيه الا أن تاح لى فرصة الكتابة من أجل العمال » ، ووجد لينين دائما وقتا للكتابة من أجلهم ، فقد كان يعتبر الكتابة أمضى سلاح فى انصراف الثورى ، وفى تعريف الجموع بالشوعية ، وجعلها مفهومة ومقبولة ؛ وحتى فى معمان مشاغله فى نوفمبر سنة ١٩١٨ حين كان زعيما لروسيا كان يجد وقتا للكتابة .

وقد أنشأ كل من ماركس ولينين حزبا ، ولكن لينين كان أكثر نجاحا ؛ فقد نظم حزبه على أساس الاحتراف ولأغراض خاصة محدودة وكان كل منهما يؤمن ايمانا راسخا بأهدافه ، لا يساوره الشك فى انتصارها حتى فى أيامه .

كان لينين يرى أن واجبه الأول أن يظل تراث ماركس سليما

قيا ، فبدأ حربه ضد « الدولة الثانية » والانتهازية الاجتماعية ، و « الوظيفة الاجتماعية » و « المثالية الاجتماعية » وكان يهدف من ذلك الى القضاء على جماعة المتعصين للوطن والمثاليين والأحرار والانتهازيين والبورجوازيين وغيرهم ، ولكنه لم يحارب مذاهب المحافظين ولا الأحرار والقومية في شكلها المجرد ، كما لم يحارب النظرية الرأسمالية للمجتمع . وكان هدفه أن يقضى على ما كان يسميه أعشابا ضارة في حديقة ماركس ، كتب في سنة ١٩١٥ يقول : « ان الطبقة العاملة لايمكن أن تحقق أهداف الثورة العالمية الا اذا أعلنت حربا شعواء على المرتدين والمتخاذلين والانتهازيين وماشاكلهم » . ثم قال : « وبهذه الفلسفة الواضحة يمكن أن تنبثق الروح الثورية الحية من الماركسية التي يقبل فيها كل شيء الا الوسائل الثورية للصراع ، كالدعاية والاعداد وتربية الجموع لهذا الغرض » غير أنه من الخطأ أن تقول : ان لينين فسر ماركس كما يفسر المدرس نصا أدبيا ، فقد نقل راضيا عن انفجاز قوله « ليس مدونة عقيدة ! ولكنه استرشاد يسترشد به في العمل » وبخاصة العمل الثوري ، ويجب أن يفسر ماركس بروح ثورية ، وأية طريقة أخرى في تفسيره خاطئة ، وكان في كل توصياته لزملائه في الحزب يقول : « يجب أن تكون البرامج ثورية بكل معاني الكلمة ، ويجب أن تكون الوسائل ثورية كذلك » .

وتحليل ماركس في نظر لينين يتمثل في تقديم صور شاملة لوضع العالم « كمجموعة من العلاقات الاقتصادية والسياسية » عن طريق تحليل علاقات الطبقات . لقد مكن منطق ماركس للنين من أن يرى الصورة كلها بتفاصيلها في شكلها الصحيح ، على حين أن « من الأخطاء الأساسية لرجال الاقتصاد البورجوازيين أنهم ينزعون بعض الحقائق والتفاصيل والأرقام من الصورة العامة للعلاقات الاقتصادية والسياسية » ، ويختتم كتابه « تطور الرأسمالية في روسيا » بقوله : « ان رجال الاقتصاد البورجوازيين تروعهن ضخامة المادة ، ولكنهم

يمجزون عن تفهيم معناها وأهميتها ، فهم مثلاً يخشون الاشجار دون أن يروا مافيه من حشبه . - ان بالماركسية وحدها ؛ وتحليل علاقات الطبقات يمكن الالام بالصورة العامة لنمط الحركة الاقتصادية والسياسية .

ويصف لينين مبدأ ماركس بأنه مبدأ قوى كامل متناسق ، يعطى الناس فكرة كاملة عن العالم ، فيقول : « ان قوته تتمثل فى ارشاده الى طريق العمل ، والى نمط من التطور الاقتصادى لفكرة شاملة ، وأهم شىء فى مبدأ ماركس انه يشرح الدور التاريخى للبروليتاريا ( طبقة العمال ) فى بناء المجتمع الاشتراكى » ويقول من باب التكهين : « كل فترة من فترات التاريخ الثلاث منذ ظهور الماركسية كشفت عن تأييد جديد وانتصارات جديدة للماركسية ، ولكن لاتزال هناك انتصارات جديدة ستحققها الماركسية كمبدأ للبروليتاريا فى تلك الحقبة من التاريخ التى تفتتح أمامنا » ، ولم يكتف لينين بأن يتكهن بذلك . ولكنه عمل على أن يكون حقيقة واقعة .

وكان الشغل الشاغل للينين هو فهم المستقبل ، فقد كان يعنى بالمستقبل دائماً ، لا بال حاضر ولا بالماضى ، وقد وجد حلاً واحداً لتفهم مشكلات المستقبل يتمثل فى منطق ماركس الذى يعبر عنه بقوله : « مذهب التطور بأوسع أشكاله وأعنفها متحرر من كل تحيز »

ويوجه لينين كل اهتمامه الى تنظيمات الكفاح الطبقي على أساس فلسفة منطقية ومادية شاملة ، يجمها فى قوله : « ان الشيوعيين يكافحون من أجل تحقيق أهدافهم المباشرة ، وتنفيذ المصالح الحالية لطبقة العمال ، ولكنهم فى حركتهم الحاضرة يعنون فى الوقت نفسه بمستقبل الحركة »

وللينين كتابان هامان فى الاقتصاد : « تطور الرأسمالية فى روسيا » ( ١٨٩٩ ) الذى بدأه فى السجن ، واتممه فى سيبيريا ، وهو « تحليل للنظام الاقتصادى والاجتماعى » ثم « هيكل الطبقات فى

• روسيا في فترة ما قبل الثورة » وكتاب « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية » الذي كُتب في زيورخ سنة ١٩١٦ ، وحاول فيه أن يقدم صورة كاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وعلاقاته الدولية في مطلع القرن العشرين عند انفجار الحرب العالمية الاستعمارية الأولى . كلا الكتابين ليس الا ترجمة للماركسية الى لغة الحياة الروسية ؛ أو نوعا من تطبيق الماركسية في الشرق .

لقد تصور لينين أن واجبه لا يقتصر على المحافظة على منطق ماركس فيها من كل شائبة ، بل في أن يضعه موضع التنفيذ ، وأن يصل بينه وبين الحياة الروسية وأن يعلم به الشجرة الروسية ، ويزرعها في الفكر والعمل الروسى .

ويضم كتابه الاول ثروة احصائية عرضها بطريقة ماركس ، وهو يحاول به أن يدلل على أن الرأسمالية ليست نظاما غريبا فحسب . ولكنها تلعب دورا هاما في الحياة الروسية ، فكأنه يقول للروس : ان الرأسمالية وغريبتها الاشتراكية ليستا مخترعات غريبة ، بل لهما معنهما التاريخي العميق لروسيا » ويقول في هذا المعنى في كتابه في الفصل الاخير تحت عنوان « رسالة الرأسمالية ، في دورها التاريخي في التنمية الاقتصادية بروسيا » : ان الاعتراف بأن دورها تقدمي أمر مشكوك فيه ، أمام التسليم الكامل بنواحي الرأسمالية الغامضة السلبية ، وأمام التعصب الاجتماعي الجامد الذي هو مظهر من مظاهر الرأسمالية ، والذي تكشف عن الطبيعة الانتقالية التاريخية لهذا النظام الاقتصادي » ويكرر ماقاله ماركس عن حالة التغير والتناقض التي تسير عليها الرأسمالية كالمركزية والتركيز والاحتكار ونزع الملكية واقفار الناس . ويخلص الى أن تحليل ماركس يصديق على روسيا ، ويلقى ضوءا على مسائل التنمية في روسيا ، وأن معدل نمو الرأسمالية الروسية بطيء ، ولكن هذا البطء راجع الى النظم القيصريّة التي وضعت عمدا لابطاء التنمية .

وكافت دراسة الزراعة ومشاكل الفلاح هي نقطة البدء فيما



يسمى اللينينية ، فيقول : هل للثورة البروليتارية نصيب في بلد زراعي؟ وهل صحيح أن قوانين التنمية الرأسمالية لا تصلح للزراعة ؟ على حين أن الزراعة لا تهمل من نصيبها في الاقتصاد القومي ، ويقول : انه حتى في الدانمارك ، البلد النموذجي في مسألة الزراعة ، تكشف بوضوح عن النظام الزراعي الرأسمالي ، ومعارضته للزراعة وتربية الحيوان ، والتركيز الشديد على الانتاج الزراعي ، والقضاء على الانتاج الصغير للانتاج على نطاق واسع ، وافقار الطبقة الغالبة من سكان الريف فيقول : « انا نلاحظ توحيدا ملحوظا في التطور ، فالانتاج الصغير يقضى عليه لصالح الانتاج الكبير ، ونزع الملكيات الصغيرة يجرى على أوسع نطاق »

لقد أدرك لينين من طليعة الامر الحاجة الى حماية ظهور الفلاحين المساكين في الصراع الثوري ، واقامة تعاون بين العمال والفلاحين الذين يجرى استغلالهم بشكل فاحش ، وردد في أكثر من مرة للفلاحين أنه لا خلاص لهم الا بالاشتراك في الصراع البروليتاري ، وأن العمال لن يقللوا من شأن الفلاحين في الثورة ، فكتب في سنة ١٩٠٥ يقول : « لیس هناك بلد في العالم غير روسيا يعاني فيه الفلاحون ويقاسون مثل هذا الظلم والتحقير ، وبقدر ما اشتد هذا الظلم على الفلاحين ، بقدر ما ستكون نهضتهم اليوم قوية ، وثورتهم عارمة ، ان أهم ماتضعه البروليتاريا الثورية الواعية نصب عينها هو رفع هذا الظلم بكل ماتملك من قوة » ، وكانت مشكلة الزراعة عند ماركس أضعف نقطة في منطقه ، وبخاصة بالنسبة لروسيا ، فحاول لينين دائما أن يتغلب على هذا الضعف .

وفي نظريته عن الاستعمار التي توج بها دراساته ، يفتح فصلا جديدا من تاريخ أوروبا هو ماساء ستالين : اللينينية حين قال : « ان اللينينية هي الماركسية في عهد الاستعمار والثورة البروليتارية . »

وقد نشأت نظرية الاستعمار عنده من دراسة كتابين « الاستعمار لهوبسون عام (١٩٠٢) ورأس المال لروالد هلمردينج عام (١٩١٠) » ،

ولكن الفكرة الرئيسية جاءت له من الرسائل المتبادلة بين انجل وماركس ، وما فيها من وجهات النظر عن مشكلات الاستعمار ، ففي سنة ١٨٩٥ كتب انجل الى ماركس يقول « ... ان البروليتاريا الانجليزية تتحول في سرعة الى بورجوازية ، حتى ان هذه الأمة البورجوازية تهدف كما يظهر الى ايجاد ارسنقراطية بورجوازية وبروليتاريا بورجوازية ، كأمة تستغل العالم كله ، ولهذا السلوك مايبرره بطبيعة الحال » . وفي سنة ١٨٨٢ كتب انجل الى كوتسكي في نفس الموضوع يقول : « تسألني عن رأى العامل الانجليزى في السياسة الاستعمارية ، فأقول : انه يشارك في اغتباط في تلك الوليمة الفاخرة التى يقدمها له الاحتكار الانجليزى من أسواق العالم ومستعمراته » .

ولكن ثمة مصدر آخر لنظريته عن الاستعمار . من الغرباء فول « سيبيل رودس » سنة ١٨٩٥ الذى أورد لينين في كتابه . فقد قال رودس :

« كنت في حى شرقى لندن أمس . وحصر احضاع المنظمين . وأصبغت الى الاحاديث الصارخة التى تطلب الخبز . وفي طريقى الى البيت تأملت الموقف ، فزدت اعتقادا على اعتقاد بأهمية الاستعمار . والغرض من رأى هذا هو حل المشكلة الاجتماعية واتخاذ أربعين مليون مواطن في المملكة المتحدة من حرب أهلية دامية . فنجح رجال السياسة الاستعمارية يجب أن نحصل على أرض جديدة لتوطين فائض السكان ، وأسواق جديدة نصرف فيها بضائعنا التى تنتجها مصانعنا ومناجمنا ، ان الامبراطورية كما قلت دائما هى مسألة الطعام ، فاذا أردنا أن تنفادى حربا أهلية ، وجب أن نكون استعماريين » .

وتتلخص نظرية لينين عن الاستعمار في خلاصة قصيرة « نشأ

الاحتكار من تركيز الانتاج في مرحلة متقدمة من التنمية ، فانتشرت أشكال احتكارية قوية جديدة ، اتحادات وهابات ، أضف الى ذلك

التوسع القوى في البنوك الذي أدى الى احتكار رأس المال السائل، وقبض الاحتكاريون بيدهم على أهم مصادر المواد الخام ، وقسموا الأسواق فيما بينهم ، وهكذا أضف رأس المال السائل حافزا جديدا الى سياسة الاستعمار هو الصراع على مصادر المواد الخام ، وتصدير رأس المال ومناطق النفوذ أى مناطق التجارة المجزية واتفاقيات تحقق للاحتكار رباها خيالية ، وغير ذلك مما يفيد الميدان الاقتصادى بحقة عامة »

ويقول لينين : « طبعى أن يجد المال فرصته المناسبة مع الغزو السياسى لانه يكون قادرا على استخراج أقصى فائدة من التبعية التى تتضمن خياع الاستقلال السياسى من البلاد والشعوب المهزومة ، والملكية الاستعمارية هى الضمان الكامل لنجاح الاحتكارات بعيدا عن مخاطر الصراع بالتنافس ، وكان ميسورا فى أول الأمر ايجاد ممتلكات جديدة ، فلما امتد الأمر الى العالم كله ، كان لابد من وجود احتكار فى المستعمرات ، ومن ثم قامت فترة صراع عنيف لتقسيم العالم . »

ولعل انتصار رأس المال يحدده بدء الحروب الاستعمارية ، ويعتبر لينين الحرب الأولى عام ١٩١٤ - ١٩١٨ الحرب الاستعمارية الأولى فيقول « ان صراع الرأسمالية العالمية يشتد خطره ، فكلما اتسعت الرأسمالية ، كلما زادت الحاجة الى المواد الخام ، وكلما اشتدت المنافسة وارتفعت حتى الحصول على المواد الخام فى العالم كله ، وكلما اشتد اليأس من الصراع من أجل الحصول على مستعمرات . »

« ان الاحتكارات ، ومحاولة السيطرة وبسط النفوذ بدلا من محاولة الحرية واستغلال عدد أكبر من الشعوب الصغيرة أو الضعيفة من جانب مجموعة صغيرة من أقوى الدول وأعوانها ، كل هذا أدى الى ظهور صفات مميزة للاستعمار تضطرننا الى تعريفه برأسمالية حلقيلية متداعية ، يظهر فيها يوما بعد يوم ، كاتجاه من اتجاهات

للاستعمار خلق حالة اغتصاب تعيش فيها البورجوازية على تصدير رأس المال »

وكلمة « حالة الاغتصاب » انما تعنى أن المجتمع كله يعيش غاصبا ، مستغلا لشعوب أخرى ، لا تعيش بورجوازيته على حساب عمال الشعوب الأخرى ، بل تفسدهم بما تقدم لهم من أرباح عالية .

وأنتم الاستعمار في مطلع القرن العشرين تقسيم العالم بين عدد قليل جدا من الدول ، كل منها يستغل جزءا منه عن طريق نوك الائتمان ورأس المال وعلاقات الدائنية والمديونية ، ويتخذ وضعا احتكاريًا في أسواق العالم .

ويقول لينين « ان جنين الاستعمار قد صلب عوده . فأصبح نظاما للسيطرة ، فاحتكارات رأس المال تشغل المكان الأول في الاقتصاد والسياسة ، وتقسيم العالم قد تم ، ومن ناحية أخرى ، لم تعد بريطانيا تتمتع بالاحتكار الأوحد ، اذ نرى قوى استعمارية أخرى تتنازع بعضها مع بعض من أجل حق المشاركة في هذا الاعتبار ، وهذا الصراع هو الطابع المميز للفترة الأولى من القرن العشرين .

وماذا يستتبع ذلك كله ؟ أولا اذا كانت القوانين الماركسية للتوسع الرأسمالي لم تتأيد صحتها ، فذلك لأن القوى الصناعية الكبرى قد دخلت في مرحلة جديدة من التوسع الرأسمالي ، هي مرحلة الاستعمار ، التي هي مرحلة « رأسمالية احتكارية طفيلية » تعيش وتتفخم على دم الشعوب الأخرى ، والدول الكبيرة تستغل البلاد الأخرى كاستعمارات أو شبه مستعمرات ، أو الدول المتخلفة اقتصاديا ، وتتيح لعمالها المشاركة في هذا الاستغلال ، وهكذا يحصل العمال في البلاد الاستعمارية على أجور أعلى وعمالة أتم مما تسوغه لهم قوانين القيمة الفائضة التي تطبق في بلادهم ، وينشأ عن ذلك انحراف عن اتجاهات التوسع التي رسم خطوطها ماركس .

وثانيا ، وهذه ناحية أخرى من نظرية الاستعمار ، يقول لينين :

ان « الوطنية الاجتماعية » ليست الا انعكاسا على الفكر للتغيرات الجديدة في الحياة الواقعية . لقد خلق الاستعمار تربة خصبة لنمو اعشاب البروليتاريا في الماركسية ، فهناك ارتباط وثيق بين الاستعمار والانتهازية ، وهو ارتباط يظهر بوضوح أولا في انجلترا نتيجة لأن مظاهر معينة من التوسع الاستعماري يمكن ملاحظتها هناك أسرع مما هي في بلاد أخرى ، فالعمال يرشون دون أن يحصلوا ليحققوا الانتهازية الاجتماعية ، فيتلقون القنات من الأرباح الفاحشة ، وخاصة في البلاد التي تتمتع بنسبة أكبر من العمال المهرة عنها في الشعوب المظلومة ، « ان طبقة عليا متميزة من الشعب في البلاد الاستعمارية تعيش على حساب مئات الملايين من أفراد الشعوب التي لم تتحضر بعد . »

ولكن هذا الوضع وضع انتقالي ، فتحطيم الاحتكار الذي لا بد منه ، لا بد أن يفقد معه عمال البلاد الاستعمارية مركزهم المتميز ، فعمال هذه البلاد الاستعمارية ليس أمامهم الا مهلة لا بد أن تنتهي حين يتوقف استغلال الشعوب ، ويستولى الفقير على عملاء الاستعمار ، ومادام الاستعمار يؤدي الى التبعية ، والى زيادة الغبن الواقع على الشعوب وزيادة مقاومتها ، فان في ذلك خراب العالم والقضاء عليه .

ويستخلص لينين من ذلك قوله : « ان من واجبا اذا أردنا أن نبقى اشتراكيين أن ننزل الى جموع الشعب الحقيقية والى أعماق أعماقها ، لا أن نبقى على السطح مع زعماء الطبقة العليا من طبقة العمال ، وكذلك الاتصال بالشعوب المتخلفة ، التي تعتبر في الواقع جوهر العمال الذين يقع عليهم الاستغلال ، والتي يحدث فيها الاستغلال القومي الى جانب الاستغلال الاجتماعي ، وهذا هو الهدف الثالث والأهم من أهداف لينين . »

وهكذا نرى كيف أن اللينينية أصبحت النسخة الشرقية للاشتراكية ، نسخة الاشتراكية للدول المتخلفة والزراعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات ، وهنا نرى كيف أن لينين ربط بين تفسيره

الأساسي للماركسية في عهده بآماله الروسية ، وكيف أصبح صاحب نظرية كبرى ، والقائد والمنظم لثورات الشعوب المتخلفة .

لم يكن القوميون ولا الفاشيون هم أول من نادى « بفكرة انقسام الشعوب الى ظالمة ومظلومة » ، ولكنه لينين ، فهو يقول : « ان الطابع المميز للاستعمار هو ان العالم في الوقت الحاضر منقسم الى عدد كبير من الشعوب المظلومة ، وعدد قليل من الشعوب الظالمة بملك ثروة ضخمة وقوى عسكرية غاشمة ، والكثرة الغالبة من سكان العالم تدخل في عداد الأمم المظلومة التي تقع تحت نير الحماية المباشرة أو غير المباشرة كإيران وتركيا والصين ، أو خضعت للحرب الحربي ففقدت معاهدات التحالف والحماية » .

كتب لينين في سنة ١٩٢٠ في رسالته الأولى عن مشكلات استعمار الشعوب يقول :

« ... من الضروري أن نوضح للجموع الكادحة في الشعوب وبخاصة المتخلفة منها وأن نعرض عليها ألوان الخداع التي تمارسها قوى الاستعمار ، بأن تلبس في ثوب الاستقلال السياسي ، دولا خضعة لها اقتصاديا وماليا وعسكريا . ان طول عهد الظلم الذي مارسته قوى الاستعمار قد فُعم الشعوب الكادحة لا بالفضب وحده . وانما بعدم الثقة بالشعوب الظالمة على الاملاق حتى البروليتاريا منها » .

ويستتبع ذلك منطقيا ان الثورة البروليتارية العظمى لابد قادمة ، لا كما تكن بها ماركس في الغرب كنتيجة منطقية لنضج النمو الرأسمالي ، بل في الشرق تزيد الرأسمالية من سم الاستعمار ، ويتجمع البؤس والاستغلال والبروليتارية في الشعوب المظلومة ، ولكن لينين لم ينظر قط الى ذلك كمعارضة للمادية الماركسية المنطقية التي يقول فيها ماركس :

« لم يختلف تكوين اجتماعي قط قبل أن تنمو كل القوى الانتاجية التي يشملها ، ولا تظهر العلاقات الجديدة العليا للانتاج الا

إذا نضجت الظروف المادية لوجودها في داخل المجتمع القديم .. ان تنظيم العناصر الثورية كطريقة يفترض انتهاء وجود قوى الاتساج التي تشتمل في صدر المجتمع القديم .... ولا يمكن أن يكون القانون في مستوى أعلى من الظروف الاقتصادية ، ودرجة الحضارة الاجتماعية المقابلة له ... ان الدولة النامية صناعيا تكشف للدولة المتخلفة صورة مستقبلها » •

وأقر لينين رأى ماركس من أن « مولد المجتمع الجديد من المجتمع القديم وأشكال الانتقال من الأول الى الآخر عملية تاريخية طبيعية » ولكنه أدخل تعديلا على هذا الرأي ، فهو يقول : ان ماركس درس فوائن الرأسمالية كما وجدت في عهده ، « ما هو فانه يقدم قوانين الاستعمار باعتباره مرحلة جديدة من النسو ، ويقول في توضيح ذلك: « ان الاستعمار صورة حديثة من صور الرأسمالية الاحتكارية السابقة ، كما كانت الرأسمالية صورة حديثة للاقطاع ، والاستعمار لا الرأسمالية هو الذى يؤدى الى الاشتراكية ، وهو يفعل ذلك عن طريق صراع الشعوب والطبقات الثائرة ، وهى التى تقع تحت ظلم الاستعمار . فحيث يشتد الجوع وينتشر الخراب ، يؤذن فجر القضاء على نير الرأسمالية ، ويظهر وجه جديد ، وهكذا يجعل الاستعمار بقوده الثورات الاشتراكية بما يتبعه من جوع واستبداد وخراب » هذا هو مايدخله لينين من تصحيح لرأى ماركس ، وهو التصحيح الذى يسكن أن يعتبر خلاصة اللينينية » •

كان لينين أكثر رغبة من ماركس ، وأقل عزيمة ، وأكثر اعتمادا على التأثيرين المحترفين منه على ثورات الجوع التلقائية ، وصاغ ماركس مذهبه للغرب ، أما لينين فلشرق ، واعتقد ماركس بنضج الرأسمالية ، أما لينين فقد آمن بزوالها قبل استكمال نضجها ، لأنها استيراد أجنبى ذو طبيعة ضعيفة مريضة ، وآمن ماركس بالجموع ، وآمن لينين بالحزب ، وبالقلة الواعية التى تقود وترشد ؟ وآمن ماركس بالديموقراطية وآمن لينين بالدكتاتورية البروليتارية أى بدكتاتورية القلة الواعية

المنظمة ، ولم يكن الايمان بالدكتاتورية الا نتيجة رفض فكرة نضج  
الرأسمالية .

وكان شعار لينين الذى يردده دائما ضرورة خلق وضع ثورى ،  
أى عدم الانتظار حتى تنضج الرأسمالية ، وانما عمل شئء يجعل بنضج  
الاستعمار ، مع ما لا بد منه من نتائج تدمير السلع وتحطيم العلاقات  
الاجتماعية وأوضاع المجتمع .

ماذا كان يمكن أن يكون رأى لينين فيما يحتمل من قيام حرب  
بين الغرب وروسيا السوفيتية ؟ اننى أتصور أن اجاباته لن تخرج  
عما يلى :

س : ألا تخشى أن تخسر روسيا الحرب وأن يفضى على الشيوعية؟  
ج : بلى ، فمهما يحدث ، فإن حربا استعمارية ثالثة على هذا  
النطاق وبهذه الاسلحة الموجودة لا بد أن تؤدي الى قمة وضع ثورى  
تنتصر عنده الاشتراكية وتسود العالم سواء سميت شيوعية أو  
اشتراكية أو سوفيتية أو أى اسم آخر ، وقد تخسر روسيا الحرب ،  
ولكن الشيوعية ستنتصر ، هذه هى قوانين الرأسمالية كما أوردها  
ماركس وما أضفته اليها بالنسبة للاستعمار .

س : ألا ترى أن بناء الاشتراكية أهم من خلق قمة « وضع  
ثورى » ؟

ج : كلا ، فقد يخلق البناء الاشتراكي أشكالا جديدة من  
الانتهازية والوطنية وحتى الاستعمار ، وقد يدفع العامل الروسى الى  
مثل الوضع الممتاز الذى تستمتع به دول الاستعمار ، ان بناء  
الاشتراكية فى شكل امبراطورية شيوعية عظمى ، لا بد أن ينتهى الى  
أشكال جديدة من الاستعمار ، على أن الشيوعية العالمية لا يمكن أن  
تتحقق الا عن طريق خلق « وضع ثورى » عام فى العالم كله ، ان البناء  
الاشتراكي يعنى نهاية الثورة الاشتراكية ، وقد ناديت « بثورة دائمة » ،  
والثورة لم تكمل بعد ، ولقد أتيت لنا فرصة البدء فى ثورتنا لأن  
الرأسماليين أعلنوا بغياهم الحرب الاستعمارية العالمية الأولى ،



واستطاع ستالين أن يحرز انتصارات جديدة ، لأن الرأسماليين بغنائهم  
أشعلوا الحرب الاستعمارية الأخرى ، وسيكون من نعم السماء علينا  
أن يهاجم الاستعمار روسيا ، فإن ذلك سيمهل مهمتنا كثيرا ، أما إذا  
كان الاستعمار راغبا عن أن يتيح لنا هذه الفرصة ، فإن روسيا  
مستخفها ، حتى ولو تخسر الحرب ، فروسيا ليست مربط الفرس ،  
وليس من أهدافنا أن نجعلها دولة كبرى ، انما نسعى لخلاص العالم .  
س : وهل تظن أن نظرتك عن الاستعمار لا تزال صحيحة ، وإلى  
متى ؟ . . ؟

ج : ان معاصريك غابة في الغباء ، فقدموا القدرة تماما على التفكير  
في مصلحتهم ، واستمروا يكررون نفس العبارات ، اننى أؤكد رأى  
ماركس بأن كل مبدأ ان هو الا انعكاس للعلاقات الاجتماعية القائمة ،  
ولكن هذه العلاقات الاجتماعية دائمة التغير ، ومن واجبكم أن تضعوا  
مبدأ بقص بالظروف المتغيرة في حياتكم ، اننى أظن أن مبدأ الرأسمالية  
ما زال صالحا الى حد ما ، ولكن هناك عاملا جديدا لم أدخله في اعتبارى  
في نظرية الاستعمار ، هو ظهور روسيا في حرب الاستعمار ، فإن لهذا  
أثره الكبير في تغيير منطق التاريخ ، ولكم أنتم أن تفكروا فيما تتضمنه  
هذه الحقيقة .

س : هل تعنى أنك تخشى أن تتحول روسيا الى قوة استعمارية  
بدلا من قوة اشتراكية ؟

ج : لقد بدأت نظرية الاستعمار بحقيقة جديدة أوضحها لك ،  
لماذا لم تهتم غالبية الشعوب الحرة تحت الديموقراطيات الغربية في أيامى  
بالاشتراكية الثورية ، وقد أجبت على سؤالى هذا فى كتابى عن الاستعمار  
ولو كنت الآن حيا لبدأت بحثى بحقيقة جديدة مميزة كذلك ، لماذا  
لا تريد الشعوب الشرقية ، وهى الموضوع الدائم للاستعمار الغربى ،  
والتي حررها الاتحاد السوفيتى ، لماذا لا تريد أن تتحرر ؟ وما الذى  
يجعلها ترفض الشيوعية ؟ هل هو الجهل أو التعصب ، أو أثر الدعاية  
التي استغرقت قرنا ، أو هو شئ آخر ؟

س : ألا يحتمل أن الاستعمار الغربى يعرض على الشعوب المظلومة شروطاً أفضل من شروط الاستعمار الشرقى ؟ لقد قلت فى كتابك عن الاستعمار ان القوى الاستعمارية ، لكى تستغل تلك البلاد أئسنع استغلال ، تمد السكك الحديدية ، وتبنى المصانع ، وتنشئ المراكز الصناعية والتجارية فيها ، بل هى الآن تقدم لها الطعام والمواد الخام ، وغير ذلك من المنغويات ، ولكن روسيا لا تفعل ذلك ، فهى تستولى على مخزون السلع وأجهزة الإنتاج ، وتعقد معاهدات لا تفيد الشعوب المظلومة ، قد يكون ذلك لأنها هى نفسها فقيرة ، وتريد أن تصبح أقوى وأغنى .

ج : قد يكون سبب ذلك الفساد فى جهاز الدولة وفى السلطة العليا . أنت تعلم كيف قضيت حياتى فى محاربة الوطنية الاجتماعية والانتهازية ولكننى أرى هذا الآن يتجسد فى الاتحاد السوفيتى ، والمشكلة أن الشعوب تفضل مصلحة بلادها على مصلحة غيرها ؛ ولكن هذا مبدأً رأسالي أو استعماري ، فلو ان الاشتراكية العاملة تفيد من أن تقدم روسيا للبلاد الواقعة فى منطقة النفوذ السوفيتى ، الجرارات والمواد الخام وأجهزة الصناعة ، لفعلت روسيا ذلك ولما احتفظت بها لنفسها ، ولن يكون ذلك من باب انكار الذات أو الإيثار ، ولكنه اشتراكية دولية عليية ، وعمل جيد للدعاية الشيوعية . أفضل من أحاديث مولوتوف وفيشنسكى ، ولكن الزعماء سوفت جميعاً تحولوا الى بورجوازيين ، لقد بينت كيف أن السلطان نفسه كل قطاعات الطبقة العاملة وبخاصة القطاع الأعلى ؛ وانتر لأحد تكبداً لذلك فى الزعماء الشيوعيين ، اننى أعتقد أن الاشتراكية يجب أن تعود لتتزلزل الطبقات الدنيا ، أما فى تلك الطبقات القليلة الأح فى البلاد الاستعمارية أو فى طبقات العمال فى البلاد المظلومة ، فسكان هؤلاء حملة المشاعر الاشتراكية المنتهزة فى المستقبل ، أما أولئك الذين يحكمون وبسيئون الحكم فلا خير فيهم .

هذا حوار خيالى بيننا وبين لينين .

## مانديفيل

### امام الطبيعيين

غذاء الجسم وغذاء الروح أو عالم الاشياء وعالم القيم هما الثنائي الذي يلعب دوره الكامل في تدفق الفكر الاقتصادي ، لقد كان هناك اقتصاديون امتلأت نفوسهم وعقولهم بحقائق الحياة والطبيعة وهم مايسمونهم الطبيعيين أو الواقعيون ، كما كان هناك آخرون استولت عليهم القيم والآراء والمثل العليا ، وهم المصلحون والداعون الى المثل العليا والمؤمنون بالكمال .

وكان شعار الطبيعيين «ان الله أرادها كذلك» ، لقد قضى الله بذلك والسعى وراء مايبهم الانسان ومايتحقق له من كسب فردى ، هو جزء من نظام الطبيعة ، فالطبيعة هى ميدان الكفاح ، والبقاء للأصلح ، وليس من كشاف ملتس ان جنسا يعيش على جنس ، ولكن ذلك من التجارب الطويلة المدى التى مر بها الطبيعيون ، فكل زارع يعرف أن أرضه محدودة ، وان عليه أن يختار بين نبات ونبات ، وبين تربية حيوان أو آخر . وانه ليس هناك مساواة ولا سلام ولا عدالة فى الطبيعة . والطبيعى يسلم بأن الظلم والصراع والقوة عناصر ضرورية للحياة ، خلقت لتكفل لها الدوام بل والكمال ، وينظر الى نفسه على انه خلو من تلك العاطفة الرخيصة التى يحصها المصلح ، فهو يتقبل الحياة كما هى ، ويدرس قوانينها باحترام . ويحتكم دائما الى الحقائق لأنها هى الحكيم الفيصل ، أما ماعداها فهو خيال وخداع .

ويقول الطبيعى : خذ الانسان كما هو ، لا كما يجب أن يكون . سواء كان فردا أو طبقة دون نظر الى العيوب الاقليمية أو القومية ، فالحياة فى جملتها تقيّد من الكفاح ، لأن البقاء للأصلح ، ويحصل

المجتمع على الخدمة بأقل ثمن ، ويتحقق التحسن من المنفعة الذاتية والافادة الشخصية ، فالإنسان انما « يقصد فائدته الشخصية » ، وهو في هذا وغيره مدفوع. بيد خفية ليحقق غاية لم تكن في تقديره كما يقول آدم سميث .

ويقول ملتنس : « انا ندين لقوانين الملكية والزواج ، ونبدأ المنفعة اذا ما الذى يدفع كل فرد الى العمل على تحسين حاله ؛ بدون هذه القوانين وهذه المبادئ بأبلى ما يميز العبقريه الانسانية ، وبكل ما يميز المدنية عن الوحشية » .

وجدير بالملاحظة أن الرسالة عامة للاقتصاديين الطبيعيين جميعهم ، القدامى منهم والمحدثين ، الفيزييين والرياضيين ، وعلماء المدرسة الكلاسيكية الحديثة . ونجدها حتى عند مارشال الذى يؤكد قانون ( الاحلال والابدال على أنه القانون الأساسى للاقتصاد . معتبرا هذا المبدأ كتفسير لقانون عام هو البقاء للاصلح .

والأحرار جميعا طبيعيون . سواء اتخذوا أمثلة طبيعية وعصوة ( بيولوجية ) وهم طبيعيون بمعنى انهم يعتبرون التنافس التئام على الفائدة والنفع الذاتى تعبيرا عن صراع عام للبقاء والتحسين . وهكذا نرى أن مارشال الذى يستخدم معادلات التوازن الميكانيكى كعالم رياضى ، طالما استخدم أمثلة بيولوجية فى دراسة التنافس بين الشركات القديمة والجديدة ، منتهيا بذلك الى قانون البقاء للاصلح فى الصراع على الوجود .

وفى البحوث الاقتصادية الحديثة التى اتجهت نحو التخطيط والرقابة والاشتراكية نجد العرض تنمى لعقيدة الطبيعيين من أن النفع الذاتى والتنافس والصراع جزء من نظام الطبيعة من أجل بقاء الاصلح وتقدمه ، وان الافراط فى لرقابة أو الحماية أو المعونة أو الاحسان يضعف من طاقة الانسان ومن دفعه الى الأمام .

ومن المفيد أن نبث عن جذور هذا المبدأ فى الاقتصاد ، حتى

ولو لم نستطع أن نجد تاريخا معلوما لظهوره ، لأن المبدأ وراءه تجارب طويلة العهد بنيت على النظرة العامة التي تقول : « ان الخير ينبع من الشر » وان الانسان يرتفع الى قمة الكمال الأدبي حين تواجهه الرذيلة أو ان ماقد يكون وبالا على الفرد قد يكون خيرا للمجتمع .

ويقول مانديفيل : « لم يكن هناك أداة فعالة في قيام الاصلاح أقوى من غباء رجال الدين الرومان وفراغهم » ، ويقول جون لو بصدد انشاء مجانس للنجرة سنة ١٧٠٠ « اننا نرى في كثير من الاوقات ، ومع رجال تحرسهم يد الله مباشرة كيوسف وموسى ودادود ، ان المتاعب والهموم والأسى أمور لا بد من معاناتها .

ولم يكن مانديفيل بطبيعة الحال أول من دعا الى هذه الحقيقة التي تقول : « بدون الشر لا يمكن وجود الخير » ولكنه عبر عنها تعبيرا قويا . وكان لمرضه الرتيب لها ، وأسلوبه القوى ، الأثر البارز على المحافظين أو المتحررين الذين تهيئوا في عهد الثورة الصناعية لتقبل عقيدته .

فجدور مذهب الطبيعة الاقتصادية اذن انما ترى في كتابات برنارد مانديفيل ، وهو كاتب انجليزي كان قد ولد في هولنده . ونلاحظ عن هذا الرجل شيئين هامين : أولهما أنه يشبه فرانسوا كونسيائى ، الطبيب الذى عنى بدراسة الطبيعة فى الاقتصاد ، مما يؤكد اهتمامه بدراسة الطبيعة ، وثانيهما مايقال من أن شركات تقطير الخصور قد أجرت ليكتب فى مزايا المشروبات الروحية ، لذلك لم يكن له احترامه الكبير خارج تلك الدائرة .

واننا نجد عناصر عقيدته الطبيعية فى قصيدة له بعنوان «الخلية الصاخبة» أو «تحول الأشرار الى أشراف» والتي يقول فيها :

« من أقوى الاسباب التي تمنع الكثير من الناس من فهم أنفسهم ، أن يعمد معظم الكتاب الى أن يعطوا الناس بما يجب ان يكونوه ، بدلا من أن يعنوا أقل عناية بأن يبينوا لهم ماذا هم » وعند مانديفيل

ان الانسان مركب من عواطف مختلفة ، وانها جميعا تحكمه بدورها  
حين تثار ، سواء رضى بذلك أو لم يرض ، وان هدف مانديفيل آيينين  
ان هذه الصفات التي تتظاهر دائما بالخل منها ، هي الدعامة القوية  
للمجتمع الزاهد .

وتعريف مانديفيل للانسان هو كتحريفه لقط أو ثعلب أو ذئب ،  
فالحيوان انما خلق ليكون الحيوان ذاته ، فقد خلق على هذه الصورة ،  
ومن الغباء أن نطلب اليه أن يكون ملاكا . والا أصبح من الممكن أن  
القط بدلا من أن يقتل الفيران يطعمها ويبحث عن صفارها ليرصمها  
ويرعاها ، أو ان الحدأة تدعو الدجاج الى طعامها كما يفعل الديك ،  
وتعني بشئون صفارها بدلا من التهامها ... انها ان فعلت ذلك  
لتوقفت عن أن تكون قطة أو حدأة ، ولا يتفق مع طبائع المخلوقات  
ولا أجناسها ، ولا بد ان تقضى على تسميتها كذلك فيسا لحدث ذلك .

« ان أكبر نعمة يباركها مجتمع انساني تربة خصيبة وجو سعيد  
وحكومة معتدلة وأرض أكثر من حاجة الناس اليها » ولكنك في هذه  
الحالة لاتخشى الرذائل الكبيرة ، فلن تتوقع من ثم فضائل عظيمة .  
فالانسان لا يجهد نفسه الا اذا استثارت رغبته .

« اذا أردت مجتمعا قويا عظيما ، فعليك أن تمس عواطفه ، وزع  
الأرض على قلتها ، وسرعان ماتستبشر أطماعهم ، اخرجهم عن كسلهم  
ولو بالمديح الفارغ ، وستدفعهم كبرياؤهم الى العمل فيحماس . علمهم  
التجارة والصناعة تخلق فيهم الطموح والتنافس ، علمهم التجارة مع  
بلاد أخرى ، وانزل الى البحر ان استطعت ، ولا تدع عقبة تضعف من  
شأنهم ، تقدم بالملاحة وابحث عن التاجر ، شجع التجارة في كل فرع  
من فروعها ، وسينتهي ذلك كله الى الثراء ، وحين يتوفر الثراء تجيء  
الفنون والعلوم طائفة ... »

وفي مقال آخر يكتب مانديفيل

« ان ذلك الفن العظيم ، فن العمل على اسعاد شعب وازدهاره

فكما يمثل في إتاحة فرصة العمل لكل فرد ، وبمعنى آخر ليكن هم الحكومة الأول أن تقيم من الحرف والصناعات أقصى ماتستطيع أن تخترعه مواهب الانسان ، وليكن ههما الآخر أن تشجع الزراعة والصيد في جميع صورهما ، حتى تضطر الأرض الى أن تهجد نفسها كما يجهد الانسان نفسه ، فكما أن الانسان هو الوحدة التي تستمد الأمة منه أفرادها ، فالأرض كذلك هي الوسيلة الوحيدة لبقائهم .

« بهذه السياسة وحدها ، لا بسياسة البذخ والفراغ ، يقوم الأمل في سعادة الشعوب ، أما ارتفاع قيمة الذهب والفضة ، واستمتاع المجتمعات كلها ، فهو يعتمد على ثمرات الأرض وجهد الناس فيها ، وربطهما معا هو المعين الحقيقي الذي لا ينضب ، ولا يدانيه ذهب البرازيل ولا فضة العالم كله .

« ان الاجتهاد وحب العمل تعيران مترادفان عند الكثيرين ، غير أن حب العمل يتطلب الى جانب الصفات الاخرى تعطشا الى الكسب ورغبة عارمة في تحسين الحال » .

ويؤكد مانديفيل أن فاقة الجموع ظاهر قطيعية ، تفيد المجتمع بصفة عامة ، ويجب أن تبقى دائمة ، وحذر قبل ملتبس من قوانين الاحسان ونظمه ، وهو يرى أن الناس أميل الى اليسر والدعة منهم الى العمل ، مالم يدفعهم الطمع أو الزهو ، وأولئك الذين يحصلون على عيشهم بكدحهم كل يوم قلما يتأثرون بالطمع أو الزهو ، اذ ليس هناك ما يثيرهم لأن يقوموا به الا حاجتهم ، فالشيء الوحيد الذي يدفع الانسان الى حب العمل اذن هو قدر متوسط من المال ، فقليله اما أن يقلل من نشاطه أو يدفع به الى اليأس ، كما أن كثيره يحذو به الى الكسل والتراخي » .

وينصح مانديفيل بأن يترك الفقراء لقرهم ، لانه من « للأسهل حيث تكون الثروة مصنوعة أن نعيش بغير هود من أن نعيش بغير فقراء . والا فمن يقوم بالعمل ، ولذلك يجب أن تكون كمية النقد المتداولت

بلد ما متناسبة مع عدد الايدى العاملة ، وأن تكون أجور العمال  
متناسبة مع أسعار الحاجيات » .

هذه هي المعتقدات التي تكون جذور المبدأ الكلاسيكى ، سواء  
في رأى آدم سميث الذى أفرد فصلا خاصا لمانديفيل أو في رأى ملتن  
الذى دحض رأيه دحضا تاما ، فكلاهما في الواقع عبأ خمر مانديفيل في  
زجاجات جديدة ، ولصق عليها اسما علميا جديدا .



## ماركس وكينز

لعل أبرز الفروق بين مبادئ ماركس ومبادئ كينز تتمثل في الطريقة التي تناول بها كل منهما الموضوع ، فسمى ماركس طريقته بطريقة الجدل العلمى ، وسمى كينز طريقته الطريقة العقلية التحليلية. كشف ماركس عن التناقض الكامن في النظام الرأسمالى الذى لا بد أن يؤدي الى مرحلة أعلى في النظام الاقتصادى ، على حين رأى كينز أن الأخطاء يمكن علاجها داخل النظام نفسه ، لذلك يعتبر كينز الطبيب الذى يعالج الرأسمالية ، أما ماركس فهو بمثابة الرجل الذى يحضر لها القبر .

ويتناول كينز أساسا القوى الثابتة في الاقتصاد والتغيرات الصغيرة فيه ، أما ماركس فيتناول القوى الحركية ( الديناميكية ) والتغيرات الكبرى والتطورات ، فتتمة طريقة كينز في عرضه «لنظريته العامة» طريقة العرض في كتاب مارشال إذ أنه قصده بها معارضة المدرسة المارشالية . أما كتاب رأس المال لماركس فهو يشبه الرسائل التاريخية والاجتماعية الكبرى التى كتبها كبار المفكرين الاجتماعيين ممن كان يعتبرهم منافسين له ، ويتجنب كينز أحكام القيمة والآثار الهيكلية الكبيرة ، ويتحرك داخل الاطار التنظيمى القائم ، أما ماركس فيدخل في نظام القيم ، ويمتد تحليله غالبا خارج اطار التنظيم القائم ، وكلاهما يهدف الى فلسفة اقتصادية بذاتها ، ولكن ماركس يهدف الى فلسفته بطريق مباشر ، أما كينز فبطريق غير مباشر ، والواقع ان اتباع كينز قد قاموا في هذا الشأن بأكثر مما قام به هو حتى ان الثغرة التى بينه وبينهم كانت أوسع من الثغرة التى بينه وبين ماركس والماركسيين، وان ماركس يعارض الرأسمالية ، أما كينز فيحاول أن يوفق بين الرأسمالية والاشتراكية فيما يسميه اقتصاديات الرخاء ، وهو ما فكر مارشال فيه قبل ذلك .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في منهجى ماركس وكينز ، فإن هناك نواحى تمايه تدعو للدهشة فى معالجة موضوع التحليل الناقد للإنتاج الرأسمالى ، فإن كليهما هاجم نفس المشكلة — مشكلة ضعف القوة الشرائية وفشل الاقتصاد فى تدبير العمالة لمن يريدونها ، وهو وضع يؤدى الى ضياع الموارد والعوز والفاقة .

ويعرض ماركس تحليله الناقد للإنتاج الرأسمالى فى المعادلة :  
«النقد : السلع = النقد . ان الرأسمالى ، وهو الشخصية الرئيسية فى كتابه عن رأس المال ، يستثمر ماله فى إنتاج السلع ليحصل على مال أكثر ، فهو منفرد خارج عملية تداول القيم كما انه خارج عن معادلة التبادل التى من احدى نواحيها ثمن الشراء الذى اشترى به ومن ناحيتها الاخرى ثمن البع الذى باع به . كما انه يدفع قدرا معيناً من القيمة فى عملية إنتاجه ويطالب بقيمة أكبر من السوق . والفرق هو ربحه أو دخله فى شكل أجور وفوائد تدخل كلها تحت عنوان «فائض القيمة» ، ولكن من أين يأتى «فائض القيمة» هذا ؟ ان ماركس يحاول أن يبين انه لا يحدث فى عملية التداول ( أى بين الرأسماليين أنفسهم ) بل لا بد ان يحدث فى عملية انتاج نتيجة ان ثمن العمل ( وهو مايعادل قيمة أود حياة العامل ) أقل من قيمة استخدامه التى هى نتاج عمل العامل .

ولكن كيف يحصل الرأسماليون كطبقة على مال أكثر ممايدفعون؟ هذا هو السبب الرئيسى فى اختلال توازن النظام الرأسمالى ، وجذور التعارض فيه ، وهو مصدر النقص الأساسى فى الطلب الفعال ما دام الدخل الذى يستخلصه الرأسمالى للخدمات التى يقدمها أقل من قيمة البيع التى يجب أن يحصل عليها لإنتاجه .

أما معالجة كينز لمشكلة نقص الطلب الفعال فتختلف أساسا عن منهج ماركس من حيث أن كينز لا يستبعد المنظم فى معادلةتداولالقيم، فالأرباح تعالج على أنها تكاليف ، أى أنها «المقادير التى يدفعها المنظم لعوامل الإنتاج مقابل خدماتها السائرة» ومن ثم تكون مشكلة من أين

يأتي ربح المنظم مشكلة لوجود لها فهذا الربح هو جزء من الدخل  
 كما، هو الشأن في أي شيء آخر، فالتكاليف زائدة ربح المنظم هي جملة  
 الدخل الناتج من العمالة التي يقدمها المنظم، كما أن جملة اجمالي  
 الدخل تكون مساوية لقيمة الدخل القومي، وهذه القيمة حسب  
 تعريفها تنتج طلبا فعلا مساويا تماما لقيمة الدخل القومي بفرض أن  
 الدخل كله ينفق على السلع والخدمات، فليس هناك عجز في عملية  
 الانتاج كما يدعى ماركس. ولكن العجز يحدث في نطاق التداول حين  
 لا ينفق جزء من الدخل لسبب أو لآخر على السلع والخدمات، ويحدث  
 العجز بحجز جزء من الدخل اختياريا، وعدم اتفائه على السلع  
 والخدمات أي بالادخار الذي لا يقابله استثمار، وانتاج الدولة كلها  
 يمكن بيعه في «السوق» مقابل التكاليف مضافا اليها الربح لأن العمالة  
 قد أنتجت دخلا كافيا لهذه العملية التبادلية. والادخار إذن - وليس  
 الربح، هو سبب اختلال التوازن، ويتفق كينز وماركس في أن  
 صلاحية النظام للعمل يتوقف على موازنة النقص بالاستثمار، وحتى  
 في المجتمع الاشتراكي يرى كينز أن النقص في الطلب الفعال قد ينشأ  
 اذا لم يوازن الادخار بالاستثمار، ونلاحظ أن ماركس يربط بين  
 الادخار والربح، والواقع ان في أيامه لم تكن مدخرات صغيرة،  
 ونظريته عن فائض القيمة التي تحدد ثمن العمل بقيمة ما يؤود به العامل  
 نفسه تستبعد من أول الامر وجود مدخرات عند العامل.

ويرى كينز ان الاختلال في التوازن لا يحصل من الطمع وحده  
 كما يرى ماركس، ولكنه يحصل كذلك من الخوف والأمل عند الافراد  
 الذين يريدون أن يؤمنوا أو يضعهم بالاحتفاظ بالمال أو ايداعه في البنوك  
 أو بالحد من القوة الشرائية بمعنى الامتناع عن الاتفاق، سواء على  
 الاستهلاك أو الاستثمار، وليست حصى الاستثمار هي التي ينشأ عنها  
 اختلال التوازن، وانما هو قلق المدخرين أو تشكك المستثمرين...  
 وليس المدخرون دائما هم الذين يفيدون المجتمع كما يقول آدم سميث،  
 فان هؤلاء يضرون المجتمع حين يمددون الى الادخار بقدر أوسع مما  
 يحتمله الاستثمار القائم.

ان أى ادعاء يدعيه المدخرون لتفضيل «الميل الى الادخار» على قيمة الاستثمار لا يمكن أن يكون صحيحا ، فليست هناك صورة أخرى للثروة الحقيقية ، فالمدخرون يستخدمون الزائد من ثروتهم المتجمعة باحداث عدم ادخار للآخرين ، وهذا يعنى ان المدخرات الفردية ليست كلها مما يفيد المجتمع ، فما لا يتحول منها الى استثمار لا يفيد المجتمع وما لا يفيد المجتمع يعتبر ضائعا بالنسبة له ، وهو وضع يعتبر خسارة في الدخل القومى وخسارة في جانب العمالة .

والافراد أحرار في الادخار ، الكثير أو القليل ، على حسب ما يريدون . ولكن الافراد ككل لا يستطيعون الادخار أكثر مما يستثمرون ، ويجب أن يتوازن ادخار افراد مع استثماراتهم بطريقة لا تؤدي الى اسراف في الانفاق ، وحتى ينفق الدخل جله على السلع والخدمات في قطاعي الاستهلاك والاستثمار .

وكلما تجاوز «الميل الى الادخار» الاغراء على الاستثمار ، نواجه قصصا في القوة الشرائية يستحيل معها بيع جملة الانتاج للمستهلكين والمستثمرين بتكاليف العامل لها ، وهذه الاستهلاكية التي تؤدي الى تخفيض الانتاج وتخفيض العمالة ، ومن ثم تكون المعادلة واضحة : يجب أن يكون الميل الى الادخار متوازنا مع الاستثمار

ويرى كينز أن النظام الرأسمالى ليس خاطئا من أساسه ، وأنه يمكن تصحيح الخطأ فيه وينحصر الخطأ فى «تحدد حجم العمالة لا فى تحديد اتجاهها» فإن حجم العمالة يمكن الوصول به الى حده الأقصى بزيادة الاتفاق على الاستهلاك أو الادخار ، ومراقبة معدل الاستثمار هو العلاج ، وينصح بطريقة التخطيط المتحفظ لأهداف محدودة ، أى ( اشتراكية الاستثمار ) فهو يقول :

« ان التوسع فى مهمة الحكومة بمعنى ان تكلف بالموازنة بين الميل الى الاتفاق والافراء على الاستثمار ، وان كان يبدو فى نظر المتمسك بنظريات القرن التاسع عشر أو الأمريكى المعاصر تعرضا

لحقوق الافراد ،اعتقد انه هو الوسيلة العملية لتجنب تحطيم الاشكال الاقتصادية القائمة في جملتها ، والشرط الوحيد لنجاح الفرد » .

وبشارك كينز ماركس الراى بأن النقص فى الطب الفعال يزداد يوما بعد يوم ، لأن الميل الى الادخار يزداد بازدياد الدخل القومى ، الا أن ماركس ، على حين انه تبعا لنظرته ، قدم تحليلا طويل المدى . بين الى أين تؤدي كل هذه الزيادة ، فقد اقتصر كينز على النظرية فى المدى القصير، ولم يعن بالتغيرات الهيكلية التى تقوم اذا غطى النقص باستثمارات جديدة على مستوى مستمر .

ولم ينكر ماركس ان النظام الرأسمالى قد ينجح فى فترة قصيرة ولكنه كان يصر على انه لم يقل شيئا عن المدى الطويل ، وقد حلت مشكلة تحقيق العمالة الكاملة عدة مرات نظريا وعمليا ، على حين أن مشكلة تحقيقها فى المدى الطويل لم تحل لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية ، وحقيقة المشكلة هى كيف تحقق العمالة الكاملة باستمرار ، لا أن تتحقق بعض الوقت .

وقد بين لورد كينز أن هناك حلا تقديا لمشكلة التعطل ، ولكن للمشكلة أكثر من ناحيتها النقدية ، إذ ان لها ناحيتها الفنية والاجتماعية والتنظيمية .

فاذا كان نصيب الاستثمار العام الذى يتطلبه سد الثغرة يتزايد باستمرار نتيجة اتساع الثغرة ، أفلا يؤدي ذلك الى تغير هيكلى ، كما يرى ماركس فى تجميم وسائل الانتاج على درجة أكبر ؟

وما مدى الرقابة الذى يتطلبه بقاء العمالة فى المراحل التالية ، وكيف تؤثر العمالة الكاملة على العلاقة بين العمل ورأس المال ؟ بل وكيف تؤثر على السعر وهيكل الاجور ؟ وماهو تأثيرها على ميزان التجارة وميزان المدفوعات ؟

هذه أسئلة من كثير غيرها تتطلب علاجاً من ناحية المدى الطويل-

ان اتساع حركة العمالة الكاملة وتعتمدها لم تعرض في نظام كينز  
بولهم يذكر كذلك شيئا عن آثارها الكاملة في صورها الاجتماعية  
والهيكلية في المدى الطويل ، وهنا نجد التباين بين علاج ماركس وعلاج  
كينز للمشكلة ، فتحليلها بالنسبة للمدى الطويل في نظام كينز يتطلب  
تُحكاما ومراجعة ، ولعل الأوان قد آن للعمل على هذه الدراسة .

## جون لو وجون ماينارد كينز

ان انتماثل بين جون لو ( ١٦٧١ - ١٧٢٩ ) المراقب العام للمالية الفرنسية والذي ينحدر من أسرة اسكتلندية قديمة ، وبين جون ماينارد كينز ( ١٨٨٣ - ١٩٤٦ ) شديد الشبه الى درجة كبيرة ، وفي نواح متعددة تمس حتى حياة كل منهما الشخصية ، حتى انه يمكن القول بأن كينز كان بعثا للو بعد قرنين من الزمان .

كان كلاهما مشهورا بكفائته في الرياضيات ، فيقول « بدجل » أحد معاصري لو : « ان مواهبه وذكائه يتمثلان في الارقام بصفة خاصة » وكان كينز في الوقت نفسه ذا عقلية رياضية ، فقد حصل على دالة دراسية بجامعة كمبردج في الرياضيات والآداب القديمة ، كما انه قد نشر بحثا هاما في فلسفة الرياضيات عام ١٩٢١ ) .

لقد كان لكل منهما نواح كثيرة يهتم بها ، وكان كل منهما استاذًا في موضوعات أخرى عدة غير ميدان تخصصه ، فقد قالت إحدى الشركات الأمريكية في شربها مرة : ألم نقل العالم عنه أن له ذكاء خارقا ، وانه يصلح لكل شيء ؟ فالى جانب الفنون والعلوم التي كرس لها حياته ، كان استاذًا في الحسابات « ودور كينز في النهوض بالفنون والمسرح والموسيقى أشهر من أن يذكر ، فهو الذي نظم بالية كاماراجو . وهو الذي شيد وفتح مسرح الفنون في كمبردج ، وتولى رئاسة مجلس الفنون في سنة ١٩٤٥ .

وكان لكل منهما شخصية جذابة ، ذات شمائل حلوة ، ومواهب كثيرة ، فقال أحد معاصري لو عنه : « كانت شخصيته وحديثه جميلين ناعين . وطريقة تفكيره قوية وعصية ، كان يتكلم الفرنسية باثقان تام وكان يستعده أن ينقل آراءه بقوتها الكاملة الى سامعيه » ، وقالت

التي تيسر اللندنية عن لورد كينز شيئا مماثلا لذلك « انه لاعم وضاء ، منعش ، مرح ، حلو المزاج ، له ذكاء خارق ، وحكمة بارعة في كل أحاديثه حتى المادية منها ، مما كان يكفل له أن يكون عضوا له قيمته في أى صالون أدبي أو فكري من الصالونات العظيمة القديمة التي اشتهرت بمحاوراتها المبهذة » .

وكان كل من الرجلين رجل عمل ، كما كان رجل فكر ، وكان كلاهما يعمل في الميدان نفسه . لقد قدم كل منهما مقترحات مطلقة لاصلاح نظام الضرائب ، فوضع لورد كينز مذكرة عن الديون المعلقة عنوانها « كيف ندفع تكاليف الحرب » عام ( ١٩٤٠ ) وكان لكل منهما دور فعال في المالية والامور المصرفية ، فقد كان كينز عضوا في لجنة ماكميلان للمالية والصناعة ، وكان مديرا لبنك افجلترا ، كما عين قبل وفاته بشهرين محافظا لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي للانشاء والتعمير .

وأوصى كلاهما بوسائل غير مستقيمة في شئون المصارف ، وكان كلاهما يميل الى المغامرة ، وان كان كينز يفاخر في حرص وحذر ، اما جون لو فقد لقي فشلا ذريعا في احدى مغامراته .

وكان كلاهما عدوا لدودا لعملات الذهب أو مقياس الذهب ، وأوصى كل منهما بإيجاد عملة ورقية ، في التداول المحلي في توصية « لو » ، وفي التعامل بين الدول في رأى كينز ، وكان « لو » يرى اصدار ورق النقد بضمن الارض ، أما كينز فيراه في المجال الدولي بضمن التجارة ، وما في العالم من خامات .

وكان كلاهما يدافع عن اشتراكية الدولة ، كما كان كل منهما أصيلا في تفكيره الذي هز به الاجيال المتعاقبة ، ويميل الى كتابة الرسائل والمذكرات التي يحشوها بالمادة الدسمة كما مات كلاهما في غير أوانه نتيجة لاجهاد شديد ، فمات لو في الثامنة والخمسين ، ومات كينز في الثالثة والستين .



وقد يسأل القارئ عما اذا كنت جادا في اعتبار « كينز » « لو »  
القرن العشرين . والواقع انني حين قرأت لو بعد كينز ، راعني أن هناك  
حالة بحث كامل ، وعلى مستوى عال للمبدأ ، لا في نواحيه العامة ، بل  
في أدق تفاصيله .

لنبحث الآن نواحي الشبه في مبدأيهما كما تظهر فيما كتبناه ،  
فكلاهما يعرض مبدأ جديدا هو خليط بين مذهب التجارين  
والاشتراكية والتحرر في تركيب متماثل ، فكان كينز نصيرا جديدا  
للتجارين والتحرر والاشتراكية ، كان نصيرا للتجارين لانه يدافع عن  
ميزان التجارة الفعال ، ويعتبره استثمارا خارجيا يحقق العمالة ويضعف  
الدخل ، وكان « لو » يعتنق الرأي نفسه ، فيقول في بعض كتاباته سنة  
١٧٠٠ : « ... من الناحية القومية ، ومع تقدير كافة الاعتبارات ، فان  
كل بنس تحصل عليه الدولة من التجارة الخارجية يحسب معادلا  
لثلاثة أمثله مما تحصل عليه من التحسينات الداخلية ، وان كل بنس  
يحصل عليه فرد في الدولة ، تحصل الدولة مقابلته على سبعة أو ثمانية  
بنسات ، وذلك نتيجة ما يؤدي اليه ذلك من أثر التجارة الخارجية على  
الصناعة المحلية ... »

والى جانب الزيادة الاصلية نضيف الزيادة الناتجة ، الزيادة  
الاخرى في العمالة والدخل بسبب زيادة الطلب على تجارتنا ، لم يكن  
« لو » ولا « كينز » يجيدان وضع القيود أو الحدود ، فكان كلاهما من  
دعاة التحرر .

ويوصي كينز في فكرته عن اشتراكية الاستثمار عن طريق مراقبة  
تدفق النقد ، فيقول : انه يريد أن يتخذ المشروعات الحرة . لا أن يقضى  
عليها ، فالخطأ هو الناحية الكمية في الرأسمالية ، ويؤمن « لو »  
بنفس الفكرة ، فحين يعرض فكرته عن سياسة النقد الرخيص يقول :  
« ... ولكن بغير قيود » وعن فكرته عن العمالة الكاملة يقول : « ...  
ولكن عن غير طريق الاحسان » وبالنسبة لميزان المدفوعات الفعال يقول  
« ... ولكن بغير تعريفات جبركية ، بل بطريق العمالة الكاملة » .

أما عن اشتراكيتهما ، فيمكن القول بأن كينز كان اشتراكيا بالنسبة للاستثمار والنقد والائتمان ، أما « لو » فكثير من الآراء الاشتراكية الأساسية داخله في مبدئه ، واشتهرت آراؤه في عهد الثورة الكبرى سنة ١٧٨٩ وتبنت الكثير منها ، كما تبني الاشتراكيون في سنة ١٨٤٨ آراء لويس بلان .

ويقول لويس بلان الاشتراكي العظيم عن « لو » : انه يعتبر الداعية الأول للاشتراكية . ويقول لو نفسه في مقترحاته سنة ١٧٠٠ :

« في مسائل التجارة تختلف مصلحة الفرد عن مصلحة دولته في بعض الاحيان ، بل قد تتعارض المصلحتان في أوقات كثيرة ، ان مصلحة الدولة أن يحصل الكثيرون على القليل ، لا أن يحصل القليلون على الكثير ، لان الربح كلما كان عاما ، كلما ساعد ذلك على زيادة التقدم في الصناعة ، وعلى العكس من ذلك ، كلما زادت القيود والحدود كلما عطل ذلك من تقدمها ... »

وقد أضاف كينز الى هذه الحقيقة ، ففكرته كلها عن الادخار والاستهلاك هي أحكام لهذه الفكرة ، فتركيز الثروة يزيد الميل الى الادخار دون ضرر .

ويحذر « لو » في كثير من كتاباته من العمل على تحقيق العمالة ومساعدة المعوزين الالاسباب اقتصادية الغاية منها الوصول بالدخل القومي الى أقصى حد ، لا لاسباب انسانية ، فيقول :

« ... في المجتمعات جميعا ، كبيرها وصغيرها ، يهتم الحاكمون مشكورين بتوافر العمل الكافي المناسب ، وتوافر العيش لمن يحكمون » ويقول عن مقترحاته النقدية لتحقيق العمالة الكاملة : « هؤلاء الناس الذين يعتبرون اليوم عبئا ثقيلا على صناعة البلاد ، سيكونون خير عون لها ، وأولئك الذين يسببون لنا الفاقة اليوم قد يصبحون أهم سبب من اسباب ثروتنا ، فهؤلاء هم الأيدي التي يجب أن نضع فيها كل ما نملك لتحريكها ، وانهم بما يملكون من طاقة يمكن بها دفع عجلة التطور » .

ويقول عن العمالة الكاملة مايقوله كينز ، حتى اذا تعرض صاحب المصنع لخسارة فعلية فالدولة نفسها تبيع ، فالدخل القومي في المجتمع هو الذي يجب أن يحسب حسابه ، لاصافي دخل صاحب المصنع ، وتعليل « لو » بالنسبة لذلك يفوق تعليلات ريكاردو الذي لم يكن يرى الربح والربح والفائدة الا أنها صافي دخل المجتمع . فيقول في دراساته للنقد والتجارة :

« ان الزيادة في النقد تزيد من قيمة الدولة ، فطالما يستخدم النقد فهو ينتج ربعا يستخدم فيزيد حتى لو خسر صاحب العمل ، فلو عمل خمسون عاملا دفع لهم خمسة وعشرون شلنا في اليوم ، وكان العمل الذي قاموا به مساويا لهذا المبلغ أو اقل قليلا ، فان قيمة الدولة تكون قد افادت اكثر منه بكثير ، فاذا سلمنا حقا بأن عملهم يساوي أكثر من اربعين شلنا ، فتكون الزيادة في قيمة الدولة أكبر بكثير ويكون نصيب صاحب العمل خمسة عشر شلنا ، وهذا المبلغ مساو لاستهلاك العمال الذين كانوا يعيشون من الاحسان ، ويتبقى لهم بعد ذلك عشرة شلنات » وفي ناحية أخرى يقول :

« قد تكسب الدولة حيث يخسر التاجر ، ولكن حين يكسب التاجر لا بد أن تكسب الدولة ، فضلا عما يتحقق من تدعيم لاجور العمال الذين يعملون ، وماتحصل عليه الدولة من مكوس .

« وكما ان التجارة تعتمد على المال ، فان زيادة الناس وقتلتهم تعتمد على التجارة : فلو وجدوا عملا في وطنهم بقوا فيه ، واذا كانت التجارة واسعة اتسعت لاستخدام الناس ، وجلبت كثيرا من الناس من الاماكن التي لا يجدون فيها عملا » .

نمود الآن الى مقترحات لو في سنة ١٧٠٠ فنجد انها تتضمن سبع مسائل تدخل فيها المطالب التالية :

١ - استخدام الفقراء والتخفيف عنهم ، والقضاء على البطالة والهراغ .

٢ - تخفيض سعر الفائدة الى ٣٪ سنويا ، لا يحكم القانون وقوته ، بل بوسائل انجح واكثر فاعلية .

٣ - تشجيع التجارة الخارجية وحمايتها وتوطيدها .

٤ - انشاء مخازن قومية للحبوب : حتى لا تتعرض الصناعة في البلاد للمصاعب اذا ارتفعت اثمانها في وقت قلة المحصول ، وانخفضت في ظروف أخرى .

والمقترحات الاخرى توصى بالقيام باستثمارات طبيعية .

والشيء الغريب في هذا البرنامج كله ، حتى ما يتصل باثناء مخازن للحبوب والاستثمارات الطبيعية ، انه اوصى به كينز ، لايروح مبدئه بل بنصه وحروفه ، ومن المتعجب ان نقرأ الاسباب التي اقترح « لو » من أجلها سياسة النقد الرخيص ، فهو يجادل معارضي بنفس الاسلوب الذي عارض به الدكتور دالتون ، أعضاء المعارضة وهو من حوارى كينز ، وكان وزيرا للمالية في حكومة العمال البريطانية حين يقول :

« قد يعترض البعض على أن تخفيض سعر الفائدة لا يضرهم وحدهم ، بل يضر كثيرا من الارامل واليتامى والضعفاء الذين يعيشون على دخلهم من هذه الفائدة ، ولكننا نقول لهذا البعض : ان عددهم لا يزيد على واحد من كل مائتين من السكان ، وانه من غير المعقول أن تضع دولة قوانينها لتشجيع واحد من مائتين من السكان على أن يعيشوا كسالى فارغين ، على حساب عمل الآخرين وصناعة البلاد .

« على أنه يجب أن يدخل في الاعتبار أنه بانخفاض سعر الفائدة تتضاعف طرق الربح وتتوافر الضمانات التي تتيح تعويض الخسارة الناتجة للبعض ، اذ يستحقون في تلك الحالة عناية الحكومة » .  
ويخلص لو سياسته عن النقد الرخيص باضافة سبب جديد فيقول :

« انه بصناعتنا في الداخل فحسب نستطيع أن نبني السفن

«البواخر ، وأن نسيرها تحمل السلع التي نصنعها ويحتاج إليها  
الناس في الخارج ، ويساعد على ذلك استخدام المحتاجين استخداما  
رئيسيا نافعا ، وتوافر حاجيات البلاد من الحبوب والطحام ، ومواد  
الصناعة وفوائد المال »

ونرى نفس الحماس في الاحتجاج على خطأ هبوط قيمة النقد من  
جانب لو وكينز على السواء ، فيقول لو في مقترحاته :

« ليس هناك شك في أن كثرة النقد ورخصه يزيد كثيرا من  
الجناف و الحاجة ، وأنهما كأي قضيضين يخلق أحدهما الآخر ، إلا أنه  
نلاحظ في سنوات عدة ، قبل السنوات الخمس الأخيرة ، أن الحبوب  
كانت رخيصة جدا لدرجة أدت إلى بأس المنتج ، وانفاس الفقراء في  
الكسل والفراغ ، مما أدى إلى هذه المجاعة المحزنة »

ويقول :

« ان البنك - بالنسبة للمالية ، هو قلب الدولة ، فينبغي أن  
تعود إليه النقود لبدء الدوران من جديد ، وأولئك الذين يحرصون  
على اختراجه إنما هم كأطراف الجسم التي تريد أن تحبس الدم عن  
دورانه لربها وتغذيتها ، فسرعان ما تقضى على قوة الحياة في القلب  
وفي باقي الأجزاء ثم في نفسها »

وكان كينز يرى كذلك أن تداول النقد والائتمان هو قلب  
الاقتصاد القومي ، وأن التخطيط كله إنما يتم بطريق رقابة النقد  
والائتمان ، وأن أولئك الذين يرغبون أن يؤمنوا أنفسهم بالمبالغة في  
الميل إلى الادخار ، يضررون بالاقتصاد القومي ضرا بالغا ، وينتهى  
الأمر بتعطيم أنفسهم .

وكان « لو » ينصح دائما بتوازن الميزانية ، لا بفرض الضرائب ،  
بل بزيادة عامة في الدخل القومي أو ما يسميه « القيمة السنوية للدولة »  
وكان يعتقد أن تبنى فكرته عن سياسة النقد الرخيص كحل بأن  
مؤدى إليه الغاء كثير من الضرائب ، ويقول في أحد بياناته : « ان

الحكومة قد ألغت كثيرا من الضرائب في باريس وفي الأقاليم حتى  
تنعم فرنسا كلها بميزة حكمها السعيد » •

وهكذا نرى التشابه العجيب الواسع المدى مما يمكن أن  
نسبه توارد الخواطر ، إذ أن الخلافات البسيطة بين الرجلين ليست الا  
نتيجة اختلاف الزمن والتقدم في التحليل الاقتصادي ، ولاشك أن  
سبب التشابه يرجع الى حد كبير الى تكرار التجربة التاريخية نفسها  
كالبطالة المدمرة وخاصة في فرنسا واسكتلندة ، وانهيار الاشراف في  
عهد لو وانهيار الصناعة البريطانية في عهد كينز في فترة الحرب ،  
وهبوط الأسعار بشكل فظيع ، والتمسك بقواعد قد معينة لاتنقضي  
بحاجات التجارة النامية •

حتى ان « بدجل » كتب في خطاب الى « لو » يقول : « متجدد  
تجارتنا خاسرة وائتماننا محطما ، وقدنا في يد أسوأ القوم في  
مجتمعنا ، أما الأبرياء والمخدوعون فهم يتنون أننا صارخا من ظلم  
الطفيلان والشره •

ولكن الغريب في الأمر أن « كينز » لم يذكر « لو » في كتاباته  
قط ، ولاحتي في « رسالته عن التجارة » في نظريته العامة ، مع أنه  
ذكر مانديفيل وغيره من أقل الباحثين ، وحتى المغمورين منهم •

## شركة الهند الشرقية وقيام مذهب التحرر بريطانيا

لعل من أمتع الأمثلة وأوضحها عن العلاقة الوثيقة بين المذهب والمصالح القومية ، ذلك الدور الذي لعبته شركة الهند الشرقية في قيام مذهب الحرية الاقتصادية في بريطانيا . ولاشك أن قيام مذهب الحرية مصادر كثيرة ، من حيث أنه نتاج للعوامل العدة المتشابكة التي تشكل ذلك النمط التاريخي المتغير من أنماط الحياة ، وهذه مشكلة قام بتحليلها كثير من الكتاب ، فتناولها رجال الاقتصاد بالتحليل المنطقي الأيديولوجي البحت ، على حين عنى المؤرخون لها بالتركيز على نواحيها السياسية أو الاجتماعية ، ودون أن يجادل في أهمية هذه النواحي وصلاحياتها سنحاول هنا أن نتناول في شيء من الاستطراد النفوذ الذي مارسه مجموعة من المصالح القوية التي تمثلت في شركة الهند الشرقية . ولا أجادل في أن هذا النفوذ كان أقوى العوامل في قيام مذهب الحرية في بريطانيا ، ولكنني أوقن أن دور الشركة في نشر فكرة الحرية الاقتصادية في بريطانيا أصبح موضوعا رائعا مشرعا للبحث العميق والدراسة التاريخية ، وسأقتصر هنا على وضع المعالم لتلك الدراسة .

كان على شركة الهند الشرقية أن تدافع عن نفسها كمصدرة لسبائك الذهب والفضة وكمستوردة للحرير والتوابل والسلع الثمينة وما كان يعتبر ترفا في ذلك الزمان لا ازاء قد القوميين والتجارين ، بل قبل ذلك ازاء الشركة التركية وازاء معارضة الصناعة الانجليزية . وكانت الهند تمتص مقادير كبيرة من المعادن الثمينة كانت تخفى بالأكوام فلا يظهر لها أثر ، كما هو الحال في الهند في وقتنا الحاضر ، ولكن الشركة في مقابل ذلك كانت تجلب الفراء والجواهر والحرير والتوابل والأقمشة المطبوعة والأقمشة الخام الرخيصة التي كانت

تنافس الحرير والاصواف الانجليزية وتعيد تصديرها الى البلاد  
الأخرى بربح كبير ضخمة يدل على ضخامة تلك الأرباح ما كانت  
الشركة توزعه على مساهميها ؛ والتي بلغت في سنواتها الأولى  
١٠٠٪ ثم حين طبقت الشركة مبدأ الاستثمار الذاتي وصلت الى ما بين  
٦ و ١٢٥٪ وقد أنشأت الشركة جيوشها وأساطيلها الخاصة بها  
( في سنة ١٧٣٥ فكانت تملك سبع سفن حربية كبيرة وعدة سفن  
صغيرة ) بشكائنها وحصونها ، وكان لها أسطولها التجارى ، واشتريت  
في حروب مع الشركات الفرنسية ؛ وامتلكت اراضى شاسعة ؛ ومارست  
سلطات تشريعية وقضائية وأقامت معاهدها التعليمية الخاصة ؛ وضمت  
جامعاتها فيما بعد ، وكانت لها قلاعها وأحواضها ومخازنها ، وكانت  
تقرض القروض ، وتمنح الهبات للخزائن ، كما استخدمت جيشا جرارا  
من الكتاب السياسيين والاقتصاديين .

وطلب الغزاليون والنساجون الانجليز حمايتهم من منافسة  
الشركة ، وحصلوا على تلك الحماية بمقتضى قوانين عدة ، كان  
آخرها ( ١٧٢١ ) : يحرم على الأقمشة المطبوعة أو المصبوغة أن تستعمل  
أو تباع في انجلترا ( حصل صناع الأقمشة القطنية من الانجليز الذين  
كانوا يقلدون الأقمشة الهندية على اغفائهم من هذا التحريم بعد  
ذلك القانون بأربع عشرة سنة ) وقام جدل عنيف حول الحماية  
وحرية التجارة ظل على أشده طيلة قرن من الزمان ، بدرجات متفاوتة  
من النجاح ، وهكذا لم تكثف شركة الهند الشرقية باقامة ثورة في  
صناعة المنسوجات البريطانية ، بل أشعلت الثورة كذلك في الآراء  
الاقتصادية في ذلك العصر بأن استمرت تضرب في عنف تلك الأوضاع  
الفجة من الميزان التجارى ، وأتاحت بذلك فيما بعد لآدم سميث كل  
الأسلحة النظرية التى استخدمها بعد أن مهدت في شكل نظرية  
متماسكة منقحة قوية ، وهكذا أتيح لمذهب الحرية الاقتصادية  
في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، الحجج  
الدائمة دون مقابل ، أتاحها له ذلك الدقاع القوى ، والمون الكبير



من جانب مديري شركة الهند الشرقية وموظفيها وكتابها ، وكانت هذه الحجج عميقة الجذور في المصالح الثابتة للشركة ، والتي ثبت أنها تؤيد النمو والتوسع والرخاء للدولة كلها .

ولكن كبار مؤرخي القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ممن سجلوا آراء ونظريات لم ينسبوا لأحد ، دون أن يعينوا بالدوافع الشخصية العميقة التي دفعت الكتاب الى الدفاع عنها وتزكيتها ، كان من الصعب عليهم غالبا أن يصفوا أو يتبينوا ذلك الجو الايديولوجي الصحيح والفكرة النظرية لتلك الفترة ، فيقول هكشر ، مؤرخ عصر التجارين : « لا أقصد بذلك أن أنكر أن حجج مذهب الحرية قد انتشرت هنا وهناك حتى قبل نهاية القرن السابع عشر ، أو أنها انتشرت فعلا بين كتاب كانوا من نواح أخرى يؤيدون مذهب التجارين تأييدا مطلقا ، وليس هذا غير طبعي .. » ( ويتبع ذلك توضيحا لهذه الظاهرة على أساس منطقي بحث ) ... فانه مهما أوضحنا أن السببية الاجتماعية وتدخل الدولة يمكن أن يسيرا جنباً الى جنب ، فلم يكن ذلك الا بمثابة خطوة قصيرة بين فكرة التشابك السببي الاجتماعي والتحكم بالطبيعة في المسائل الاجتماعية ، وبين فكرة أن هذا التشابك له مبرراته الكامنة التي يجب ألا تضطرب ، وقد حسب أن السيادة العامة لفكرة الحق الطبيعي تزيد من اشتعال هذه الحجج »

غير أن « سيادة الفكرة » لم تكن هي التي زادت أفكار مذهب الحرية اشتعالا بل ان سيادة شركة الهند الشرقية التي كان يملك أسهمها شخصيات بارزة من بينها رجال البلاط هي التي دعت الى ذلك . ولم تنتشر حجج مذهب الحرية هنا وهناك فحسب ، بل كان لها تيار قوى جارف ، فاذا كانت قد راققت « لكتاب عرفوا في نواح أخرى بتأييدهم لمذاهب التجارين » فقد كان ذلك لأن هؤلاء الكتاب كانوا يدافعون صراحة عن مصالح شركة الهند الشرقية التي كانت في أساسها تقوم على امتيازات مذهب التجارين من ناحية وعلى حرية

التجارة من الناحية الأخرى ، أى أنها كانت ضد سياسة الحماية  
و ضد تصدير السبائك الذهبية و ضد سياسة تدخل الدولة .

توماس مان من عام ( ١٥٧١ - ١٦٤١ ) مؤلف كتاب « حديث  
التجارة » عام ( ١٦٢١ ) و كتاب « كنوز إنجلترا من تجارتها الخارجية »  
عام ( ١٦٣١ ) كان مديرا لشركة الهند الشرقية ؟ وكان جوسيا تشايلد  
( ١٦٣٠ - ١٦٩٩ ) مؤلف كتاب « حديث التجارة » ( ١٦٩٠ ) مديرا ثم  
محافظا للشركة وكلاهما كما يعرف كانت له آراؤه القومية المستبصرة التى  
سار على أثرها رجال الاقتصاد الحر بعد ذلك بمائة سنة .

وأهم ماكتبه « مان » هو ما جاء فى الفصل الرابع من كتابه  
« كنوز إنجلترا » الذى يقول فيه : « ان تصدير تقودنا فى تجارتنا  
السلمية هو وسيلة لزيادة كنوزنا » ، وهو يقدم شرحا لذلك الرأى  
شركة الهند الشرقية ، فيقول :

« هذا الربح يكون أكبر جدا لو أقمنا تجارتنا مع بلاد نائية ،  
فمثلا اذا أرسلنا مائة جنيه الى جزر الهند الشرقية لنشتري قنفلا من  
هناك وأحضرناه الى هنا ثم صدرناه بعد ذلك الى إيطاليا أو تركيا ،  
يجب أن يغل سبعمائة ألف جنيه من تلك البلاد ، نظرا لما يتحملة  
التاجر من اتفاق فى تلك الرحلات الطويلة ، ما بين شحن وأجور وطعام  
وتأمين وفوائد وجارك وتصدير وغير ذلك ، الى جانب ما يحصل عليه الملك  
والدولة » ويعمم فكرته فى نظرية تعارض شركة المغامرات التجارية  
والشركة التركية وغيرهما من الشركات المنافسة ، التى تقول « حين  
تكون الرحلات قصيرة والسلع ثمينة ، مما لا يستخدم شحنا كثيرا  
فلن يؤدى ذلك الى ربح كبير للدولة » ولهذه النظرية معنى واضح .

ويدافع جوسيا تشايلد فى كتابه عن مصالح الشركة فيقول :

١ - أنها تستخدم بين خمس وعشرين وثلاثين سفينة من السفن  
الحرية يعمل على كل منها ما بين ستين ومائة رجل

٢ - وهي تمد الدولة دائما ( في ذلك الوقت ) بكل ما يحتاج اليه من الملح .

٣ - تستخدم الدولة كمسوق تصرف فيه الفلفل والنيلج والسمور وعقاقير أخرى مفيدة .

٤ - تمدنا بالفلفل والاصصاف والاقمشة المصبوغة وغير المصبوغة ، مما يصلح لتجارتنا مع تركيا وإيطاليا وأسبانيا وفرنسا وغينيا ... وهذه السلع التي تصدر للاتاج في البلاد الاخرى لتعود الى انجلترا في حجم يبلغ من حيث النوع ستة أمثال قيمتها التي تخرج بها من البلاد .

كذلك انظر الى شارلس ودافينانت مثلا وهو يكتب « مقالة عن تجارة الهند الشرقية » عام ( ١٦٩٦ ) في شكل رسالة الى المركز نورمان باى حين سأله رأيه في الموضوع . لقد حاول في هذا المقال أن يبين أولا ان هذه التجارة مفيدة للمملكة ، وثانيا أنها ضارة بصناعة الصوف في انجلترا بصفة عامة ، وثالثا أنها لا تتدخل في صناعة الحرير والكتان في بلادنا للدرجة التي تضر بالجمهور ، ورابعا أن مايزم وضعه من قيود قد يؤدي الى خسارة مدمرة بالشركة » وكانت المقالة كلها لا تدع مجالا للشك في أنها كتبت لصالح شركة الهند الشرقية اذ لم تكن بناء على طلبها ، وعاد دافينانت كذلك للكتابة حول هذا الموضوع تفصيلا في جدله مع بوليكنين عن الايرادات العامة وتجارة انجلترا ، وكان رأيه الأساسي الذي يمكن أن يعزى الى آدم سميث يتمثل فيما يلي :

« ان الذهب والنفضة هما حقا المقياس الذي تقاس به التجارة اما المنبع والأصل لهما في كل البلاد فهو الناتج الطبيعي أو الصناعي في كل دولة ، وبمعنى آخر هو ما ينتجه عمال أو صناعة تلك الدولة ، ويصدق هذا الى حد أن الأمة قد تكون بغير نقد على الإطلاق ، ولكن إذا كان سكانها كثيرين ، ويميلون الى العمل والى المغامرة ، ويحبون

السفر في البحار ، وتوافر لهم الموانئ الصالحة ، والارض الخصبة التي تنتج غلات مختلفة ، فمثل هذه الدولة تقيم تجارة ، وتجمع ثروة ، وسرعان ما يتجمع لأبنائها الذهب والفضة ، ومن ثم يكون الثراء الفعال لدولة من الدول هو تاج أهلها »

« ان النقود في أصلها لاتعمل أن تكون الأرقام التي يستخدمها الناس في معاملاتهم ٠٠٠ وأن هذا الناتج الطبيعي أو الصناعي هو نعمة عمل الناس وحدهم ٠٠٠ » .

ويقترح دافيناف كذلك « خطة لتشغيل الفقراء » ويدعو - قبل ملتس بمائة عام - الى ضرورة عودة « القوانين لحماية الفقراء ومعاقة الكسالى والخاملين » وفي تأملاته في ادارة شركة التجارة الافريقية ونظامها يدافع عن طلب الشركة الملكية الافريقية في الحصول على امتيازات واسعة في تجارتها بافريقية ، ويسوق في دفاعه اثنتي عشرة حجة بعيدة المرمى ، مليئة بالشك ، نذكر من بينها ان « الافريقيين مخاطلون مخادعون لا يتركون فرصة تعود عليهم بالكسب من مصالحنا المتناثرة ، ومن مختلف طرقنا في الإدارة » لذلك فهم يرفعون أثمان التعميد والذهب وأنياب الفيل « و « يحسون قيمة المنسوجات الصوفية الانجليزية وغيرها من الصناعات » ، ويبيع التجار المتنافسون المبيد بأسعار فاحشة لأصحاب المزارع الذين يرفعون بدورهم أسعار السكر وغيره من غلات المستعمرات ، ولبس من شك في أن المقال كله قد كتب لصالح الشركة وبناء على طلبها .

ومن المدافعين عن مبدأ حرية التجارة كذلك ادوارد ميسلدين - ( ١٦٠٨ - ١٦٥٤ ) مؤلف كتاب « حرية التجارة » أو « الطريق الى ازدهار التجارة واتساع دائرتها » ( ١٦٢٣ ) وكان نائب محافظ شركة التجار المغامرين في دلفت مدة عشر سنوات ، كما كان قبل ذلك كوميسيرا لشركة الهند الشرقية في أمستردام أثناء مفاوضات الصلح مع الهولنديين ، ففي أول حديث له يدافع عن شركته ، ولكنه يذكر كلمات تحية لشركة الهند الشرقية ، « هذه الشركة العظيمة

النيلة ... هي أكبر من أية شركة أخرى في المملكة » وحاول جاهداً أن يوفق بين مبدأ الامتيازات الشاملة الذي يسميه مبدأ «الادارة والنظام في التجارة » وبين الدفاع عن حرية التجارة « ... إن طبيعة الاحتكار واسمه قد كثر الكلام عنهما ، وأصبحا شيئاً مفهوماً ، ولكن البعض يظنون أن احاطة التجارة باطار من النظام والادارة هو نوع من الاحتكار وتقييد التجارة ... »

ومقاله الآخر عن دائرة التجارة هو هجوم على دفاع ملتس عن سوق الأقمشة الصوفية المحلية ، فهو يحاول أن يبين أن جذور الظروف الاقتصادية السيئة لا تمتد الى نظام التجارة ولا الى ادارة شركات التجارة ، ولكنها تتركز في البطالة التي تسير جنباً الى جنب مع الفقر أو الثراء .

نعود بعد ذلك الى المقالات المختلفة التي نشرتها شركة الهند الشرقية لمصلحتها ، فهي مقالات جديرة بأن تقرأ ، لأنها مقالات اقتصادية مستنيرة عن موضوع حرية التجارة ، وتقسيم العمل الدولي ، وطبيعة الثروة الحقيقية ومادتها وهي تعرض اقوى الحجج في معارضة ميزان التجارة المناسب ومعارضة الحماية الشاملة وفكرة الثروة عن طريق التجارة في الذهب والفضة .

ففي إحدى هذه المقالات التي نشرت في سنة ١٦٧٧ تقول «شركة الهند الشرقية» : ان هذه القاعدة ( ميزان التجارة الفعلي ) يبدو أنها وضعت مع النظر الى المملكة كأنها في تجارتها مع الدول الأخرى كفرد واحد يملك مزرعة أو أرضاً يديرها ... ومع ذلك فالقاعدة المذكورة بصورتها ... ليست قاعدة صالحة لقياس مدى التجارة الخارجية كلها ، لأنها لا تحسب الا تجارة السلع ، وتعتبر ان النقود ( الذهب والفضة ) الرصيد الثابت في الدولة ، لا تحسن بالتجارة ، بل تزيد وتقص تبعاً لاستجابتها لميزان تجارة السلع ، على أن الحقيقة أن أرصدة الدولة لا يجوز أن تقتصر على النقود ، كما لا يجوز أن يخرج الذهب أو الفضة عن كونها سلعة تجارية كأي نوع من السلع الأخرى .

« صحيح ان العادة جرت على قياس رصيد الدولة واثرائها بمقياس المال لكن هذا في الخيال أكثر منه في الحقيقة ، فان الرجل يمال انه يساوى عشرة آلاف من الجنيهات ، على حين أنه لا يملك مائة جنيه فعداً ، ولكن ملكيته ، ان كان مزارعاً ، تتمثل في أرضه وحجوبه وماشيته وأدواته وزراعته ، فإذا كان تاجراً تمثلت ملكيته في سلعه وبضاعته في داخل البلاد أو خارجها ، وهكذا تكون ملكية الدولة وثروتها ، لا يقتصر في تمثيلها على النقد ، بل في سلعها وسفنها التجارية وسفنها الحربية وحتى محلاتها الحافلة بشتى المواد ... »

ان من الخطأ الفاحش ، وان كان شائعاً ، الاعتقاد بأن كثرة المال أو قلته هي السبب في حسن التجارة أو سوءها ، صحيح أن النقود ، حين تكون التجارة سريعة وجيدة ، تظهر بكثرة ، وتنتقل من يد الى يد أكثر من عشر مرات مما تنتقل حين تكون خاملة أو ميتة ، حتى ان مائة جنيه في تجارة نشطة تبدو كأنها ألف جنيه في تجارة بليدة ، فليس الأمر اذن أمر النقود في التجارة ، وانما هو أمر التجارة ، فهي التي تؤثر في المال وتكشف عنه ، والا ظل مجوساً مخفياً ... »

ومن المستحيل ألا نجد هنا الاسس التي بنى عليها آدم سميث حججه التي أوردها في كتابه ثروة الشعوب الذي كتبه من مائة سنة وكان الكتاب الذين تولوا الدفاع عن شركة الهند الشرقية ضد حجج دعاة حماية الصناعة الوطنية ، يبدؤون كتاباتهم بعرض عام لمبادئ التجارة والاقتصاد ، فهم يقولون كما يقول رجال الدعاية المحدثون : « اسمحوا لى أولاً أن أقول شيئاً عن التجارة بصفة عامة يلقي ضوءاً على مشكلتنا الخاصة المتصلة بتجارة الهند » ، وبذلك كانوا يذافعون عن مبدأ حرية التجارة في الاقتصاد ويتوسعون فيه ويزيدون من شأنه ، قبل أن يفعل ذلك ذوو الفكر المستقبل والدارسون ، وبذلك أتاحوا للهؤلاء مادة يفكرون فيها ، ويعملون على مناقشتها .

لنأخذ بحثاً آخر يسمى « الرسالة » نشرته شركة الهند الشرقية بعنوان طويل من خمس ققط ( شرح فيها أن تجارة الهند الشرقية هي أكبر تجارة قومية في الخارج ٠٠٠ وهكذا حتى النقطة الخامسة ) في لندن في سنة ١٦٨١ ، فهنا نجد نفس الملاحظات العامة عن دور التجارة ووظائفها وفائدتها بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة ، ثم الدفاع عن حرية التجارة والانتاج ، ويجدر بنا أن نورد هنا بعض ما جاء فيه على التحديد .

« ان التجارة كلها داخلية أو خارجية تزيد قيمة أراضيها الانجليزية » ٠٠٠

« كل احتكار مهما كانت طبيعته ضار بتجارتنا ، حتى تلك الاحتكارات التي منحت لشركة الهند الشرقية »

« ان التجارة الداخلية تنمو مع التجارة الخارجية أو يضمحلان معا »

« ان الذهب والفضة ليسا الا سلعة كالخمور والزيت والدخان والاقمشة وغيرها من السلع » .

« لا يمكن أن تعتبر دولة تجارية تلك التي تحرم تصدير الذهب والفضة »

وهكذا نرى نفس الفكرة ، ونفس الحجج ، ونفس مبدأ حرية التجارة .

وثمة مقال قصير آخر في صفحتين نشرته شركة الهند الشرقية ، ليس له تاريخ ، ولكن يبدو أنه كتب في وقت قريب من المقالات السابقة ، تندد فيه بكل الحجج عن السياسة الاقتصادية التي يستخدمها أعداء الشركة - من الشركات الأخرى ، وصغار التجار في كراههم ضد الشركة ، وعنوان المقال ملاحظات على الشكاوى من أن تجارة الهند ضارة بالدولة ، ويذكر المقال ان الحجج ضد الشركة

تقوم على تصرفاتها في (١) تصدير مقادير كبيرة من هضتنا (٢) استيراد مقادير كبيرة من الحرير المشغول (٣) تعطيل الصناعة الانجليزية وبخاصة الصوف .

ثم يلي ذلك تفنيد الحجج للوصول الى النتيجة الآتية :

« ان من مصلحة بريطانيا أن تصل الصناعات فيها الى مستوى الجودة المطلوب وبأسعار معقولة لاتسمح لجيراننا برفضها ، فان جودة صناعاتنا ورخصها تغرى جيراننا بقبولها وتحد من مسعيهم للحصول على سلع مماثلة » ويقول المقال :

« كيف تعالج مشكلة صناعة الصوف ؟ ان ذلك لا يكون الا بإجراءات تحسن الحالة الفعلية لصناعة الصوف ، أما ارغام التجارة وحملها على قبول هذه الصناعة دون أن تصل الى النجاح المطلوب ، فقد ثبت ضرورة لنا ، وله نتائج سيئة اذ تجعل التحسن في صناعته عند جيراننا مدعاة لتغلبهم علينا » .

والمقال بصفة عامة يبان جيد معقول لمبدأ حرية التجارة الذي يضم كل عناصرها الاساسية ، وان كان يباينا أمله المصلحة الشخصية الا في القليل منه .

لقد قيل : « ان للأفكار أقداما » وهذا صحيح ، ولكن لها كذلك قلوب وجيوب ، فبعض الكتاب يؤيدون رأيا لانهم في قلوبهم يؤيدون مصالح معينة ، وبعضهم يدافع عن هذا الرأي لأنه يصلح تسويقا لمصلحتهم الشخصية .

وهناك عنصر انساني في كل مبدأ ، فالكتاب ليس جمادا ، ولكنه انسان له عقله ، وله قلبه ، وفضلا عن ذلك فان له علاقاته الاجتماعية والثقافية التي يجب أن يكون لها اعتبارها .

والمؤرخ الذي ينظر الى ما يتضمنه المبدأ من الناحية الفكرية أو الايديولوجية أو السياسية انما ينظر اليه من زوايته الخاصة فقط ،



ولكن دنيا الفكر ذات زوايا ثلاث . ومن الخطأ القول بأن المبادئ الاقتصادية ليست الا تسويفا لمصالح معينة ، سواء كانت مصالح العمال أو التجار أو رجال المال أو الصناعة أو الزراعة ، وان كانت كذلك الى حد بعيد ، فليس هناك اذن ما يثير هذا الزعم ، وليس هناك ما يدعو الى اتهام أولئك الكتاب بالنفاق ، فمهما يكن المبدأ الاقتصادي والاجتماعي ، قوميا كان أو حرا أو اشتراكيا ، في صورته البحتة أو المختلطة ، انما يخدم مصالح ويضر بأخرى ، والجانب النكري أو المنطقي لمبدأ شيء ، ولكن الجانب الايديولوجي الذي ينبع من القلب أكثر مما ينبع من الرأس ، ويرتبط بالأفكار الدينية والفلسفية والاجتماعية ، هو شيء آخر ، والعمل الاقتصادي البحت والمصالح المادية الأخرى في مختلف أشكالها هي التي تكون البعد الثالث من أبعاد المبدأ الاقتصادي .

## ألا يزال ملتس على حق ؟

ان بندول الرأى فى مسائل السكان يتذبذب بين طرفين •  
يؤكد أحدهما خطر تزايد السكان ، ويؤكد الثانى خطر تناقصهم •  
وكلا الطرفين المتناقضين يتصلان باتجاهين مختلفين فى حركة السكان •  
فالمجتمعات التى يتزايد عدد سكانها فى سرعة واطراد وهى محدودة الموارد تزعجها أخطار حقيقية أو وهمية من هذا التزايد فى عددها ،  
على حين أن المجتمعات التى يتناقص سكانها فى قلق مما يتهدها من تناقصها ،  
ونميل الآن الى أن نبين خطر تناقص السكان والمزايا المتصلة بسرعة نموهم كما يؤكد رجال الاقتصاد الأمريكىون منذ عهد كارى من أن الزيادة تسهل الانتقال الى طرق الانتاج الكبير ،  
وتعجل تقدم الوسائل الفنية ( التكنولوجيا ) وتفرض تكوين رأس المال نتيجة زيادة الاستهلاك على الاستثمار ( وهذا ما يعرف ببداً التعجيل )  
زيادة السكان السريعة هى المخرج الأساسى للاستثمار •

ومن الناحية الأخرى نجد أن الاقتصاديين الأوربيين الذين يعيشون فى مجتمعات قديمة مزدحمة ، دون أن تناح لها أراض جديدة كانوا يميلون الى اتباع فكرة ملتس لأنها أكثر ثباتاً فى أن سرعة تزايد السكان لها قيودها التى تفرضها على الموارد الطبيعية المحدودة بالمكان ، وأن المكان عامل محدود لنمو السكان • ويقول هؤلاء الاقتصاديون : ان الحافز الذى يتأتى من زيادة السكان يمكن أن يستبدل بالحافز الناتج من ارتفاع مستويات المعيشة ، فليست هناك ميزة تعادل زيادة الاستهلاك فى المجتمعات الكبيرة الا توافر مستوى عال من الغذاء والسكن فى المجتمعات الصغيرة العدد •

وتدل الدلائل التاريخية على أن كلا الرأىين صحيح فى مواقف

مختلفة اذ نجد أمثلة كثيرة توضح العلاقة بين زيادة نمو السكان والتقدم ، وبالعكس بين زيادة السكان والتخلف ، ويصدق القول الأول على سكان بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا في القرن التاسع عشر ، كما يصدق القول الثاني بالنسبة للهند والصين اليوم ، ونجد كذلك أمثلة كثيرة توضح العلاقة بين نقص السكان والتقدم وبالعكس بين نقصهم والتخلف والفقر ، فيمكن اعتبار الموت الاسود في انجلترا حافزا على التقدم اذ زادت معدلات الاجور زيادة ملحوظة وتحولت الزراعة من الزرع الى الرعي ، وعجلت تصفية نظام الزراعة القديم . وفي العهد الحديثة ، قام الرخاء القرنى في القرن التاسع عشر على أساس انخفاض معدل المواليد مع الاتجاه العام الى الادخار والاستثمار ، ولكن لدينا أيضا أمثلة كثيرة لنقص عدد السكان الذى لازمه الفقر في المناطق المتخلفة في بلاد فقيرة ينتشر فيها البؤس والمريض جنباً الى جنب .

والحقيقة ان الحياة في واقعها ليس فيها عامل بذاته يمكن أن يعتبر مسئولاً عن التقدم أو التأخر ، فقد تكون زيادة السكان عجلة التقدم اذا لازم ذلك مثلاً تقدم تكنولوجيا وتكوين لرأس المال أو اذا صادف هذه الزيادة فتح أراض جديدة وتجارة خارجية ، أو اذا توافرت نظم اجتماعية واقتصادية أفضل ، ففي اوروبا الوسطى الشرقية كانت زيادة السكان عاملاً في التخلف ، اضافت الى الفقر وسوء تغذية الناس والحيوان والنبات ، الجهل وسوء الاستثمار .

وفكرة عدد السكان المثلى فكرة غامضة ليس لها تعريف واضح ، اذ هو أمثل بالنسبة لمن ؟ فمادام « الانسان هو مقياس كل شئ » ، فأين نجد المعيار الذى نزن به العدد الأمثل للسكان ، فاذا كان صحيحاً مثلاً أن ثلاثين مليوناً من السكان يعيشون في الجزائر البريطانية قد يكون دخل الفرد الحقيقي لهم أعلى من دخل الفرد لو كانوا سبعة وأربعين مليوناً ، فهل يعنى ذلك ان عدد السكان الأمثل لبريطانيا هو ثلاثون مليون نسمة ، واذا كان صحيحاً ان خمسة وخمسين مليوناً يمكن أن

يعيشوا في بريطانيا في ظروف تتوافر فيها الراحة المقدرة تبعاً  
للمستويات الأساسية للتغذية والسكن والتعليم ، فهل يعتبر ذلك عدد  
السكان الأمثل ؟

إن عدد السكان الأمثل يكون أمثل بالنسبة لمساحة ما ، فالفكرة  
نفسها مستمدة من علم الحياة (البيولوجيا) فالطماطم والجزر والحبوب  
مثلاً لها مساحة مثلى تختلف باختلاف خصب الأرض والأحوال  
الجوية وكثافة الزراعة ، فإذا قلنا على الأعشاب والحشرات والطفيليات  
أمكن قص المساحة المثلى ، وفي هذه الحالة تعني المساحة المثلى أنها  
كذلك بالنسبة لزراعة نبات من نوع جيد أي نبات له الصفات التي  
نقدرها تقديراً حسناً ، ومثل ذلك يمكن القول بأن عدد السكان الأمثل  
معناه المساحة المثلى التي يتطلبها نشوء سكان ذوي صفات طيبة ،  
ولكن ماهي تلك الصفات التي نقدرها ، وهنا يصبح الأمر موضع نظر  
من الفلاسفة لا من رجال الاقتصاد ، وحتى لو أمكن الاتفاق على رأي  
في هذا الشأن ، كما يتفق على صفات النبات ، فالتا نجد أن المساحة  
المثلى تتوقف على الثروة الطبيعية والظروف الجوية ونمط الحاجات ،  
ومرحلة التقدم الفني ومستوى التعليم ومستوى استثمار رأس المال  
والميل إلى الادخار ونمط توزيع الدخل وغير ذلك كله من تربيّات  
تنظيمية ، ثم العلاقات الدولية ، وكما يحدث في النبات ، إذا قاومنا  
المرض والأجرام والأمراض الاجتماعية القائمة في وسطنا انخفضت  
المساحة المثلى .

ونسأل من نقطة ثانية ، ماذا يكون عدد السكان الأمثل إذا ظلت  
الاشياء الأخرى دون تغيير ، ولكن هذا السؤال لا يحوى معنى كبيراً ،  
إذ أن تغير عدد السكان يستتبع تغيراً في كل شيء آخر تقريباً ، ويصحب  
التغير في عدد السكان تغير في تكوينهم ، وفي مقدار الطاقة البشرية  
وتكوينها ، وفي الميل إلى استهلاك مختلف السلع والخدمات ، والميل  
إلى الادخار والرغبة في الاستثمار ، وتغير في توزيع العمل والإنتاجية

العامة ، ومادام الانسان هو قياس كل شيء ، فلا بد أن يتغير بتغيره كل شيء .

ولكن هل يعنى ذلك ان أفكار ملتس قد فقدت معناها عند الجيل الحاضر ، وآن لها أن تلقى فى مهملات التاريخ ، كلابالطبع ، فان ملتس فى مقال له عن مبدأ السكان عام ( ١٨٠٣ ) قد صاغ آراءه صوغا يجعلها مقبولة وصالحة ، صالحة بطبيعة الحال لكل الأزمنة وشتى الأمم ، ولعل هذا كان ناحية ضعفها .

**ونسوق هنا الرايين الأساسيين فى مبدأ ملتس :**

١ - يتزايد عدد السكان حيث تتزايد وسائل العيش ، فالم تحكم فى ذلك قوة قاهرة .

٢ - هذه القوة القاهرة والموانع التى تحد من قوة السكان الكبرى . وتجعلها محصورة فى حدود عيش الكفاف ، يمكن أن تفسر بأنها الرذيلة والفقر والقسوة الادبى . ولا تزال هذه الآراء صالحة مع تعديل بسيط لها ، فبدلا من القمع الادبى نقول الحد من المواليد ، ونضيف الى القيود الايجابية الأخرى الجهل ، لان الجهل عامل من عوامل الفناء لا يقل قيمة عن الرذيلة والفقر

**والأمم والطبقات الاجتماعية يمكن تقسيمها الى طبقتين كبيرتين :**

١ - أمة أو طبقة قليلة الدخل تعمل فيها القيود الايجابية ، الرذيلة والبؤس والجهل ( عملا كبيرا ، على حين يلعب دور الحد من المواليد دورا صغيرا ، والى هذا النوع تنسب الهند والصين ومظم أوروبا الشرقية من الدول المستعمرة أو شبه المستعمرة .

٢ - أمة أو طبقة عالية الدخل يلعب فيها الحد من المواليد الدور الأهم ، ويكون دور القيود الايجابية فى وقت السلم صغيرا ( الحروب والصراع الأهلى من القيود الايجابية ) ، ولهذا النوع تنسب بريطانيا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، غير أنه حتى فى البلاد العالية الدخل ،

لاتزال القيود الايجابية تعمل كما نرى من معدلات الوفيات وبخاصة الأطفال .

ونستخلص من ذلك قاعدة عامة هي انه كلما خفت القيود الايجابية ، كلما زادت القيود الوقائية شدة ، فالقيود من النوعين لاتعمل معا في وقت واحد بنفس القوة ، بل تعمل القيود الايجابية في البلاد المنخفضة الدخل ، وتعمل القيود الوقائية في البلاد العالية الدخل ، ومن ثم يكون مستوى توزيع الدخل هو الذى يحدد توزيع القيود الايجابية أو الوقائية في قوتها العددية ، ويؤكد هذه الحقيقة مذهب اليه سيموندى وماركس من أن كل نظام اقتصادى له قانونه الخاص بسكانه - أى أن لكل نظام اقتصادى نمطه في توزيع القيود الايجابية والوقائية قائما على مستوى توزيع الدخل ونمط الثقافة المرتبط بالحياة الاقتصادية ، والقيود بنوعها متداخلة على أساس التبادل ، وهى بنوعها كذلك تعتمد على مستوى توزيع الدخل ، وأخيرا ترتبط القيود الوقائية التى تحددها الدوافع بالدوافع الاجتماعية والاقتصادية.

ان قانون السكان الذى نادى به ملتس كان قانون الرأسمالية الاولى ، وهو لايزال يصدق على بلاد كالهند والصين التى تزد كثرا من الاصحاء الى رأيه ، وكان التقدم الرأسمالى يسير جنبا الى جنب مع النمو المطلق فى الطاقة البشرية وفى الاسواق ، وقد قيض نظام المصنع فى أوائل القرن التاسع عشر بما اتاحه من فرص لتشغيل الاحداث تشجعا كبيرا على زيادة النسل ، ومن ثم الى أن تعمل القيود الايجابية عملها الخطير .

أما اتجاهات الرأسمالية فى الايام الاخيرة بالنسبة لعدد السكان فقد انعكست تماما ، فاصبح من السهل القول بأنها تميل الى الحد من السكان وتقليلهم ، فنلاحظ أن انخفاض الزيادة السنوية فى عدد السكان يلازمه فى الوقت نفسه طول أعمارهم وهو تعويض عن نقصهم وتعمل القيود الوقائية بدرجة تبدو انها تهدد الامة بخطر الفناء ، ولكنها مع ذلك لايصحبها هبوط فى القيود الايجابية ، والامم والطبقات

العالية الدخل في جزر دائم .. ولا بد أن يكون لهذا أثره البعيد في  
نمط الحضارة في المستقبل .

وكثيرا ما يخلط رجال الاقتصاد وضع البلاد المنخفضة الدخل  
بوضع البلاد ذات الاقتصاد الصناعي الناضج ، ولكن بينهما كثيرا من  
الفروق لا في مسائل السكان فحسب ، بل في كل النتائج الأساسية  
الآخرى كمشكلة الادخار والاستثمار وتوزيع الدخل ، ودرجات  
التقدم ووسائله ، وثمة مشكلة اقتصادية لكل من النوعين تسوغ  
مختلف الآراء الاقتصادية .





## ٢ - المراحل الأربع في تطور المذاهب الاقتصادية

يجدر بنا أن نستعرض تاريخ الفكر الاقتصادي من نقطة بعيدة ، كما نستعرض مساحات كبيرة من الأرض من فوق جبل عال أو على متن طائرة محلقة ، حتى لا تقع برؤية التفاصيل الصغيرة ، بل نحصل على خريطة شاملة لها بما فيها من منحنيات وإبعاد ومناطق ، فإذا بحثنا تاريخ المذاهب القريبة العهد بنا ، وجدنا ثروة مذهشة محيرة من التفاصيل والغرائب ، بل فيضا من الآراء يعارض بعضها بعضا ، ويدور بعضها حول بعض . أما إذا استعرضنا التاريخ في مدى أوسع كقرن من الزمان أو أكثر ، فانه ستطبع أن نحصل على صورة أوضح ، وأكثر تماسكا ، لها سطوحها الخاصة التي تكشف عن تقدم الفكر ، وفي هذه الحالة بالطبع يجب أن نحسن الاختيار فنختار المبادئ والباحثين الذين كان لهم أثر ملحوظ في كل فترة ، والآراء ذات الوزن التي عاش عليها وعمل بها عصر بذاته ، والتي كانت تحكم بمعنى انها كانت تتخذ ميزانا للقيم ، فان تلك المبادئ هي التي أوحى للدول سياستها الاقتصادية وقواعدها التنظيمية والادارية .

وطبيعي ان مسألة الاختيار تتيح لعملنا جوا من التأمل ، فأمامنا رأى ، ونحن نختار وقائنا بطريقة مرسومة لظهار قوته لاسباب علمية بحثة وليست تاريخية ، وقد يمكن استخدام الاسباب نفسها لمعارضة اختيارنا عند رؤية الخطوط والمنحنيات من طائرة ، وكل مانراه وتنصوره غائر بجذوره في ذكرياتنا وفي القيم الانسانية ، لذلك فان العقل الذي لم يدرّب على التفكير في مراحل التاريخ ، قد يقدم صورة أكثر موضوعية من المؤرخ أو الاقتصادي ، الرجل الذي يولد أعمى ثم يرى النور فجأة ، فانه يعطى صورة أكثر موضوعية من الرجل الذي كون صورة فعلا قبل أن يخلق في الطائرة .

ومن الصحيح أيضا اننا اذا نظرنا الى التعاليم الاقتصادية التي سادت من زاوية بعيدة ، وأينا أربعة مذاهب رئيسية ليست اقتصادية ففصب ، بل سياسية واجتماعية ، وفلسفية من ناحية أخرى أيضا ، وهي تقابل كذلك أربعة سطوح واضحة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وتطور كل أساليب الحياة .

فاذا استعرضنا المذاهب التى سادت فى العصور الوسطى فى غرب أوروبا وجدنا أربعة مشاهد واضحة لتطور الفكر الاقتصادى : المذهب الوسيط الذى يناسب الاقطاع واقتصادية المدينة ، ومذهب التجارين الذى يناسب نظام التجارين مع الفئحات الجديدة ، ومذهب التحرر الكلاسيكى : والكلاسيكى الجديد ويناسب الديموقراطية المتحررة القائمة على التجارة العالمية ثم المذهب الاشتراكى الذى يناسب الاهمية النامية لمبدأ التخطيط القومى بشتى صوره . وان ظلت هذه الصور غير واضحة المعالم .

هذا التطور فى الفكر الاقتصادى يظهر بأوضح صورة فى انجلترا لان الانتقال من مذهب التجارين الى الحرية ثم الى الاقتصاديات الاشتراكية الجديدة فى الفكر والسياسة طاهر جدا ، أما فى البلاد الاخرى فالفكرة التحررية كانت مشوهة ومضطربة بفعل تدخل الفكر القومى ، والاعمال التجارية الجديدة ، وفى آخر العصر من اثر التخطيط الشامل لسياسة السلطات .

وثمة مشهد آخر لانتزاع فيه ، وهو حركة الجدل العلمى فى تطور الفكر والنظم الاقتصادية ، وهى أوضح ماتكون فى الفكر ، فالمذهب القادم يجد معارضة شديدة من المذهب الذى يحاول أن يحل محله فى كل آرائه الاساسية ، فقد كانت مدرسة التجارين تلقى معارضة عنيفة من المذهب الوسيط ، ونجد آدم سميث يخصص ربع كتابه للتنديد بالآراء الخاطئة فى الاقتصاد السياسى للتجارين ، كما أن مذهب اليوم يبدأ بنقد عنيف ، ليس هناك مايسوغ كثيرا منه ، لمذهب حرية التجارة .

ونستطيع القول اجمالاً ان كل مذهب يسود في عصر ما ، يفهم  
فهما أفضل في ضوء المذهب السابق عليه ، فمادامت سيادته قائمة ،  
فانه يستمتع بحكم مطلق يجعل له قيمة دائمة في كل الاجيال التالية ،  
وكل ماعداه يعتبر جهلاً وخطأً ، أما حين ينتهي حكمه ، فان طبيعته  
الصحيحة تنكشف بما يفرض عليه من قيود ترتبط بالفروض التي بنى  
عليها والتي تعمق جذورها في تربة تاريخية معينة ، لذلك فان كل  
مذهب يفهم بصورة أوضح في المشاهد التاريخية أكثر مما يفهم في  
عصره ، وليس هناك ارثوذكسية أكثر من ارثوذكسية رجال الاقتصاد  
فهم يؤكدون دائماً ان المذهب السائد هو المذهب الصالح الوحيد  
الذي يصلح تطبيقه في جميع العصور ، والذي يصدق مع العقل  
والطبيعة ، ولكنهم سرعان ما يعضهم الزمن بنابه فيسلمون بغيره .

ونلح حركة الجدل العلمي تدخل في عملية الخداع المستمرة التي  
تجرى في الناحيتين التنظيمية والسيكولوجية بالإضافة الى التغيرات  
الدائمة في الوضع والوسائل اذ تبلى المنطقات ، ويفقد ماوصل الينا  
وما جربناه بريقه وجاذبيته . بل ويصبح شيئاً سخيلاً ضحلاً ، ولا بد  
من أن نجرّب شيئاً جديداً ، وتلبّ الأشياء الجديدة دوراً كبيراً في  
التطور سواء في القوانين أو الافكار ، ولعل دورها في الافكار أكبر  
من دورها في القوانين ، ويجب أن نذكر أن هناك قيماً أساسية من  
الصعب أن نربط بينها أو أن نحفظ النسبة فيما بينها كالأمن والتقدم  
والحرية والمساواة أو كالرخاء والفراغ ، يصعب ذلك لدرجة انه في  
المرحلة التالية التي يسود فيها أحد الأمرين ، ننجذب نحو الأمر  
الآخر ، والحركة المنطقية هي مسألة تأمل من جانب العقول الفلسفية  
والتاريخية ، وتتيح فرصة جمع ثروة من التفسير والشرح فية  
وتنظيمية ونفسية واجتماعية ، ولكن الحقيقة نفسها لا نزاع عليها .

وسنحصر الآن الآراء والمبادئ العاملة في تلك المراحل الأربع  
من مراحل الفكر الاقتصادي ، الآراء التي عاش عليها الناس في عصور  
سادت هذه الآراء فيما بينهم وخضعوا لها وعملوا بها .

## المذهب الوسيط (مذهب المصور الوسطى)

اول مذهب اقتصادى حكم الناس فى غرب أوروبا مدى أربعة فرون مذهب المدرسة الذى تمثله تعاليم توماس اكونياس ، ففكرته عن توزيع العدالة بالنسبة لعلاقات الافراد بعضهم ببعض ، والتي تقوم على « المساواة الجبرية » والتي توزع السلع والجزاء تبعاً للرتب والمولد ، هذه الفكرة هى خير تعبير عن قوانين الاقطاع ، فلكل ولاية حقوقها وواجباتها ، والمساواة الحسابية بين الناس من مختلف الطبقات والرتب ظلم أكبر الظلم ، وفكرته عن المجتمع كجسم عضوى يجب أن يقوم على الفرد ، ويخضع لتخصيص دقيق لمختلف الوظائف والواجبات هى خير تعبير عن فكرة المجتمع الخاضع لمشيئة الحاكم فى زمنه .

ثم نشأت فكرة الاعتدال التى تنفذ الى كل البناء الاقتصادى والاجتماعى الذى لا يسيطر عليه « الرجل الاقتصادى » بل يسيطر عليه الرجل الذى يريد الاحتفاظ بمستوى المعيشة التقليدى الذى عاش فيه بالولاية التى ولد بها ، لقد أدين بريق الربح لأن اندفاع الناس فى طلب المزيد من المال كان هو المصدر الرئيسى للشروع الاجتماعى والخلقى ، وليست المبرة بالانتاج الاقصى ، فذلك عمل سيئ ، ويجب ان يكون للانتاج حدود تفرضها حاجات الحياة العائلية ، والنشاط الاقتصادى له حدوده الصحيحة تبعاً للمستوى التقليدى للمعيشة فى كل ولاية بذاتها .

وليس العمل نشاطا اقتصاديا فحسب ، بل له كثير من القيم غير الاقتصادية ، خلقية ودينية ، وهو واجب نحو الاسرة والمجتمع ، ونحو خلاص الانسان وكيانه الادبى ، وهو نوع من العبادة كذلك ، لذلك كان كماله الفنى عظيم الاهمية .

ومادام الدافع الى الربح أصبح غير مقبول ، وكذلك الدافع الى  
الانتاج الاقصى . فليست هناك حاجة الى المنافسة الحرة ، بل ولا حاجة  
لفرض تنظيمات وقيود على النشاط الاقتصادى ، وعلى القواعد  
والتعليمات التى تؤكد العلاقات الصحيحة بين الافراد ونوع الاداء  
وسلوكلهم الصحيح .

وهم القواعد تتمثل فى فكرة العدالة فى التبادل على أساس  
المساواة الحسائية وفى التعادل الموضوعى البحت للقيمة ، ومن هذه  
الفكرة تبثق قواعد السعر العادل الذى يغطى التكاليف وجهد  
الصانع أو التاجر تبعاً لمستوى المعيشة التقليدى ، وفكرة الاجر  
العادل ، الذى ينبع من المنبع نفسه ، يقرر قاعدة أن لكل عامل أن  
يطلب اجرا يكفى لأن يعوه بأود أسرته على حسب مستوى المعيشة  
التقليدى . ولا يقصد بذلك هنا الحد الأدنى لمستوى معيشة كل  
الطبقات ، لأن مستوى المعيشة يختلف باختلاف الطبقة التى ينتمى  
اليها الفرد

وليس هذه القواعد والتنظيمات من فرض الدولة ، ولكنها  
قواعد سلوك منبثقة من الهيئات المستقلة والتى لاتعتبر نفسها هيئات  
قنية فحسب . بل تعتبر انها هيئات اجتماعية ودينية كذلك ، ويجب أن  
يكون الحكم على القواعد الدقيقة للسعر العادل على مشهد من التجار  
والصناع والنقابات المهنية ، بما لها من وضع احتكارى ، ومن السهل  
استغلالها مالم يفرض لها قواعد سلوك دقيقة .

وفكرتا السعر العادل والاجر العادل ليستا قاعدتين فصحب ، بل  
ان لهما قيمتهما النظرية التى توضح استقرار الاسعار والاجور فى  
العصر الذى كانت هذه الافكار سائدة فيه كمبادئ تسترشد بها فى  
تحديد السعر فى النقابات المهنية والمؤسسات .

والشعور السلبي بالنسبة للربح كانت تفسره ضحالة النقد  
والاثمان ، فوظيفة النقد الاولى هى خدمة التبادل ، أما النقد كمصدر

للقيمة فلا وزن له لانه سلعة استهلاكية مآلها الاتفاق ، فاستخدام النقد اذن يرتبط ارتباطا لا انفصال فيه باستهلاكه .

وتتجعة ذلك أن مادة النقد واستخدامه لا يمكن الاستغناء عنها كما هي الحال بالنسبة لمنزل أو قطعة من الارض اذ ان هذه الاشياء يمكن بيعها بمعزل عن استخدامها ، فعلى حين انه يمكن تأجير بيت أو قطعة أرض مع الاحتفاظ بملكية هذه السلع ، فان استخدام سلعة استهلاكية كالخمر أو الخبز لا يمكن بيعها بمعزل عن مادتها ، فبيع الاستخدام بمعزل عن المادة هو بيع شيء لا يوجد .

ومن السهل أن نرى اتصال نظرية عقم النقد والائتمان هذه بائتمان المستهلك الذي كان يستخدم على نطاق واسع ، ثم ثبت أنه ضار أبلغ الضرر للمقترض ، أما ائتمان المنتج فلم يكن معروفا . ثم ادخلت استثناءات من القاعدة بمجرد أن اتصلت بظاهرة ائتمان المنتج ، وحتى كونياس فانه يسمح بالحصول على فائدة في الحالات التي يوظف فيها المال لأغراض إنتاجية بصفة عامة ، وهذه هي الحالات التي تعكس في وضوح المصدر الاقتصادي للنظرية العامة لعقم النقد في الفترة السابقة على الرأسمالية .

ونظرية عدم إنتاجية التجارة الخارجية مع الشعور السلبي بالنسبة للتصدير بصفة خاصة هي خير تفسير للاقتصاد المستكفي الذي يتصل أساسا بوفرة العرض ورخصه ، والذي تكون التجارة الخارجية فيه كماليات فحسب .

وتمثل المدرسة القديمة المرحلة الاخلاقية والدينية من مراحل الفكر الاقتصادي على أساس من قوانين الاخلاق المعترف بها في العالم كله ، وتعاليم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية .

## نظام التجارين

كان الطور التالى هو نظام التجارين ، وهو يشمل فترة التاريخ والفكر الاقتصادى التى تمتد بين العصور الوسطى والاقتصاد الحر ( من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر كله تقريبا فى بريطانيا ) وهنا يظهر الارتباط الوثيق بين الآراء والحياة الاقتصادية فى صورة كاملة نشأ عنها عدد كبير من مدارس الفكر .

ففى أوروبا نستطيع أن تبين خمسة اتجاهات للفكر التجارى

١ - المدرسة الانجليزية الهولندية التى تميل الى أشكال أكثر تحررا فى التجارة والانتاج ، مع الاهتمام بميزان المدفوعات أكثر من الاهتمام بميزان التجارة التى تتجه الى التجار ورجال الاعمال أكثر من اتجاهها الى الملوك والامراء .

٢ - المدرسة الفرنسية وهى تميل الى اشتراكية الدولة فى الصناعة ( كولبير تهايم )

٣ - المدرسة الايطالية الاسبانية ، التى تركز اهتمامها حول مشاكل النقد وتخضع للفكر الكنيسى والتقاليد التى سادت فى العصور الوسطى .

٤ - المدرسة الالمانية وتركز اهتمامها حول المسائل الادارية والمالية .

ونرى فى كل البلاد أوجها ثلاثة لنظرية التجارين : ظهورها ، وتطورها ، ثم اندثارها ، ولكن هذه الفترات تختلف من بلد لآخر .

تتابع بعد ذلك موجزا للصفات الأساسية لهذا التيار القوى العظيم الذى نسميه فكرة التجارين فى ميدان الفكر .

ففى أول اتحادا وثيقا بين الاقتصاد والسياسة لم يحدث مثله

في أية مراحل تاريخية سابقة ، والواقع أننا نرى سيادة السياسة على الاقتصاد وفي هذه المرحلة بالذات سمي « الاقتصاد السياسي » حين سمي مونتكريتان كتابه في سنة ١٦١٥ الاقتصاد السياسي ، فاعتبر الاقتصاد أداة من أدوات السلطة السياسية ، ولم يكن القصد المال وإنما السلطان ، ويشرح مونتكريتان اشتغاله بالاقتصاد حين كان في دراسته يراعى في خطواته المتتالية السير فيها تبعاً لأهميتها ، فالدولة في حاجة إلى جيش ، والجيش يلزمه عتاد وذخيرة ، وإن تدفع له أجور ، ومعنى ذلك أنه لا بد من ضرائب تبقى بذلك ، وهذا بدوره يعني ضرورة توفير دخل مناسب للأفراد ، فثروة البلاد إذن هي مجرد وسيلة لمعطة الدولة وقوتها .

وكان دعاة نظرية التجارين مشغولين بصياغة وسائل جديدة للحصول على الثروة ومضاعفتها ، وبهذا كانوا مخطئين بشكل أو بآخر تملؤهم الرغبة في التنظيم والحماس له ، وهنا نرى الفرق بين هذا العصر والعصر السابق عليه ، فرجال هذا العصر كانوا يميلون للتفكير والتأمل ، ويؤمنون بقوة التعليل . ولم يؤمنوا بالتقاليد والنظم التقليدية ، ويفسر هذا القلق الذي ساد في عصر أحياء العلوم ، والسعي في طريق الثراء العظيم الذي لم يكن من الممكن تحقيقه بغير المغامرة وركوب البحر للتجارة ، وبالتنظيم والتخطيط ، فكل دولة ترى ما تجمع لغيرها من ثروة ، وتجد في العمل على محاكاتها ، وتسير الأمور في سرعة ، وكل دولة لا تريد أن تسبقها غيرها ، وفكرة الاعتدال التي نفذت إلى عقول رجال المدرسة القديمة أخلت مكانها لنقيضها . وهو التحدث عن الثروة .

واشترك أصحاب مذهب التجارين مع رجال المدرسة القديمة في فكرة تنظيم الإنتاج ، ولكن رجال المدرسة القديمة ظلت تسيطر عليهم الانظمة التقليدية الضيقة النطاق ، أما أصحاب مذهب التجارين فقد واجهوا تنظيم الدولة بقواعد وضعت لهذا الغرض ، فالدولة هي مركز القوة والرقابة الاقتصادية ومركز مصالحها واحترامها ، ويجب أن تكون



لها السيادة ، وتركز المذهب القديم حول فكرة الحكومة المحلية ، والشخصية المحلية ، أما مذهب التجارين فقد سار شوطا بعيدا في طريق المركزية ، فهو حقا مذهب الحكم المطلق والحكومة القومية التي تطورت حديثا .

كان المذهب الوسيط سائدا في العالم كله ، أما مذهب التجارين فكان قومية ، ولعل انقسام الكنيسة الى كنائس قومية له دخل كبير في الاقتصاد ، ويمكن ان ينظر الى ما كيا فلي على أنه المثل الاول لاتجاه الفكر كله ، وهو الاتجاه نحو قومية صغيرة أو قومية على نطاق ضيق ذات صبغة عدوانية ، وبالجملة فان شعار رجال مذهب التجارة هو ما ذكره فولثير من انه من الواضح ان كسب أية دولة يستتبع خسارة دولة أخرى .

وكان رجال المدرسة القديمة يؤمنون بالتوافق الدولي ، والاخاء بين الناس ، ولكن دعاة مذهب التجارين كانوا يرون الصراع بين القوميات على المصالح هو قاعدة الاقتصاد ، وكان مبدأ المدرسة القديمة عاما ومطلقا ، يقوم على الاستنتاج من قواعد عامة ، أما مذهب التجارين فكان وضعيا وعمليا جدا ، ومع ذلك فقد كان نوعا من التعميم بالنسبة لسياسات ونظم محدودة ، وبهقائق عامة وقليلة ، وكان بناؤه النظري ضعيفا وغبر كاف ، وتمثل مزايه في وضع أسئلة دون الاجابة عليها ، فقد عنى أصحاب المذهب من أول أمرهم بوصف النظم القائمة أو المقترحة وتحليلها وجمع الحقائق ، وفي هذه الفترة قامت مدرسة الحساب السياسي في إنجلترا التي عنت بالاحصاء وجمع البيانات عن السكان .

وعلى العكس من رجال المدرسة القديمة الذين كانوا يرون عقم النقد ، كان رجال مذهب التجارين يستهويهم تيار المعادن الثمينة ، والاثر المخصب العظيم للنقد ، وفي رأيهم ان النقد ليس مجرد وسيلة للتبادل ، بل كذلك هو وسيلة للانتاج الكامل والعسالة الكاملة ، وهو المصدر الرئيسي لقوة الدولة وثروتها ، وكانوا يعتبرون قلة المال السبب

الحقيقي للفقر والبطالة والتخلف بصفة عامة ، وخير صورة لهذا التيار من تيارات الفكر هي تأملات « لو » عن النقد والائتمان ، على أن هذا التقدير للنقد يجب ألا يعتبر تحيزا ولا جهلا ، وإنما هو تعبير عن حاجة حقيقية للمال ناشئة عن الانتقال من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد نقدي . وعن احتياجات الدول الصغيرة التي كانت تنظم اداراتها وتعد جيوشها

ويمكن الحصول على المال بصفة أولية من التوسع في التجارة الخارجية ، وكان لهذا فائدة في العصر الجديد ، فائدة واضحة وكبيرة . إذ نتج عنه تنظيم الدول الجديدة واثراؤها مما أفسح المجال للتوسع الكامل في القوة البحرية .. وخير تعبير لذلك عنوان كتاب وضعه توماس مان ( ١٦٦٤ ) وهو « كنوز إنجلترا من تجارتها الخارجية أو ميزان التجارة الخارجية هو قاعدة ثروتنا » ، وهو يدل كذلك على ما كان يعمل من أجله رجال مذهب التجارين ، فكان ميزان التجارة في نظرهم القطب الذي تدور حوله رعى النظام كله ، لانه عن طريق الميزان التجارى الفعال تزيد الدولة من رصيدها المالى ومن قوتها الانتاجية ، ولهذا رأى لونه القومى ، إذ يقوم على أساس من الايمان بأن حجم التجارة محدود ، بمعنى أن زيادة نصيب دولة منه يؤدي الى نقص في نصيب الأخرى .

ويدافع رجال مذهب التجارة عن المنتجين والتجار ولا يدافعون عن المستهلكين ، كما فعل رجال مذهب التحرر فيما بعد ، فهم يتجاهلون مصالح المستهلكين ، ويذكرون مصالح المنتجين ، الى جانب مصالح الدولة ويعتبرون الاتفاق مصدر الثروة والتقدم ، أما الادخار فلا يصيب من المديح ما أصابه على يدى دعاة مذهب النحر ، فزيادة الاتفاق يؤدي الى زيادة الدخل ، ومن ثم يجب تشجيع الاسراف والرفاهية ، ووضع البرامج للأعمال العامة والمباني الفخمة ، وبالجمله فان هذا العصر ينطبق عليه ما قاله مانديفيل من « أن الرذيلة الخاصة قد تؤدي الى نفع عام » .

وتركز الآراء عن السكان حول تشجيع زيادة السكان ، والواقع

ان خطر زيادة السكان لم يكن ليخطر على بال رجال مذهب التجارة في عصر عملت فيه الحروب والفقر وانتشار الاوبئة عملها بين السكان، وكانوا يدعون ان زيادة عدد السكان تزيد من قوة الدولة وثروتها ، ويقول فون سكندورف الالماني « ان أعظم ثروة للبلاد تتمثل في اعداد السكان الجيدى التغذية » ويقول آخر « ان دولة لايمكن أن تضيق سكانها » ، وكان هذا رأيا غريبا في نظر القرن التالى .

وكانت الفكرة التى تنادى بقوة البلاد عن طريق ثروتها القومية تفسر بطريقة بلوتوكراسية ، على أن الثروة قصد بها ثروة المحتكرين وغيرهم ممن منحوا حقوقا كبيرة من الدولة ، أما فكرة رخاء الشعب ورفاهيته ، فلم تكن تخطر لأحد على بال ، وكانوا يرون أن مستوى الاجور يجب أن يظل منخفضا من أجل الميزان التجارى ، لان هذا الوضع يساعد على المنافسة فى الأسواق مع الدول الاخرى ، ومن أغراض قانون المحتاجين مساعدة أصحاب المصانع على استخدام أيد عاملة بأقل أجر ممكن ، وكانت الكنائس تتقدم للعمال هبات ومساعدات لتخفف من ضائقتهم بأجورهم القليلة .

فالمرحلة الثانية اذن فى المذاهب الاقتصادية هى المرحلة السياسية التى كان الاقتصاد فيها فى خدمة السياسة .

## مذاهب التجارة الحرة

تقع المرحلة الثالثة من مراحل الفكر الاقتصادي في فترة مداها قرن ونصف قرن تبدأ بكتاب آدم سميث «ثروة الشعوب» (١٧٧٦) ، وابرز دعائهما آدم سميث وريكاردو ، وفكرتها الأساسية هي الثروة للثروة نفسها كما توضحها قاعدة الوصول الى الحد الأعلى من صافي الربح .

والفكرة الطبيعية التي ترى أن الناتج الصافي وحده (من الزراعة) هو الذي يعد مصدر ثروة الشعوب ، وأن سير عجلة التقدم يصل بالأمر الى فكرة مماثلة ، هي أن مصدر الثروة والتقدم هو صافي الدخل بما في ذلك الأرباح والفوائد والإيجارات ، على حين أن الأجور إنما تصلح لمجرد تحديد عوامل الانتاج البشرية ، وخير مثل لذلك ما كتبه ريكاردو في كتابه «المبادئ» اذ يقول :

« إذا فرضنا أن صافي دخل الدولة الحقيقي وإيجاراتها ورباحها ظلت كما هي ، فلا يهم كثيرا أن يكون عدد سكانها عشرة ملايين أو اثني عشر ، فقدراتها على إنشاء الأساطيل والجيوش وكل أنواع العمالة غير الانتاجية يجب أن تتناسب مع صافي دخلها لا مع جملة الدخل ، فإذا أمكن لخمس ملايين أن ينتجوا لعشرة ملايين : كان الدخل الصافي للدولة طعام خمسة ملايين أخرى وكساءهم ، وهل يكون لفائدة الدولة في هذه الحال أن ينتج هذا الدخل الصافي في سبعة ملايين ، أو بمعنى آخر أن يعمل سبعة ملايين لانتاج طعام وكساء لاثني عشر مليوناً ؟ ان طعام خمسة ملايين وكساءهم لن يوفر لنا زيادة رجل واحد في الجيش ولا في الاسطول ، ولن يزيد على ضرائبنا جنيها واحدا .

ووجه الاهتمام نفسه الى تجميع رأس المال عن طريق الادخار من صافي الارباح ( الفوائد والإيجارات ) : ف رأس المال هو الحاكم الذي

يحكم المجتمع ويحسن اليه ، فهو يؤدي الى عمالة وكفاية أكثر ، وهو يتطور بتقسيم العمل وتحقيق مستوى أعلى في المعيشة ، فالطريق الى الرخاء اذن انما يسير في أثر أقصى ما يمكن من الادخار من أقصى ما يمكن من الارباح ، ويقول آدم سميث في كتابه «ثروة الشعوب» ان الصناعة في المجتمع انما تزيد بنسبة الزيادة في رأس المال ، وزيادة رأس المال « انما تتحقق بما يزيد في الادخار من الدخل تدريجيا » « ان ما يخرجه الفرد سنويا يؤدي لا الى الاحتفاظ بعدد أكبر من الأيدي العاملة فحسب ، وانما يبنى معينا دائما يساعد على الاحتفاظ بهذه الأيدي العاملة على الدوام » .

فالنظرية الاقتصادية لهذا العصر هي نظرية الربح والادخار ورأس المال ، ومذهب الفكر التحرري هو مذهب المصلحة الشخصية المتوافقة مع مصالح المجتمع ، فمفضل صاحب العمل تدعم الصناعة المحلية على الصناعة الأجنبية انما يعمل على تأمين نفسه هو بإدارة عمله بحيث يؤدي اتاجه الى أعظم قيمة له ؛ انما يقصد كسبه الخاص ، وهو مدفوع الى ذلك . كما يدفع في أي حالة أخرى بيد خفية لتحقيق غاية لم تكن أبدا موضع قصد منه . فاهتمامه بمصلحته الخاصة غالبا ما يرقى بمصلحة المجتمع خيرا مما لو قصد هو الى ذلك قصدا وخير تعبير عن الاهتمام بالمصلحة الشخصية ما نراه في مذهب ملتن حين يرى أن الخدمات الاجتماعية ضارة بالمجتمع ، وهو يرى أن المصلحة الشخصية هي ارادة الله « ان الله قد وكل كل فرد لأن يبحث عن سلامته وسعادته ، ثم سلامة وسعادة من يتصل به مباشرة ، ويجدر بنا أن نلاحظ انه كلما اتسع النطاق وزادت القدرة على تقديم العون ، زادت الرغبة في الوقت نفسه .. بهذا الامر الحكيم يسير أكثر الناس جهلا نحو السعادة العامة ، وهي غاية ما كان لهم أن يحققوها اذا كان مبدأ السلوك الدافع هو الاحسان » .

وبعد ذلك بسبعين سنة كتب ستانلى جيفوز في جو الفكر ذاته بصف كتابه بأنه « ميكانيكا النعم والمصلحة الذاتية » وينتهى مذهب

التحرر بمحاولات المدرسة السيكلوجية والرياضية لوضع حساب تفاضل وتكامل للسرور والالهم عند الفرد « ان السرور والالهم هما دون شك الاهداف القصوى من حساب التفاضل في الاقتصاد » وبمعنى آخر « ان الوصول بالسرور الى أقصى حدوده هو مشكلة الاقتصاد » في رأى جيفونز .

ونمو الدوافع الطبيعية يؤدي الى نمو الحرية ، والايمان بأن الحرية هي الحل العملى بل والسحرى للمشاكل الاجتماعية جميعها مهما تعقدت ، وقد اكتشف الفيزيوقراطيون ومن بعدهم زعساء المدرسة الكلاسيكية وجود « نظام طبيعى » للمجتمع تحكمه « يد خفية » وعلى أساس من حقوق الحرية والمصلحة الذاتية والملكية ، أما الكبح والاجبار والرقابة فهي أشياء غير طبيعية ، بل انتهاك لتلك الحقوق الطبيعية يتمارض مع قوانين الاقتصاد الخالدة القائمة على تلك المبادئ .

ان قوانين الاقتصاد الخالدة هي قوانين السوق التى يمكن الكشف عنها بالتحليل البحت على أساس أفكار قابلة تنهم فهمها جيدا ثم تطبق ، فنظرية القيمة والاسعار البحتة ، ونظرية الأجور والأرباح البحتة ، ونظرية رأس المال ، والفوائد البحتة . هي خطوط البحث في جهاز اقتصاد السوق على الأسس الخالدة للحرية والمنفعة الذاتية والملكية .

فكل عامل من عوامل الانتاج يلقي « تمويضا طبيعيا » أو المكافأة الطبيعية التى يستحقها نتيجة ما يقدمه للانتاج ، وقوانين التوزيع ليست قوانين اجتماعية ولا تنظيمية ولا تاريخية بل قوانين طبيعية تشبه قوانين عالم الطبيعة .

« ان اليد الخفية » التى تحكم دنيا الاقتصاد هي جهاز السوق فهي التى تحفظ التوازن بين العرض والطلب ، وفى المدى البعيد توازن بين انتاج واستهلاك مختلف السلع ، لتؤمن الحجم الأمثل لمختلف البسلع والاعمال ، وسعر السوق هو العامل المسيطر ، فهو الذى يحقق

التوازن في المدى القصير اذا تساوى العرض مع الطلب ، وفي المدى الطويل حين يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة (السعر الطبيعي) وهو ما يعبر عنه بأن العائدات الحديثة تميل الى التساوى ، وقد اعتقد أن المحاولة لايجاد التوازن ووضع القوانين الاقتصادية ثابت من تلقاء نفسه ، هو الواجب المطلوب من النظرية الاقتصادية ، وأن النظرية الاقتصادية تحولت الى نظرية في التوازن تشبه فكرة الجهاز شبا تاما ، ثم أدخلت تغيرات صغيرة ، ونسبت حركات الحدود الى حركات الاسعار والعائدات على افتراض الاشباع الأمثل للمستهلكين والأرباح المثلى للمنتجين ، على حين أن التغيرات الكبرى المتصلة بمستويات الدخل قد أغفلت .

وكانت الناحية الوظيفية لا الهيكلية هي موضوع البحث ، وكان في مقدمة الناحية الوظيفية ظاهرة واحدة هي نظرية القيمة .

وكان الاقتصاد في ذلك العصر متركزا على نظرية القيمة ، وكانت موضوعات دراسته هي الانتاج وتوزيع القيم ومشاكل الأجور والفائدة والربح والأرباح ، وعولجت على أنها مشاكل الاسعار والعمالة ورأس المال والأرض والمشروعات الحرة ، ثم مشاكل النقد والائتمان وعولجت على أنها مشكلة تداول القيم ، ومشكلة الدورة الاقتصادية كمشكلة التقلبات أو الاضطراب في هيكل القيم ودائرتها ، وقد عولجت هذه المشاكل كلها من ناحية صلتها بالسعر والسعر وحده ، لا مستويات الدخل . وهكذا كانت نظرية القيمة حجر الأساس في بناء الاقتصاد كله .

ويمكن القول بأن رجال الاقتصاد في ذلك العهد بنوا عن وعي أو عن غير وعي اتحاد رجال الأعمال الذين يسعون الى الربح واجساد الاسواق والى تجبيع رأس المال والثروة عن طريق التسمير الحر ، وكان هدف رجال الأعمال جمع الثروة ، واعتبروا ذلك روح الحياة الاقتصادية ، وكان طبيعيا أن يتخذ رجال الاقتصاد من عملية الشراء عن طريق حرية الاسعار هدفا رئيسيا لدراساتهم ، ولما كان تقدير السعر

هو السلاح الأول في معركة الربح والسوق ، فقد استهوت مشكلة  
تهدير السعر بشتى مظاهرها ألباب رجال الاقتصاد .

ولكن الأمة ككل لم تشترك في تلك المعركة اذ أن الأهداف  
والمقاصد والسياسة القومية لا يمكن تبيينها ؟ وتحديدتها في هذه المعركة  
ففى الحياة الاقتصادية كان الفرد هو الحاكم . وكانت الموارد جميعها  
تحت طلبه ، أما الاعمال الجماعية والقواعد التنظيمية فقد عولجت على  
أنها قوى غير اقتصادية أى اضطرابات في دورة القيم .

وليس غريبا أن يعالج نشاط الاتحادات التجارية أولوائح الدولة  
على انها من أشكال القوة السياسية أو الاقتصادية التي شوهت عملية  
التقدير الطبيعي للسعر ، وأغرب اتجاه في هذا الشأن ما ذكره  
بومبرويركس في دراسته «الرقابة» أو «القانون الاقتصادي» فلم  
يعترف بالتغير في الهيكل ، وأغفل نسط القوى الاقتصادية ، أو اعتبره  
غير موجود أو فرض وجوده في الناحية الاجتماعية لا في الاقتصاد ،  
وقطعت الهيئات والجماعات ومراكز الاقتصاد القومى الى جزئيات على  
اعتبار أنها تتكون من أفراد .

وهناك نواح كثيرة من التباين في هذا المذهب تتصل  
بسياسة تلك الفترة ومباشرتها ، وطبيعى انه لم يكن المذهب الوحيد  
المعمول به ، ولكنه كان المذهب السائد في ذلك العصر ، وقد تعرض  
المذهب نفسه الى تغيرات جوهرية في شكله النظرى ، وقد جاء بعد  
المدرسة الكلاسيكية بنظريتها الموضوعية للقيمة ، المدرسة النفسية  
الرياضية ، ثم أعقبتها المدرسة الكلاسيكية الجديدة ( مارشال ) التي  
تجمع بين المدرستين ، والتي تعتبر فعلا انتقالا بين المرحلتين الثالثة  
والرابعة ، وإن ظل الخيط متصلا بين هذه المدارس جميعها ، أى أن  
الناحية التجارية في الاقتصاد تتفق مع حاجات المجتمع التجارى .



## الاشتراكية الجديدة

يمكن القول بأن المذهب السائد في عصرنا في البلاد الاوربية هو الاشتراكية ، وهي توجد في صورتين : صورة شرقية وهي متعصبة قوية ، وصورة ماركسية تدعو الى تنمية اجبارية نشيطة للدول المتخلفة عن طريق توسع عميق لرأس المال وضغط شديد على الموارد ، وصورة غربية تدعو الى الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية لصالح المجتمع . والاهتمام في الصورة الشرقية موجه الى تنمية رأس المال على حساب مستويات المعيشة لسد الثغرات المفتوحة بين البلاد العالية الدخل والبلاد المنخفضة الدخل ، أما الاهتمام في الصورة الغربية فيوجه الى العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة .

والتحفف من الاشتراكية الى اشتراكية جديدة يرتبط ارتباطا تاما بالمستوى الاقتصادي في بلد ما ، فالبلاد المنخفضة الدخل تتعاطى جرعة قوية جدا من الاشتراكية ، على حين لاتتعاطى البلاد العالية الدخل الا جرعة ضعيفة : ومن ثم فإن البلاد التي تقف بين النوعين من الدخل كبريطانيا تتجرع مزيجا متوسط من الاشتراكية ، ويمكن وصف الاشتراكية في صورتها الغربية كما ترى مثلا في اتجاهات الفكر المعاصرة في بريطانيا ، كاشتراكية جديدة ، في الكلمات التالية :

ان الفكرة الرئيسية في الصورة الغربية هي التخطيط ، فيجب ان يحضج الاقتصاد القومي للتخطيط ، أو بمعنى آخر لرقابة شاملة للموارد القومية ، بحيث تستخدم كلها لصالح المجتمع .

وفكرة التخطيط لا ترتبط بظاهرة التماسك الأدبي والسياسي المتزايد في الدولة في العصر الحاضر فحسب ، بل ترتبط كذلك بالتغيرات التي تمرى هبكل الاقتصاد القومي ، في الوسائل الفنية والدفاع

ونمط العلاقات الدولية ، ويزيد من الميل الى التخطيط سرعة التقدم  
العلمي ، والاحتكار والتركيز ، والتوسع المستمر في ميدان الموارد  
العلمية ، والتطور السياسي السريع ، والحاجة الى الامن الجماعي  
والعمالة الكاملة ، كما تلعب دورا هاما في دفع عجلة التخطيط تلك  
الثغرة الكبيرة بين الدخل الحقيقي للدول والتي لوحظت بين الحريين  
العالميتين ، والخوف من عودة هذه الثغرة في شكل حاد ، واستخدام  
موارد الدولة استخداما كاملا هو الشغل الشاغل لها ، ولما كان  
الاستخدام الكامل لهذه الموارد في ظل تجارة حرة لا يمكن ضمانه ،  
أصبح هذا الموضوع من أهم أسباب تبنى فكرة التخطيط .

وأهم ما يطرح فيه رجال الاقتصاد والسياسة أن يضعوا طرقا  
للتخطيط بأقل ما يمكن من رقابات ، وبأقل تكاليف مسكنة للمجتمع  
ككل ، فستستخدم الرقابات فقط لضمان عدم ضياع الموارد القومية ،  
كما يستخدم النصح العام والارشاد والاغراء على التعاون بدلا من  
التحذير والمنع ، ولا تنفذ الرقابات الا حيث تتضح الثغرة بين التكلفة  
الاجتماعية والتكلفة الفردية ، وبين الدخل الكبير والدخل الصغير ،  
وبين المصالح القومية ومصصلحة الفرد .

وقد بذل جهد كبير للتوفيق بين مصلحة الفرد ومصصلحة الجماعة،  
وللتفكير في صورة كلية تخضع فيها الاجزاء لمطالب الكل ، وأنشئت  
الهيئات واللجان التي تستعرض كل عمل اقتصادي في صورة التكلفة  
التي يتكلفها المجتمع كله ، لا في صورة اتفاق مالي ، بل في صورة  
اتفاق حقيقي للمجتمع ، وبمعنى آخر في صورة العمالة والكفاية  
الاتاجية والصالح العام .

وخير استخدام للموارد القومية وأكمله هو المعيار الذي تقاس  
به المنظمات في الاتفاقات ، ويدخل نظام النقد وتدقيق الادخار  
والاستثمار وميزان التجارة وتوزيع الدخل وحركة الاسعار  
والأجور والميزانية امتحانا يكشف عما اذا كان ذلك كله يساعد على  
تحقيق خير استخدام للموارد ، وتقع المسؤولية في تحقيق هذا

الاستخدام الأمثل على كاهل السلطات العامة ، ويسمى الجهاز الذي تنولى به ذلك جهاز التخطيط ، والى أن تتحقق العمالة الكاملة يكون القياس هو ارتفاع العمالة ، ثم زيادة الكفاية الانتاجية ، وأحسن تعبير لهذا الاختبار العام انما يوجد فى فكرة الدخل القومى بصورته الحقيقية التى تشمل السلع والخدمات بما فيها الخدمات العامة ، ويخضع كل شىء للاختبار العام للتأكد من أنه يعمل على زيادة الدخل القومى فى صورة الرخاء العام والعمالة والكفاية الانتاجية .

وفى هذا النظام لا تتمتع المصلحة الذاتية الفردية بما كانت تتمتع به فى ظل الأنظمة السابقة ، وإن ظلت لها وظيفتها النافعة على انها كحافز يجب أن يكفل بحافز جديد ، هو زيادة الدخل القومى الى أقصى حد ممكن ، وجاء الى مقدمة الصورة شكل جديد من التنافس هو تنافس الجباة كما يرى فى معارك الادخار أو فى الاتجاه الى الانتاج الحربى . وهو حافز لا يقل فى قوته ودفعه الى التحسين عما كان عليه من القوة لحافز المصلحة الذاتية فى المذاهب القديمة .

لذلك تنقسم الصناعات الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى وهى الصناعات الأساسية ، ويجب أن تكون مملوكة لسلطنة ككل ، لكن فى حدود أن يثبت أن الملكية القومية «فضل من الملكية الخاصة» .

والمجموعة الثانية يجب أن تملك للأفراد على أن تخضع للإشراف اللازم لتحقيق الأهداف القومية الهامة .

والمجموعة الثالثة وهى الصناعات الأقل أهمية ويجب أن تترك للملكية الأفراد الحرة من كل قيد أو رقابة .

وكل ما يوضع من ترتيبات فى هذا الشأن انما يقوم على ضوء المقارنة بين المزايا ، والتقسيم بين المجموعات الثلاث يجب أن يبقى تبعاً لتغير الظروف ، ويجب أن يرتبط مجال التأمين بمسائل الاحتكار

وإستثمار رأس المال ، والاتاجية العالية لكليهما ، وأن يخفض مجال الاشراف خضوعا كاملا للأهداف القومية .

ولكن الصناعة ، وان تكن ملكية خاصة ، فانها ليست أصولا خاصة بل هى أصول قومية ، ويجب من ثم أن تستعمل للصالح العام، ولا سيما من حيث استخدامها الكامل واتاجيتها العالية ، وتطلب فكرة التخطيط اعادة تشكيل حقوق الملكية ، اذ لم تعد الملكية الخاصة ذلك الحق المقدس فى نظر القانون الرومانى ، بل أصبح مرة أخرى ما كان يعتبر فى العصور الوسطى حقا للكسب والاتفاق ، بدلا من حق الاستعمال والتمتع والاتلاف ، ووجدت أشكال جديدة للملكية ، ملكية تحت الرقابة العامة .

ولفكرة استخدام الدخل القومى كقياس عام آثار ثورية بالنسبة لاي منهج اقتصادى ، اذ يترتب عليه فكرة الضياع القومى الذى يدخل تحته عدة عناصر كالضياع فى عدد السكان (بالموت الطبيعى أو المرض) أو بعدم تعليمهم أو بسوء تغذيتهم ، كما يؤدى كذلك الى التمييز بين الاتفاق الخالق للدخل وغيره من أنواع الاتفاق ، والتوسع فى الخدمات العامة وبخاصة الخدمات الاجتماعية أو التعليمية أو خدمات البحوث أو الاستثمار العام ، وهو فى حالات كثيرة معادل للتوسع فى الدخل القومى ، ومحو الخط الفاصل بين الاتفاق القومى فى صورته الصحيحة وبين الدخل القومى ، فكلاهما جانبان لشيء واحد ، فزيادة الاتفاق فى صورته الحقيقية معادل لزيادة الدخل فى صورته الصحيحة ، وبالعكس ، وكل ما يهيم فى الامر أن يكون الاتفاق من نوع صحيح أى أنه يساعد على تحقيق أقصى فائدة للمجتمع .

والعوامل المحددة فى تحقيق أقصى الدخل هى الموارد القومية وحدها من حيث حجمها ونوعها ، ورأس المال والموارد البشرية وكذلك ميزان المدفوعات ، أى الموارد التى يمكن تكملتها بطريق الاستيراد أو

الائتمان أو الاستثمار من الخارج ، لذلك يجب أن يعطى الاعتبار الأول الى تلك الموارد النادرة ، وإزالة العوائق من طريق المعاملة الكاملة وكفاية الانتاج ، وأهم تلك العوائق هو ما يعترض طريق استيراد الضروريات كالطعام والمواد الخام .

وعند هذه النقطة بالذات ، تدخل الاشتراكية ميدان العلاقات الدولية متطلبة التوسع الى أبعد من حدود الدولة .

## ماذا بعد الاشتراكية

لعل أمثل العواطف الانسانية تتركز في الاشتراكية أو حولها ، ولكن هناك تفكيراً واعياً في الاشتراكية قد يؤدي الى سقوطها أسرع مما سقط مذهب الحرية ، ولقد سقط مذهب الحرية بعد أن ثبت أنه لا يصلح ، لانه افترض صحة مازعم ، فقد آمن بوجود الفرد ذى الروح الاقتصادية ، كما آمن بحرية المساومة بين رأس المال والعمل ، وفي التعديل التلقائي في القوى الاقتصادية .

كذلك فافتراضات الاشتراكية هي بدورها مزاعم ، فلا توجد بعد الروح الاقتصادية للفرد ، فالروح الاشتراكية هي التي تدفعها المصلحة القومية ، والتي تكون على تمام الإهبة للتضحية في سبيل المجتمع بعملها وراحتها كلما طلب اليها المجتمع ذلك ، فإذا كان المطلوب الحد من الاتفاق على سلع الاستهلاك استجابت على الفور ، واستغنت عن مدخراتها ، وإذا كان المطلوب زيادة الانتاج ضاعفت في عملها من جهدها ووقتها ، ولتطبيق الاشتراكية تطبيقاً سهلاً فانها تتطلب وجود دافع المصلحة القومية كحافز عام الي جانب الحوافز القديمة الأخرى لتحل محلها أو تقلل منها الى حد كبير ، والحوافز القديمة التي تقوم غالباً على الخوف والعوز ، وبخاصة خوف البطالة ، تختفى في ظل رخاء اقتصادي سائد ، ووضع معدلات دنيا للاجور لمختلف العمال والميل للربط بين الاجور والاسعار وكذلك فرض ضرائب باهظة ، يخلق ذلك كله جواً كريهاً ، ولاسيما في البلاد ذات النفسية التقليدية ومستوى المعيشة التقليدي .

ولقد افترضت مشكلة الحوافز الاقتصادية في الاقتصاد المخطط أبعاداً لم تعرف في الأحلام ، فرجال مذهب الحرية لم يبحثوا قط هذه

المشكلة ، بل اعتبرت غير موجودة ، فعند كل فرد ما يحفظه لأن  
« يقن » عمله ، والا فله أن « يتركه » فإن خسار الجسدان كثيرين  
في انتظار مكانه ، أما وقد توافر العمل في الخدمات الاشتراكية والرخاء  
الاشتراكي فكان لابد من ظهور المشكلة وبروزها الى المقدمة .

فالتعليم بما يتيح للعامل من كفاية اتاجية وتعاون وثيق مع  
الاداره . وانشاء مجالس الانتاج المشتركة وغيرها من أنواع التعاون  
المشترك والتطور الى التخصص في جزء معين من العمل ، وابتكار طرق  
جديدة للإشراف والرقابة ، وطرق جديدة للتنظيم عن طريق مشلى  
العمال قد يؤدي الى حل لمشكلة الحوافز ، ولا جدال في أن هذه  
المشكلة قد حلت ، وإن الاقتصاد الاشتراكي قد قرر معارضتها معارضة  
انتشار التجميعات عن طريق معالجة نفسية الفرد ، ولا شك كذلك في  
أن قدرا كبيرا من تغليب الصالح القومي كحافز يتطلبه قيام اشتراكية  
عامة حرة .

وثمة مشكلة كبيرة أخرى لم تحل بعد ، هي وضع اتحادات العمال  
: دورها في الاقتصاد الاشتراكي الجديد ، فالمعالة الكاملة تزيد من  
فوتها ، والواقع أنها في ظل الاشتراكية تبلغ ذروتها من القوة والمركز ،  
ولكن لهذا نتائج الكبرى ، فهل يصحب هذا الارتفاع في القوة  
والمركز ادراك للمسئولية والتنظيم الذاتي ، وهل تستطيع اتحادات  
العمال أن تفرض سياستها على أعضائها ان كانت تلك السياسة  
لا ترضيهم .

ان المشكلة ليست فيما اذا كانت اتحادات العمال قادرة على وضع  
سياسة صحيحة ، ولكنها فيما اذا كانت الاتحادات قادرة على  
تطبيقها في وجه معارضة سلبية من جانب أولئك الذين يتمتعون عليهم  
وعلى أيديهم ، ان الاتحادات بطبيعتها تنظيمات قطاعية ، لحماية مصالح  
قطاعيه لأعضائها الذين يعتبرون الاتحاد ممثلا لهم بطلب بما يريدون ،  
ولا يرون فيه الا الحارس الذي يحمي مصالحهم سواء بالدفاع أو  
الهجوم ، ولكن ميدان الدفاع والهجوم قد انكمش جدا في الاقتصاد

الاشتراكي ، وأصبح على اتحادات العمال أن تقبل كثيرا وكثيرا من المسؤولية لحفظ النظام والأمن الصناعي .

وهنا تثار مشكلة ، هل يمكن أن تتحول المصلحة القطاعية الى مصلحة قومية ؟ أو بمعنى آخر هل تتنازل اتحادات العمال عن المطالبة بزيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل ؟ أو أية مزايا أخرى في ظروف العمل اذا كانت هذه المطالب لا تتلاءم مع المصلحة القومية ؟

لقد دعا كثير من الباحثين الى ضرورة اصلاح التنظيم الداخلى وهيكلة اتحادات العمال داخل اطار التخطيط والعمالة الكاملة ، فتصبح الاتحادات اتحادات تنظيم صناعي يهدف الى زيادة في الانتاج والكفاية وتكون عضويتها ليست مجرد دفع الاشتراكات والاشتراك في الاضرابات بل تعاونا فعالا في بناء الاشتراكية الديمقراطية والسير في ركب الاشتراكية الحرة ، والزعم بأن اتحادات العمال ينحصر واجبا في تخفيض ساعات العمل ورفع الاجور والحد من استخدام قوى بشرية جديدة من خارج الاتحاد ؛ وتقليل جهد العامل ، يجب أن يحل محلها المبدأ المضاد الذي يطالب الاتحادات بأن ترى أن كل عامل يقوم بواجبه كاملا ، وامل أقصى ما يستطيع في تحقيق غاية مشتركة بما يتفق مع نصيبه الذي يرى من حقه أن يطالب به ، وأن تكون الاتحادات حارسا للمصلحة القومية كما هي حارس لمصلحة أعضائها .

ومن التجارب التي مر بها كثير من الدول الديمقراطية أن التخطيط في أوقات الطوارئ يسير سهلا نسبيا ، أما التخطيط للرخاء في السلم فيواجه مشاكل غاية في الصعوبة ، ذلك لانه عند التخطيط للرخاء تقوم مطالب من مختلف المجموع تشد كلها مزايا وفوائد اقتصادية يصعب التفاوض عنها في جو الاندفاع نحو الرخاء ، وتنتهي هذه المطالب غالبا بتحطيم الخطط .

وهناك قيد آخر على التخطيط الاشتراكي الجديد ، يتمثل في العلاقات الدولية ، فالعمالة الكاملة لأجور عادلة تعني زيادة ملموسة



في الميل الى استيراد الطعام والمواد الخام وغير ذلك من الضروريات والكماليات ، وزيادة الاستيراد يجب أن يدفع ثمنها بزيادة في التصدير ، ولكن القدرة على التصدير تتوقف على ميل الدول الاخرى الى الاستيراد ، وهذا يتوقف بدوره على العمالة الكاملة في الدول الاخرى وممارستها لتجارة دولية حرة ، ولكن ماذا يحدث لو أن هذا الافتراض فشل في تطبيقه .

ويدور جدل كبير بين الباحثين ، فيقول بعضهم ، ان الاشتراكية في دولة ما هي مجرد حلم ، وانها لنجاحها تتطلب اطارا دوليا متين البناء ، ونحن نرى في ضوء التجربة انهم كانوا على كثير من الحق ، فالتخطيط الاشتراكي يتطلب درجة عالية من الترابط الدولي بالنسبة لتوفير ضروريات الحياة ، كما يتطلب اتحادا أو شبه اتحاد من الدول له سياسة متناسقة في شئون النقد والائتمان والاستثمار والعمالة ، وتقصد بـ سياسة المتناسقة اساسة التي تميل الى الانسداد بقدر متناسق .

نتقل بعد ذلك الى ما كشفت عنه الصناعات المؤممة أخيرا من أعاجيب ، وتقصد بها العامل الانساني في العلاقات الصناعية ، لقد كانت الاشتراكية احتجاجا لا على الاستغلال المادي للعامل بما كان ساوره من قلق الطاعة والحرمان فحسب ، بل على اغفال القيم الانسانية في الانتاج الصناعي ، وعلى خضوع الانسان لداعي الربح ، وكانت شخصية العامل ورضاه وكرامته واحترامه وتوازنه العقلي والروحي واقعة تحت وطأة الآلة الصناعية الصماء ، ولكن الخطوات الاولى للعمل الاشتراكي تثبت أنه ليس هناك علاج في هذا الصدد في الصناعات المؤممة التي تتخذ فيها البيروقراطية العازمة وضعا لا يشجع ، وتدل التجارب المشتركة على أن التأميم لا يغير كثيرا من وضع العامل أو حالته النفسية ، ويبدو أن الصناعات المؤممة تؤدي الى متاعب ليست قليلة .

وهناك ناحية ضعف في الصناعات المؤممة ، هي ناحية ميلها الى المركزية والبيروقراطية التي لم يصلح من أمرها ولم تستبدل بغيرها

بعد ، وهنا يترك للتجربة وحدها ما اذا كانت هذه الميول كامنة في النظام ، أو انه يمكن القضاء عليها عن طريق نظم محلها .

ولكن هناك مايرر الاعتقاد المتزايد بأن العصر القادم سيكون عصر ثورات نفسية لاثورات اقتصادية ، وإن كثيرا من العناية سيوجه الى الناحية النفسية من رضا الانسان وسعادته ، وحين يتوافر اشباع الحاجات الاقتصادية للأسرة . مع بقاء الناس ساخطين ، لابد من عمل شئء في صورة انسانية لعلاج هذه الحالة ، هناك حاجة واضحة لصنع الصناعة بالصبغة الانسانية لا في الهيئات الخاصة بل في الهيئات العامة ، والى احاطة الآلة الصناعية كلها بجو من المودة والطمأنينة . والى فهم عميق لحاجات الجموع الكبيرة ورغباتها وآمالها .

وهكذا نرى أن الاشتراكية الكاملة ليست حقيقة وانما هي أمل ، وسواء تستطيع الوقوف في وجه عواصف العصر أو لا تقف ، فهو أمر لم يتم اختباره بعد ، فهناك كثير من التدبير المغرض والخداع عن نجاحها وعن امكانياتها وحقائقها مما يزيد الوضع سوءا ، فكثيرا ماخطئ فنتعتبر الآمال والرغائب والآراء والمثل حقائق ، والزعم السائد انه يكفي أن تعرض على الناس النتائج واضحة لكي يقبلوا على ما فيه المصلحة المشتركة ، وتنتشر الدعوة الآن الى مذهب جديد من التناسق الاشتراكي ، ولكن الاشتراكيين ينسون أن نظرية الاشتراكية انما قامت على أنها نظرية الصراع ، فالحياة هي تناسق في سطحها العلوى ، أما في سطحها السفلى فهي صراع ، تدور فيه مناقشات كثيرة ، بل هي شبكة من الصراع ، وهذا ما جعل من المصير فهمها ومعالجتها ، لذلك فليس هناك نظام منطقي يرضيها ، وليس هناك مذهب بذاته مهما بلغ من النبل والحقيقة - قادرا على أن يرضي الحياة التي تسر متشعبة في مختلف الاتجاهات فتتطور وتغير وترتفع .

والمذاهب انما تعبر عن آمال بذاتها لعصر بذاته ، وهي الضوء الذي يستهدي به العصر فترة ما ، ولكنها لا تستطيع أن تنظم القوى الخالقة جميعها ، لانها اكبر من أن يتسع لها مذهب واحد .

## ٤ -- مذهب التخطيط

تسير الدراسة الاقتصادية في اتجاهات ثلاثة أو من وجهات نظري  
ثلاث :

- ١ - وجهة نظر الفرد الذى يعمل في سبيل الثروة .
  - ٢ - وجهة نظر الجماعة كاتحاد أصحاب العمل الذى يعمل على كفالة الثروة والأمن لصالح الجماعة كلها .
  - ٣ - وجهة نظر المجتمع كله ممثلاً في الدولة التى لها أهدافها الخاصة التى توجه للحصول على أعلى دخل حقيقى لها .
- وتشمل وجهات النظر الثلاث هذه القطاعات الثلاثة :

١ - قطاع التنافس (نظام السوق) الذى يقوم على العمل التلقائى في السوق ، ويشمل هذا القطاع كذلك التنافس غير الكامل بين الشركات اذا كانت تظهر في السوق على أنها شخصيات مستقلة .

٢ - قطاع التكوينات الاحتكارية أو الانشطة الجماعية ممثلاً في شبكة هيئات الاحتكار التى تضع لنفسها خططا طويلة المدى ، بعضها ذات طبيعة مقيدة ، وبعضها للتحسين والتوسع ، ولكنها جميعاً لتحقيق صالح القطاع ذاته ، ولا يشمل هذا القطاع الا القواعد والتنظيمات الجماعية ، وليس معادلاً للاحتكار بصورته تلك ، وقد أوضح الفرد مارشال حين تناول نظرية الاحتكارات لماذا أغفل الانشطة الجماعية أو الجماعات ذات المصالح المشتركة واعتبارها طابقاً علوياً على بناء القطاع الاول ، ان الاحتكار قد يظهر في جميع القطاعات .

٣ - وأخيرا قطاع التخطيط ممثلا في الاطار العام كما توضحه الاهداف القومية والرقابة المفروضة لتحقيق هذه الاهداف .

وليس هناك خط فاصل بين القطاعات الثلاثة فانها تختفى بعضها في بعض بدرجات متزايدة كما يقول مارشال الذي يدين له رجال الاقتصاد فيما بينهم لعرض الطريقة التي يعمل بها مبدأ « الاستمرار » ، والتدرج ، والقطاعات الثلاثة لاتعمل بمعزل ، الواحد عن الآخر ، بل ان كلا منها يحتضن الآخرين ، وهي ثلاث طبقات يحاول اعلاها أن يسيطر على مادونه ، وكل منها في صراع مع الآخر ، ويزعم كل قطاع لنفسه درجة تفاوت في الأهلية في المراحل المختلفة من التطور التاريخي وفي مختلف البلاد .

وفي القطاع الاول تتمثل القوى الرئيسية في التنافس الكامل أو غير الكامل ، وفي رغبة الفرد في الحصول على الثروة ، وتدرس الظواهر الاقتصادية في ضوء هذين الافتراضين ، فيمدان التنافس هو بين الافراد والعامل الاول فيه هو الفرد .

أما في القطاع الثاني فالقوة الرئيسية هي البحث عن الثروة والأمن من جانب الجماعة وعن طريق العمل الجماعي والمصالح القطاعية ، واتجاهها الاول هو تجسيع القوى المنبثقة من القطاع الاول أو الثالث ( قطاع التنافس ورغبة الفرد في الحصول على الثروة أو تحت قطاع الرقابات العامة ) عن طريق أنشطة توحه الى تقوية أو تثبيت الأوضاع المناسبة لجماعات بذاتها وحماية مصالحها الطويلة المدى ، فهو ميدان التعاون داخل الجماعة والتنافس بين الجماعات ، والعامل الاول فيه هو الجماعة .

وفي القطاع الثالث تكون القوة الدافعة هي تحقيق أعلى دخل قومي ، والغرض الاساسي فيه أن هناك سلطة لها نفوذ أو قوة رقابة تتضح في ميدان الاقتصاد القومي كله ، فهو ميدان تضامن الدولة القومية في العلاقات الداخلية ، وتنافسها في العلاقات الخارجية ،

فالعامل الاهم هنا هو الدولة التى تعمل على التغلب على العوائق التى  
تنبعث من القطاع الاول والثانى .

وقد ركز رجال الاقتصاد الكلاسيكيون دراستهم على القطاع  
الاول واقاموها على أساس من افتراض التنافس والرغبة الفردية فى  
الثراء .

ونظرية تنافس الجماعات على الثروة - وأهم ما فيها نظرية صراع  
الطبقات - تصف بالدراسة الاقتصادية فى القطاع الثانى ؟ أما رغبة  
الفرد فى الحصول على الثروة على حساب الجماعة فقد خفف من حدتها  
الرغبة الجماعية للثراء ، على الرغم من أن أقوى أعضاء الجماعة  
يزعمون لأنفسهم دورا قياديا فى تحديد مصالح الجماعة وتشكيل  
سياستها تبعا لمصالح أفرادهم الخاصة ، ومهما تكن الحال فإن  
ما يشدونه ليس مصلحة أفراد بالذات ، بل مصلحة الجماعة كلها وفى  
المدى البعيد .

فمثلا ماركس الذى اغفل القطاع الاول ، ركز كل اهتمامه فى  
ميدان تنافس الجماعات : واعتبر الاقتصاد كله بذلك مظهرا من مظاهر  
الصراع الطبقي . ورأى أن صاحب رأس المال أو العامل ظهرا فى  
السوق على أنهما ممثلان كل طبقته ؟ الاول همه الاستغلال ؟ والآخر  
همه أن يكسر حدة هذا الاستغلال ، ومن رأيه كذلك أن التنظيمات  
فى المجتمع كانت بحيث ان كلا من صاحب رأس المال والعامل يزعم  
لنفسه هذا الدور .. فالاول هو عامل الاستغلال والثانى هو  
موضوعه وكلاهما عن رضا أو كره داخل فى شبكة من النظم  
الاجتماعية والاقتصادية اضطرته الى أن يسلك هذا السبيل .

ولم تلاحظ المدرسة الكلاسيكية علاقات الطبقات كما تجسماها  
تنظيم ، أما المدرسة الماركسية فلم تر العلاقات بين الافراد ، غير أن  
كلا النوعين من العلاقات ضرورى لتقويم القوى الاقتصادية فى  
المجتمع ، وقد بذل علماء الاشتراكية جهدا كبيرا للكشف عن القواعد  
التنظيمية المسؤولة عن التنافس بين الجماعات وعلاقات الطبقات

وفي تشيكوسلوفاكيا وبولندا في الشرق ؛ لهذا تشتد الحاجة الى الدراسة  
الجادة التي تصلح لبحث منظم للعلاقات الاقتصادية في هذا القطاع .

ما هي الافتراضات التي تفترض هنا ؟

نفترض أولا أن الدافع الاساسي في الاقتصاد المخطط هو الوصول  
بالدخل القومي الحقيقي الى حده الأقصى أى أن المجتمع يفضل  
الدخل الحقيقي الكبير على الدخل الصغير .

ونفترض ثانيا وجود الرقابات الاجتماعية اللازمة لتحقيق الحد  
الأقصى من الدخل القومي ؛ سواء كانت هذه الرقابات للنصح أو  
للارشاد أو للاعراء أو للإشراف المباشر أو غير المباشر ؛ لذلك نفترض  
أن الدولة قد وضعت القوانين التي تعنى بالوصول الى الحد الأقصى  
من الدخل القومي ، سواء عن طريق المجالس الاقتصادية الخاصة أو  
الهيئات المؤممة أو المرافق العامة أو مصانع وزارة الخزانة أو أية هيئة  
أخرى تختص برسم الطريق الى الدخل الأقصى في مختلف الميادين ، أو  
في الميادين كلها معا .

وانتخطيط بالمعنى المستعمل هنا انما يقصد به أن مديري الأعمال  
الحررة يشدون الاسرشار في شئون سياستهم العليا ، لا عد حملة  
الاسهم ( فهولاء مهمهم تحقيق أقصى الربح ) بل عند الهيئات والمؤسسات  
العامة ، وهذه بدورها تسترشد بالسلطة العليا لتخطيط التي تختص  
بالوصول الى الانتاج الأقصى في الدولة كلها .

ونلخص رأى ميل في ذلك فنقول : ان نظرية الاقتصاد المخطط انما  
تختص بظواهر الدولة الاشتراكية التي تحدث من السعى في الوصول  
الى الدخل القومي الأقصى فيما عدا المبادئ التي تعتبر في وقت ما  
متعارضة مع الدخل القومي الأقصى ، وهي الرغبة في جمع الثروة من  
جانب الفرد ، ومن جانب مصالح جماعة ما ، ولكي يسير البحث صحيحا  
يجب ان نبحت في الآثار كلها التي تترتب من الصالح القومي على الميادين  
الآخرين وعلى قطاع التنافس وقطاع التكوينات الاحتكارية ، ودافع

وللكشف عن السلوك الجماعى للطبقات الاجتماعية التى شكلها القانون والعادات والنظم فى أشكال معينة القصد منها حماية مصالحها من مصالح غيرها من الجماعات الا أن آدم سمث تحدث عن تأمر أصحاب الأعمال ضد العمال ، ونستطيع أن تبين ذلك فى كتابات رود بيرتوس وماركس وغيرهما .

أما القطاع الثالث فقد أغفل اغفالا تاما من المدرستين الكلاسيكية والاشتراكية فحلل ماركس « قوانين الانتاج الرأسمالى » ورفض أن يخضع للتحليل العلمى شيئا لم يكن يوجد ، ولم تظهر له قوانين بعد ، واعتبر كل البحوث التى تجرى عن اقتصاد مخطط عملا سابقا لأوانه وانه لا يقوم على أساس علمى ، وكان على حق فى ذلك ، الا أنه حين تولى أتباعه الحكم فى روسيا لم يكن عندهم ما يعتمدون عليه من طرق فنية أو مادية ، وكان عليهم أن يتلمسوا طريقهم فى الظلام دون أن يتوافر لهم استعداد ما ، ولجأوا الى « التجربة » على أنها أصلح معلم سترشدون به ، ونحن مع تسليمنا بأنها أصلح معلم ، نسلم كذلك فداحة تكلفتها ، والواقع أن روسيا لم تظهر فيها النظرية الاقتصادية الا ظهورا بسيطا ولا يزال قطاع التخطيط فيها غريبا عن الدراسات الاقتصادية .

وفى نفس الوقت زادت الحاجة الى التوسع فى دراسة هذا القطاع فأمانا اليوم عدد من الاقتصاديات المخططة تختلف ألوانها ، كما تختلف نظمها الهيكلية ، ما بين ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، وبين ملكية الدولة لها ، وتقف بريطانيا على بر التخطيط ، باقتصاد نصف مخطط ، وان ظلت فيها السيادة للصناعة الخاصة ، وظل الاحترام الكامل لحقوق الافراد ، وعلى البر الآخر تقف روسيا السوفيتية باقتصاد كامل التخطيط ، حل فيه التعارض بين مصالح الافراد ومصالح الجماعة حلا من جانب واحد باهمال حقوق الافراد ، وفيما بين هذين الطرفين تقوم عدة أنماط من التخطيط تتمثل فى فرنسا فى الغرب ،

الدخل القومى الأقصى فى صراحة مع رغبات الفرد ورغبات الجماعة  
المصرى فى جمع الثروة ، والتي تفوق هذا الدافع .  
وليس هناك جزء فى الحياة الاقتصادية لا يعمل فيه دافع المصلحة  
القومية عمله ، الا أن بعض الاجزاء يتصل بالدافع أكثر من البعض الآخر  
أما الاجزاء التى يعمل فيها الدافع بقوة كبيرة فهى ما يمكن أن نسميها  
العوامل الاستراتيجية فى الاقتصاد ، وهنا يعتبر المصالح القومى مباشرة  
لأقوى السلطات .

والاتجاه الحديث هو الحد من قطاع التنافس والتوسع فى القطاعين  
الآخرين على أن يكون القطاع الثانى فى خدمة خطة عن طريق وجوه  
الرقابة العامة ؛ ويتميز الاقتصاد المخطط قبل كل شيء بالتوسع فى الأطار  
الاقتصادى العام الذى يتحرك فيه القطاعان الآخران ، ولهما الحرية فى  
التحرك فى الاتجاهات التى تمشى مع الاحتياجات المتزايدة للخطة التى  
تهدف أساسا الى التوسع والتحسين ، والا فانهما يخضعان لجهاز الخطة .

ولقد درس القطاعان الأولان دراسة وافية ، وتعرضا لاختبارات  
كثيرة ، فوُضِعَ قطاع السوق الحرة لدراسات استمرت مائة وسبعين سنة ؛  
فى عصر الاحتكار من أيام ماركس ؛ وفى السنوات الأخيرة بصفة خاصة  
أما القطاع الثالث فلا يعرف عنه الا القليل ؛ اذ انه لم يكن موضع دراسة الا  
فى الأيام الأخيرة ؛ وبالتحديد فى السنوات العشر الأخيرة .

وتحول الاهتمام الاول من جانب رجال الاقتصاد الى هذا القطاع  
الثالث أى الى دراسة الترتيبات التى وضعت لتحقيق الأهداف القومية ؛  
والحد الأقصى للدخل بصفة أولى ؛ لان الأهداف الأخرى انما تعتمد فى  
تحقيقها على الحد الأقصى كاتمة ما كانت .

ولا أقول ان قوانين النظم الاقتصادية ؛ كما وضعها رجال الاقتصاد  
الكلاسيكيون ؛ أصبحت غير ذات موضوع أو عبارة أخرى باطلة فى  
اقتصادنا الحاضر . ولكننى أقول ان صلاحيتها أصبحت مقصورة على قطاع  
واحد من الاقتصاد القومى ؛ وأصبح هذا القطاع متداعيا الآن ؛ ونقول  
القول نفسه عن قوانين الاقتصاد الاحتكارى .



الذى تحكم فيه نظم التنافس بين الجماعات والصراع بين الطبقات. وقوى القطاع الثالث التى سارت الى المقدمة مكاملة للقوى الاخرى ، وهى تعمل فى مجال يتسع فى سرعة زائدة ، لذلك ففى المعين الاقتصادى للقوى تبرز القوى الاخيرة بمؤثر مرتفع .

ولنفرض على سبيل التوضيح أن نسبة القطاع التنافسى فى الاقتصاد البريطانى فى منتصف القرن التاسع عشر كان ٩٠ فى المائة من جملة الاقتصاد أى أن ٩٠ من جملة الدخل تحصل فى ظل ظروف التنافس ، والعشرة فى المائة الباقية فى ظل ظروف احتكارية ، على حين أنه لم يكن هناك جهاز تخطيط لرسم خطة الوصول بالدخل الى حده الأقصى ، فمؤشر القطاع الاول هنا يكون قد هبط الآن هبوطا كبيرا ، أما القطاعان الآخران فقد زادا زيادة كبيرة ولا سيما القطاع الثالث .

ويجب أن يتنبه القارىء الى أن القطاعات ليست بميادين مغلقة ، وانما هى ميادين غامضة تعمل فيها القوى التى وضعناها ، فان فى الحياة الواقعية تعمل قوى التنافس وقوى الاحتكار وقوى الرقابة الاشتراكية دائما على أن يصحح بعضها البعض ، عن طريق التصارع تارة وعن طريق التعاون تارة ؛ وعن طريق جاد أحد القطاعات تارة أخرى ، وكل ظاهرة اقتصادية حقيقية هى نتيجة لهذه المجموعات الثلاث من القوى .

## تغير الهيكل واستقراره

من الصعب أن نقارن بين الهياكل الاقتصادية في أثناء سير كل منها، وأن نصدر حكماً عن كفايتها النسبية ومصطلح الهيكل الاقتصادي في نظام الاقتصادى تعبير بالغ التعقيد ، فهو يربط عناصر التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، والوسائل الفنية الصناعية وقواعد السلوك الاقتصادى ، ويمكن القول بصفة عامة ان التنظيم الاجتماعى والاقتصادى فى المصور الوسطى يمثل فى النقابات والاتحادات العمالية التى كانت تسير على هدى الآراء التقليدية عن توزيع العدالة : عدالة السعر وعدالة الأجر ، وكان التنظيم فى عصر التجارين يمثل فى الصناعات بمعناها الاصيل ، وفى الشركات الاحتكارية وقوانين الدولة مسترشدة بفكرة التوازن التجارى المناسب . أما فى عصر الحرية فتتمثل فى المشروعات الخاصة فى الاقتصاد الحر الذى أصبح احتكارياً بالغا فى الاحتكارية بعد ذلك على أى حال : أما فى الاقتصاد المخطط فيتمثل فى أشكال جديدة من الملكية تتركز ادارتها فى مجالس التخطيط مسترشدة بفكرة الدخل القومى الاقصى وتوزيعه توزيعاً عادلاً .

وكانت الوسائل الفنية فى كل هذه المراحل مختلفة فكانت طاحونة الهواء ثم طاحونة الماء هما الأداة الفنية لطحن القمح فى العصور الوسطى ، ثم حدث تقدم فى تقسيم العمل فى أوائل عصر الصناعات تحت اشراف نظام التجارين وكانت الثورة الصناعية الأولى هى نقطة البدء فى الاقتصاد الحر كما كانت الثورة الصناعية الثانية فى عصرنا الحاضر بمالها الضخم فى تطبيق البحث العلمى ووسائله الفنية الجديدة . فى الاشراف المركزى نقطة البدء فى الاقتصاد المخطط ، وكانت قواعد السلوك الاقتصادى فى مجتمع القرون الوسطى هى الرغبة التقليدية فى الوفاء بحاجات مستويات المعيشة التقليدية فى مختلف الولايات ، وفى

عصر التجارين كانت هذه القواعد تمثل في محاولة الحصول على أكبر هوة عن طريق الثروة القومية ، أما الاقتصاد الحر فكانت تحكمه الرغبة في أرباح دفترية بحتة ، وفي الاقتصاد المخطط يظهر دافع جديد الى جانب الدوافع القديمة لم تتبين صورته بعد ، هو زيادة الدخل القومي الى أقصى حد ممكن

والتحول من نظام الى نظام ليس أمرا سهلا ، فلا يمكن القول بأن نظاما تغير الى نظام آخر في بلد ما في فترة بذاتها ، فقد حدثت التغييرات الهيكلية من تجمع فروق صغيرة متعددة في النمط الهيكلي حتى أصبح بعد فترة ما صورة جديدة جدا ، وأظهر مانري هذه الفروق في الفكر الاقتصادي ذاته ، فالفكر هو رائد التغيير وخير تعبير عنه .

ولكن هل نستطيع القول اذا بان الهيكل الجديد أفضل من القديم من حيث صور كفايته ؟ ان الاجابة تكون بالاجاب حيث يتوافر التقدم الفنى الذى يعتبر العامل المحرك الاول نحو التغيير ، وان كانت العوامل الاخرى وبخاصة التنظيم الاجتماعى والاقتصادى تلعب دورها كذلك ، وكل مايمكن قوله من الناحية التاريخية أنه اذا كانت دولة ذات هيكل اقتصادى قائم على اسس العصور الوسطى تنافس أو تحارب دولة ذات هيكل من عصر التجارة ، فإن الأولى لاتصمد للثانية ، وفي حروب القرن الثامن عشر أمثلة كثيرة لسيادة روسيا ذات هيكل التجارين على جاراتها ، كما انتصرت الثورة الفرنسية على دول نظام التجارين ، وكما انتصر الاقتصاد الحر في انجلترا على اقتصاد التجارين في الدول الاخرى .

وفي الحكم على كفاية الأنظمة المختلفة يجب أن نشارن بين نظرياتها في أكما أنماطها في طور التكوين ، أما في واقع الحياة فالخيار في الحقيقة لايقوم بين نظامين بل بين أنظمة عتيقة بالية ونظام جديد في طور تكوينه ؛ فنظام النقابات المهنية في انجلترا أو فرنسا في القرن الخامس عشر بكل ماتوافر له من خبرة احتكارية وحقوق واسعة لم تكن له الكفاية التى بلغت قوتها في القرن الثالث عشر أو حول ذلك ،

ونظام التجارين في أحسن أطوار تكوينه وأكثرها حيوية أصبح قديماً  
باليا في غرب أوروبا في القرن الثامن عشر ، وصار عقبة في طريق التقدم  
والتطور ، وكان الاقتصاد الحر في فترة ما بين الحربين العالميتين على  
الرغم مما كان فيه من بطالة كبيرة وقدر هائل من العتاد غير المستعمل  
ومن الخبرة الاحتكارية عند رأس المال والعمل على السواء ، وعلى  
الرغم من النظم المقيدة للإنتاج ، كان يكشف بدرجة كبيرة عن ضياع  
الموارد القومية في القرن التاسع عشر .

وتواجه دول العالم مشكلة رئيسية هي : هل الاقتصاد المخطط  
أكفاً من الاقتصاد الحر في صورته الحاضرة ؟ وهذه نقطة حاسمة في  
المنهج التاريخي لمشكلة بقاء الدولة ، ولاشك أن المجتمع كالجسم  
تعمل فيه أجهزة التطور أو مبدأ الاختيار ، ولكن بطريقته الخاصة .

ويمكن الحصول على نمط اجتماعي من استعراض العلاقة  
(١) بين الفرد والمجتمع و (٢) بين مختلف المجتمعات في جميع الشعوب  
و (٣) بين المجتمع وظروف البيئة ، على حين أن الاختيار القومي يحدث  
أولاً في التصارع على البقاء في مجتمع أندول ككل ، ويعمل جهاز  
التطور في المجتمعات لا عن طريق قوة الإنتاج ولكن عن طريق قوى  
الإنسان الخلاقة إلى جانب التصارع على البقاء في إطار الحياة الدولية ،  
وحسن الاختيار أو سوء الاختيار للنمط الاجتماعي في الحياة الدولية  
مجتمعة هو الذي يحدد الاختيار الطبيعي للتنظيمات الاقتصادية .

فاذا سلمنا بما يقال من أن الاقتصاد المخطط أكثر كفاية وإنتاج  
من الاقتصاد الاحتكاري الحر الموجود الآن من ناحيتي الدفاع والرخاء  
(الدخل القومي) أصدرنا حكم الإعدام على النظام الآخر ، إذ أن  
الأمة التي تؤيد هذا النظام الآخر تكون قد أساءت الاختيار بين  
استعراض القوى الدولية .

وامتياز الوسائل الفنية في التخطيط على الاقتصاد الاحتكاري

الحر لاشك في صحته من ناحية ، فهو يحقق الاستخدام الكامل للموارد القومية بما فيها القوى البشرية . وهذا التحقق يعنى زيادة الدخل القومي ، ولكن مسألة ما إذا كان التخطيط يمكن أن يحقق إنتاجية صناعية أعلى ، كان الجواب عليها بالنفى حتى وقت قريب . ولكننا رأينا في التخطيط للحرب في الولايات المتحدة ، وفي انجلترا ، وفي التخطيط للمسلم في بعض البلاد الأوروبية أمثلة كثيرة لارتفاع الكفاية ارتفاعا ملحوظا ، ونستطيع أن نثبت بالتحليل أن التخطيط لا يعنى بالضرورة الهبوط بالكفاية ، وقيمة الأصالة والعمل الحر عظيمة دون شك ، ولكن يمكن زيادته بالربط بينه وبين الاصلالة العامة والعمل انحر العام وبين الوسائل الفنية للاستثمار الضخم والمستمرات الضخمة وتجميع المعرفة الفنية والربط بين الصناعات وتنسيق جهودها وبالقيادة والارشاد والنصيحة من جانب السلطات العامة .

وخطأ بالطبع ان نعتقد أن الوسائل الفنية في التخطيط هي كل ما يهم في هذا الامر وأنه لكي نقيّد من هذه الوسائل الفنية فائدة ذات قيمة يكفي أن نجد الطريق الصحيح للتنمية والتقدم ، فإذا اتاح لدولة أن تختار بين تخطيط زيادة المواد الخام ، أو بين زيادة مقدراتها من المخترعات والاستكشافات الفنية أو بين زيادة الحماية للاستقرار الداخلي والامن القومي أو بين زيادة تكوين رأس المال أو بين ارتفاع نسبة التعليم والخبرة والمهارة ، أو بين اتفاقات تجارية مجزية ، أو بين وجود أسواق عالمية كبيرة أمام تجارتها ، فإن تحديد الاختيار سيكون مستحيلا ، وستجد نفسها في نهاية الامر وقد وقع اختيارها على المواد الخام ورأس المال والوسائل الفنية والسوق .

وتبقى الحقيقة في ذاتها ، وهي أن الوسائل الفنية للتخطيط تشتد الحاجة إليها كلما كثرت متاعب الاقتصاد القومي ، وأنه لا بد من بذل جهد جبار للتغلب على هذه المتاعب وتعديل الأوضاع تعدّلا واعيا ، أما هذه الوسائل فتقل الحاجة إليها في البلاد ذات الصناعة

الكبيرة عن حاجة البلاد ذات الدخل المنخفض ، فالوسائل الفنية للتخطيط التي تخدم الطبقات القليلة الدخل التي تعمل يدها ظروف الاقتصاد الحر في الاقتصاد الداخلى ، تخدم كذلك البلاد القليلة الدخل ، والتي يعمل يدها نظام الاقتصاد الحر بين الدول ، والوسائل الفنية هي في الواقع استكمال للوسائل الفنية الصناعية الحديثة ، وهي داخلة في الثورة الصناعية الثانية ، كما كان نظام الاقتصاد الحر داخلا في نطاق الثورة الصناعية الأولى .

## المناصر العضوية والمعنوية

### في الاقتصاد القومي

يبرز عصر التخطيط في الدور الذي يلعبه عنصر الخلق أو تشكيل الاقتصاد القومي تشكيلا جديدا هادفا ، غير أنه من الخطأ أن ننظر الى الاقتصاد القومي على أنه مجرد شيء « مصنوع » كبناء أو آلة ، اذ أن الاقتصاد القومي كائن حي كالانسان نفسه لانه يتكون من كائنات حية ، وليس هناك تباين بين ابراز الجزء الهادف في الاقتصاد القومي الذي يدخله عليه التخطيط ، وبين الجزء العضوي المفروض على نسيج الحياة الاجتماعية . ويجب ألا يغرب عن بالنا قط جانب الحياة الاجتماعية المقابلان لجانبى شخصية الانسان . وصدق بيرجسون حين قال : « ان معنى الانسان يتمثل في قدرته على الابتكار المادى . والمعنوى ، فهو من الناحية المادية صانع الأشياء ، وهو من الناحية المعنوية صانع نفسه ، فتمريضا للانسان هو أنه صانع نفسه » .

والانسان مخلوق ، ولكنه يصنع نفسه كذلك ، ويصدق القول . نفسه على المجتمع الذى هو الى حد كبير من نتاج صنع نفسه ، وهو كذلك نتاج خلق عضو ، والاقتصاد القومي شيء أكثر من عدد من القواعد والأنشطة ربط بعضها مع بعض ، وأحييت بحدود من العادات ، ولكن الاقتصاد ماسمى بحق « الحياة الاقتصادية » اذ أن عمله وتقدمه انما يرجع الى جهودنا وعرقنا ويشغل جزءا من حياتنا ، كما أن تقدمه هو جزء من تقدمنا ونتيجة للتطور فى أوساطنا .

والمجتمع البشرى وحدة عضوية ، لأنه يتكون من رجال ونساء وأطفال بكل خواصهم البيولوجية ، وهو يعرض رسما حيا وان كان الرسم يتغير بتغير فترات التاريخ ، وهو يشكل الفرد الذى

يولد في المجتمع أو يقبل فيه طبقاً لنمط معين ، والمجتمع رابطة وظيفية لأجزائه معدلة حسب حاجته ، والتشابه بين أجزائه ليس تشابكاً ميكانيكياً ، ولكنه تشابه عضوي بمعنى التداخل الوعي المتبادل ، ولأن التغير في قطاع يصحبه تغيرات في الوقت نفسه في قطاعات أخرى ، وهذه التغيرات يدعم بعضها بعضاً ؛ ولها صفة وظيفية كبيرة ؛ فهي عمليّة مرتبطة ذات ظواهر متوازية •

وحين ندرس التغير في الهيكل النقدي والمالي أو التجارة الخارجية أو في هيكل الأسعار والأجور أو في التنظيم الصناعي ، نجد أن التغيرات ليست نتيجة سبب واحد ، بل نتيجة نمو عضوي أو فناء عضوي أو تطور عضوي •

ونرى في الاقتصاد القومي خواص الحكم الذاتي والتوالد التلقائي ، وتوازنا حيا يميل الى تعويض أي نقص في تدفق الطاقة البشرية ، على العكس من الآلات التي تمكس توازنا ثابتا يكرر نفسه ، وهو دائما يوائم فيما بينه وبين البيئة والأرض والماء والموارد الطبيعية والحياة الدولية كذلك ، وهو يبين النمو والتطور عند دخوله في اختبار الخلود والتقدم الذي يجري عليه في تجربة الطبيعة الكبرى •

وتقوى التطورات الحديثة العناصر العضوية في المجتمع الانساني بشكل ما ، فالتكامل في الاقتصاد القومي يتزايد باستمرار ، والسبب في ذلك راجع الى عوامل عدة ، بعضها فني ، وبعضها سياسي ، وبعضها معنوي في طبيعته •

فالزيادة الضخمة في وسائل المواصلات وأسلاك الكهرباء ومحطاتها ، والبنوك والتأمين والخدمات ، تحفز كلها الى عملية التكامل ؛ يأتي بعد ذلك النمو الضخم في الوحدات الوظيفية للإنتاج ؛ وفي المصانع والمعامل فيلتحق بالعمل مئات الألوف من البشر ، يجعلون من كل منها كيانا أكبر ، وثمة عامل آخر من عوامل التكامل



هو ذلك التطور الكبير في الرقابة الاجتماعية ، والرقابة على عقول الناس بالاذاعة والكتب والجرائد والسينما والخدمات الجديدة .

ويجب أن ندخل في حسابنا كذلك التطورات النفسية والسياسية ، فالحروب والطوارئ تزيد من تقارب الناس بعضهم من بعض ، ويزيد في نفس التطور ظهور الرجل الاجتماعي والسياسي الذي يستبدل سعادته عن طريق تملك الأشياء بسعادته عن طريق المساهمة في الحياة القومية .

ولكن المجتمع الانساني لا يقتصر على العناصر الميكانيكية والعضوية ، بل يضم عنصرا معنويا كذلك ، حتى قيل عنه ، انه جسم معنوى ، قواعده فيم اجتماعية وأدبية وجمالية وعلمية ذات أهمية كبيرة في تشكيل النمط الاجتماعي والاقتصادى وفي تشغيل الاختيار الطبيعى في المجتمعات البشرية ، فكما أن المجتمع من ناحيته نتيجة للخلق ، فهو كذلك نتيجة عوامل معنوية ، وهذه العوامل المعنوية تعمل في عصر التخطيط بقوة متزايدة .

ان تعريف المجتمع الانساني بأنه جسم عضوى أو آلة أو جسم معنوى انما تعبر كلها عن بعض مظهره ، وهى تعاريف يكمل بعضها بعضها دون تعارض ، ويجب أن نذكر هذه المظاهر الثلاثة عند معالجتنا للمشاكل الاجتماعية .

وأى خطة يضمها المخطط لابد أن تؤول الى الفشل اذا هى تعارضت مع القوى العضوية والمعنوية في الأمة ، والشأن نفسه فى أى تنظيم نظرى مهما بلغت كفايته .

## العوامل الجغرافية في الاقتصاد القومى

تعتبر العوامل الجغرافية بياذات اقتصادية لانتغير ، لأنها من وحى السماء ، ولم تفكر قط فى السيطرة عليها أو ادخالها فى الحساب عند اعداد كشف الأرباح والخسائر فى النشاط الاقتصادى ، ولكن النهج العام للاقتصاد القومى الذى تفرضه الوسائل الفنية للتخطيط القومى ينهنا الى أن النشاط الاقتصادى يجب ألا يقاس بما يحقق من مزايا فحسب ، بل بما يخلف من آثار على العوامل الجغرافية كذلك ، وجغرافية الدولة تشبه وطن الفرد ، فوطن الفرد يؤثر فى حياته وعمله ، وفى الوقت نفسه فإن طرق عمله وحياته تؤثر فى وطنه وتغير من نمطه .

وتلعب الرقابة المكانية للاستثمار دورا هاما فى التخطيط ، إذ أن التخطيط الطويل المدى انما ينظر اليه أولا على أنه تنظيم فى المكان ، وفى توزيع مساحة على مناطق للاستثمار ، وللتخطيط قاعدة جغرافية قوية ، والوعى المكاني ، ولاسيما الوعى الاقليمى من أبرز مظاهر عصرنا الحاضر ، وكلما « انكمش » المكان كلما دخلنا فى بوتقة الاقتصاد العالمى ، غير أنه كلما اندمجنا فى تلك الوحدة الضخمة كلما تاقت نفوسنا الى الاحتفاظ بفرديتنا وشخصيتنا المحلية ، وهناك تعارض ظاهر ، ولكنه غير حقيقى بين النظرتين : النظرة المحلية ، وهناك الدولية ، والحقيقة أنهما تكمل احدهما الاخرى ، وهما لازمتان لاجداث التطور الكامل محليا وعالميا ، وكلاهما رقيب ضرورى على الآخر .

ويمثل الوعى الاقليمى فى الايمان بأن الجماعة التى تعيش فى

اقليم بذاته فانها تتبع هذا الاقليم وهى لذلك تستطيع أن ترقى فيه وان ترقى به ، وأن نشاط الانسان يجب أن يرتبط بالمظاهر الخاصة بيئته ؛ وان كل اقليم بما يضم من ظروف جوية وتربة ونبات وسكان وصناعات وأعمال ، له شخصيته التى ينفرد بها والتى يجب أن ترقى وتنمى ، وقد ساعد على ظهور الوعى الاقليمى وقوته نقص التوازن والبؤس فى بعض المناطق نتيجة التركيز الصناعى وشدة الزحام ، وهذا الشعور الاقليمى الجديد يساعد على نشر فكرة التخطيط التى تبشر باعادة بناء الاقليم بناء قويا جديدا .

وبيئتنا الجغرافية دائمة التغير ، وان كان التغير فى ببطء ، ولكنه تغير الى أفضل ، وتغيرها يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه بحيث يحقق النمط الذى نريده من بيئة تناسب أن يعيش فيها الانسان ويعمل .

وهناك خمسة فروع للجغرافيا تتكون منها طبيعتنا الجغرافية ، وكلها تتأثر الى حد ما بمدى نشاطنا .

(١) الجغرافيا الطبيعية ، وهى تبدو فى ظاهرها بمعزل عن الانسان ، ولكنها ، جزئيا ، تاج التنمية الاقتصادية فى ناحية من نواحيها ، ويكفى أن نذكر قليلا من التغيرات التى تحدث كازالة النبات أو اجهاد التربة أو أعمال الري الكبرى للتغلب على العيوب المناخية ، أو التغير فى توزيع نوع التربة وتركيبها بالزراعة أو التغير فى منابع البترول أو المناجم بالتعدين والصناعة .

(٢) والجغرافيا البيولوجية ( توزيع النبات والحيوان ) ، وهذا النوع يتأثر بنشاطنا الاقتصادى بدرجة أكبر ، إذ أن التغير فى هذا المجال يتوقف على زراعة النسات وتربية الحيوان وفلاحة البساتين وصيد الأسماك والحيوان .

(٣) والجغرافيا البشرية ( عدد السكان وتوزيعهم وأجناسهم من

ذكر أو أنشأ وأعمارهم ومهاراتهم والمستوى الصحي والتعليمي لكل دولة ) ، وهذا الفرع ناشئ عن عدد من العوامل منها نشاطنا الاقتصادي والسياسي والثقافي ، ومنها الحروب والهجرة وتوزيع الدخل ، وقد نشأ كيف تؤثر في الجغرافية البشرية من نواح عدة ، ونشاطنا الاقتصادي انما نحكم عليه أولا بمدى تأثيره في السكان .

(٤) والجغرافيا السياسية ، وهي فرع يشمل الحدود والكيان والاقسام الادارية في الدولة ، ونسيج اقتصادنا القومي يتأثر الى حد كبير باحتياجات الدفاع وبحجم الاقتصاد ؛ ومن الناحية الأخرى- فللنشاط الاقتصادي أثر مباشر على الجغرافية السياسية ، وعلى النفوذ السياسي في سير الاقتصاد القومي ، ويجب أن نذكر هذا الأثر وأن ندخله في حسابنا عند بيان الارباح والخائر في اقتصادنا القومي .

(٥) والجغرافيا الاقتصادية فرع تحددته شبكة الطرق والسكك الحديدية والقنوات والمطارات والموانئ ؛ وسط توطين الصناعات ؛ ونمط حجم المصانع والمعامل والمزارع ، واقامة المدن والقرى ، وهي قبل كل شيء نتيجة الاستثمار والعمالة .

وهذه الفروع كلها تمثل البيئة الجغرافية التي تعيش فيها الدولة ، ويمكن أن تسمى بالوطن القومي ، وهي تكشف عن شبكة من العوامل المتداخلة بعضها في بعض ، وهي الأرض التي يخطط عليها الاقتصاد القومي للدولة ، وقد عولج الاقتصاد القومي هنا بمزمل عنها ، ودون أن ندخل في حسابنا أثرها على الوطن القومي ، فنشاط الزراعة وقطع الغابات حدث دون تفكير في أثر ذلك على الجغرافية الطبيعية أو الحيوية أو البشرية أو السياسية ، وأقيمت الصناعات في مكان بذاته دون تفكير في الاحتفاظ بالتوازن الاقليمي ، ودون دراسة لاحتياجات الدفاع ؛ ويمكن أن يقال هذا القول نفسه عن نمط

حجم المصانع والمعامل التي أخذت شكلها تقليدا للمصانع الكبرى ؛  
دون تقدير للأثر ذلك على صالح الدولة ككل ، أو على الجغرافية  
البشرية ، ولم تكن هناك علاقة بين توزيع الدخل وبين الصحة  
ومستويات التغذية .

والنهج الجغرافي الشامل للاقتصاد القومي يميل الى تقويم  
النشاط البشرى لا من ناحية مزاياه فحسب ، بل من حيث أثره الكامل  
على الجغرافية القومية كلها : أى على جمالها وتناسقها وتكاملها ؛  
ورفاهيتها ، وتوافر الأمن لسكانها جميعا .

## الحركات الدائرية

فكرة الحركات الدائرية في الاقتصاد القومي فكرة قديمة نفذت اليه أولا من ميدان علم الحياة ، ونالت الفكرة تقديرا كبيرا في الفكر الفيزيوقراطي وبخاصة في دورة صافي الانتاج كما تمثله بصورة الاقتصادية ، فهي تبين كيف أن صافي انتاج الفلاحين يعمل دورة كاملة في عملية التوزيع بين الطبقات الثلاث لتعود الى الفلاحين أنفسهم كحركة ادم من القلب واليه ؟ وقد رحب الفيزيوقراطيون بالفكرة على أنها أعظم كشف لأن عصرهم لا يماثله الا لفكرة استعمال النقود واختراع الطباعة .

وفي الفكر الفيزيوقراطي تصوير آخر لهذه الحركات الدائرية جاءت في كتابات ديون دى سور ( ١٧٣٩ - ١٨١٧ ) فهو يقول : « لا شيء » يبقى وحده بل يجب أن تتماسك كل شيء بغيره في ميدان الثورة والسكان والثقافة (١) .

واقترح سيسوندد حركة دائرية أخرى بين الدخل السنوي والاتفاق السنوي ، لاقتناعه بأن الدخل القومي في سنة ما يحدد الاتفاق القومي في السنة التالية ، فالدخل السنوي ينفق ويجب أن يكون الاتفاق دائما من الحجم بحيث يمتص دخل السنة كلها ، فالدخل يتدفق في الاتفاق ، والاتفاق يصب في الدخل .

ورأى ماركس الحركات الدائرية في عملية تداول السلع ، ومعادلتها س ( سلعة ) - ن ( نقد ) - س ( سلعة ) ، أو ن ( نقد ) - س ( سلعة ) - ن ( نقد ) هي دوائر - وقد تصور أن المعادلة

---

(١) من الثروة تنبثق الثقافة ، والثقافة تزيد من الثروة ، وهذه الزيادة في الثروة تزيد من عدد السكان ، وزيادة السكان تحفظ قيمة الثروة ذاتها ( ١٧٧١ )

الأخيرة حلزونية إذ أن النقد يستبدل بالسلع للحصول على مزيد من النقد ؛ ومنه يثار سؤال ذو قيمة أساسية هو : من أين تأتي زيادة النقد ؟ ومعادلته عن التولد البسيط الذى يتوالد فيه رأس المال من جملة الدخل ويستهلك الباقي كمثل آخر للدائرة الكاملة بين رأس المال والدخل ؟

وثمة مثال آخر للحركة الدائرية ينشئ في قوة العمل والدخل وقوة العمل ، فقوة العمل تولد الدخل الذى يتحول بطريق الاستهلاك الى قوة عمل أخرى •

وهكذا نرى أن كل عملية من عمليات الدخل والاتفاق ، والانتاج والاستهلاك ورأس المال والدخل والعمل والدخل ، والسلع والنقد ، والاستثمار والادخار ، عملية دائرية تستغرق فترة متفاوتة ، وتزواج مع الأخرى . وتتداخل فيها ، والعملية الاقتصادية بالغة التعقيد بسبب هذه الحركات الدائرية التى يدخل بعضها فى بعض والتي هى دائمة التغير والتحول •

وبعضها يستمر فترة طويلة ، والبعض الآخر يتم في الوقت نفسه ، فدورة الدخل والاتفاق هى من ناحيتها الفردية تتابع ، ومن ناحيتها لاجتماعية عملية تتم في وقت واحد ، فالدورة من احدى ناحيتها دخل ومن الناحية الأخرى اتفاق . ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى يعتبر الدخل مساويا للاتفاق ، والاتفاق مساويا للدخل ، ولا نقول ان الدخل القومى يحدد الاتفاق أو ان الاتفاق يحدد الدخل لأنهما متساويان ، ولكننا نقول : ان اتفاق جماعة من الناس ينشأ عنه دخل لجماعة آخرين •

والحركة الدائرية للانتاج والاستهلاك فى مظهرها الفردى تتابع ، ولكنها فى مظهرها الاجتماعى تتم في وقت واحد ، والأمر نفسه بالنسبة للخدمات ، فالسلع تنتج وتستهلك فى وقت واحد ، والخدمات الصحية أو التعليمية أو الترفيهية تستهلك فى اللحظة التى تنتج فيها ،

وهي تصب في الدخل والاتفاق في اللحظة ذاتها ، ويمكن أن نحسب الاتفاق على الخدمات الصحية جزءا من الدخل القومي في الفترة ذاتها.

وتنقسم الحركات الدائرية درجتين : دوائر وتموجات ، مع تغير قوتها وقيمتها ، أو أشكال مقفلة ، وهنا يقع الفرق بين العمليات الثابتة والعمليات المتحركة ، فالعملية الثابتة دائرة أو شكل مقفل ، على حين أن تقلبات دورة العمل أو الحركات الموسمية مثلا تمثل تموجات ذات قوة متغيرة على طرقات متباعدة ، فالحياة الاقتصادية سلسلة من الحركات تقوم بها في وقت واحد كل الاجزاء التي يتكون منها الاقتصاد القومي .

وتشجع نظرية الدخل القومي على دراسة الحركات الدائرية لأنها نظرية عملية استخدام الثروة والعمل في صورة دائرية أو حلزونية ، فالدخل القومي الذي يأتي من رأس المال والعمل يتحول مرة أخرى الى رأس مال وعمل ، ويستخدم جزء من رأس المال القومي ، وهو قيمته السنوية ويحل محله الاستهلاك ، ويمكن زيادته بزيادة السكان وكمايتهم ، وهذه بدورها تزيد بزيادة الاتفاق على خدمات التعليم والتدريب والصحة ، واستخدام جزء من رأس المال القومي في أغراض زيادة الكفاية والرخاء لا يعنى انقاص الثروة ، بل يعنى تحويل العوامل المادية الى عوامل بشرية للإنتاج .

ولا تزال الحركات الدائرية تذخر دراستها بالكنوز ، وكثير من نواحي الغموض التي تغشى الحياة الاقتصادية يمكن ازالتها اذا تقدمت الدراسة في هذا الميدان .



## التمييز النوعي

التمييز بين السلع والخدمات أو بين الصناعات على أساس ، من صفاتها الطبيعية أو الفنية أو الترفيهية ، لم يكن مما يسلم به رجال الاقتصاد الحر على اعتبار أن هذا يفتح المجال للحكم الفني والأخلاقي وهو أمر خارج عن دائرة الاقتصاد ، فالزيادة في إنتاج أو استهلاك السلع التي تضر بالكفاية أو بالعملة ومن ثم بالدخل القومي قد عولجت بالطريقة نفسها التي تعالج بها السلع التي ترتفع بهذه العوامل جميعا ، مادامت تؤدي إلى جمع المال والربح . فالزيادة في إنتاج ( واستهلاك ) عقار مفيد يكلف مثلاً ثلاثمائة ألف دولار قد يزيد الدخل القومي بإفاد حياة الكثيرين أو تحسين صحتهم وكفايتهم ، على حين أن زيادة الإنتاج ( والاستهلاك ) في عقاقير أو مشروبات روحية ضارة قد تؤدي إلى خسارة في الدخل القومي بما تسببه من حوادث أو نقص في العمل أو الكفاية ؟ ومع ذلك فالزيادتان كلتاهما عولجتا بالطريقة نفسها من جانب رجال الاقتصاد ، وردوا على كل اعتراض بقولهم : « اننا في مجال الاقتصاد ليس من شأننا أن نبحث في النواحي الخلقية » ولكي يؤكدوا شعورهم بالحياد غيروا كلمة « المنفعة » بكلمة « التفضيل » على أساس اختيار الفرد .

واهتم رجال الاقتصاد الحر من بادئ الأمر بحجم الكميات وربطوها حسب مظهرها المالى كالاستثمار والادخار والاستهلاك والإنتاج والصادرات والواردات والعبالة والعائد الجدى في المرافق والأرباح ، ولم يهتموا بالتغيرات التي تطرأ على تركيب هذه الكميات من ناحية صفاتها الفنية والترفيهية .

أما في عصر التخطيط فستقوم هذه الصفات بدور أهم من

دورها السابق ؟ وبموجبها ستوضع الرقابة العامة ؟ والاخيار بين شاط ونشاط آخر كان يقوم على أساس منفعة الحديدية أو الربح فيه وسيصحح الاختيار العام الذي سيقم وزنا كبيرا لاثره على الكفاية والمصلحة العامة والعمالة ، ومن المسلم به أن مبدأ الاختيار سيقوم بدور أكبر في البلاد القليلة الدخل ؟ وذلك بوضع خطط شديدة في حالات النقص أكبر منه في البلاد المرتفعة الدخل الكاملة التجهيز .

وقد يكون للاستثمار بنفس الحجم في الكماليات أو مصانع الذخيرة أو المواصلات والنقل أو الكهرباء أو الغاز ، نفس الكفاية الحديدية لرأس المال ؟ وتؤدي الى العائد نفسه في الربح ؟ على جن أنه يؤدي الى نتائج مختلفة في الدخل القومي نتيجة صفات فنية محدودة ، ثم ان أثر هذه على العمالة والصالح العام والكفاية سواء في المدى القصير أو الطويل قد يختلف نتيجة الصناعات المختلفة الداخلة فيه . وهو اعتبار ليس له صلة بالكفاية الحديدية لرأس المال .

وآثار زيادة الواردات على الدخل القومي الحقيقي مستوقف على الصفات الطبيعية للسلع المستوردة أكثر مما تتوقف على أى عامل آخر ، وستختلف تلك الآثار تبعاً لما يستورد من سلع كدالية كانت أو ضرورية أو آلات أو خامات .

وعند دراسة آثار تخريب الحروب على اقتصاد قومي ما ، لا يكفي أن يقال ان ١٠ - ٢٠٪ من رأس المال القومي قد دمر ومن ثم ستصبح البلاد أفقر وقدرتها الانتاجية أقل ، فهناك فرق جوهري بين أن يكون الدمار قد حل بالمساكن أو حل بالمصانع والمعامل ، ففي الحالة الثانية وحدها تضار الطاقة الانتاجية ، كذلك يجب أن ندرس الدمار الذي حل بكل صناعة ، لأن دمار بعض الصناعات قد يزيد من الأضرار بالطاقة الانتاجية أكثر من غيرها بسبب آثارها الفنية ، ويختلف الوضع اذا كان الضرر مركزاً في صناعة واحدة عنه اذا شمل الضرر عدة صناعات .

ونفترض نظرية عنق الزجاجة لنفسها أهمية كبيرة في الاقتصاد  
لمخطط ؟ فالتقص الى حد صغير في الأدوات والآلات والطاقة قد  
يضر الاقتصاد القومي ضررا يتعدى كل قيمة نقدية كما حدث ذلك  
في الوقود في حالة الطوارئ في بريطانيا سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ .

وسيفيد رجال الاقتصاد المخططون أكثر من سابقهم من  
لوحيدات الطبيعة والمكاييل والمقاييس والموازن وساعات العمل  
ومستويات الكفاية ومعدل الحوادث ودورة العمل ، وسيحاولون  
جهد طاقتهم أن يرفعوا حجاب النقد عن الأشياء ، وأن يكملوا الوحدات  
النقدية بعد تصحيحها بالوحدات الطبيعية ، وسيعملون على تجنب  
الكميات المبهمة المحرومة من صفاتها الفنية والطبيعية (كسلع الاستهلاك  
و الإنتاج والاستثمار) وسيرتبون السلع تبعا للوظائف التي تؤديها  
للاقتصاد القومي كالنواد الخسبام أو السلع أو الآلات أو مواد النقل  
أو الضروريات أو الكماليات ، أو في صور مجردة كالطعام أو الشراب  
أو الكساد أو الوقود أو الاسكان أو الأثاث أو الطرق أو السكك  
الحديدية أو المستشفيات أو المدارس أو السلع الترفيهية ، الى غير  
ذلك .

ودراسة موضوعات كالاقتصاديات الطعام أو الاسكان أو  
النسوجات أو النقل أو الكهرباء أو التعدين أو الحديد والصلب أو  
غيرها التي تربط بناحية الفن والعمالة والصالح العام فيها بالناحية  
المالية متلقى اتفاقا أكثر مما سبق لها ، وسيعمل رجل الاقتصاد مع  
رجل الفن في تعاون وثيق ، يستشير أحدهما الآخر ، ويرجع كل  
مهما الى الآخر في كل ما يمين لهما .

وسيعرف رجل الاقتصاد المخطط أكثر من ذي قبل أن توجيه  
تدفق النقد ليس بديلا للتخطيط الطبيعي ، ولا لادارة الموارد  
الطبيعية وتوجيهها بالطرق الفنية ؟ فالتخطيط الطبيعي لا يقل ان لم  
يزد في أهميته عن التخطيط في الصور المالية ، وتظهر العوامل الحاسمة

ظهورا كبيرا في المستويات الفنية والطبيعية من النشاط الاقتصادي ،  
وتخصيص اعتمادات المال أو القروض والتأكد من أربحية استثمارات  
معينة اجراءات لا تكفي لاحداث الاستثمار مقدما ، وتدريب العمال  
المهره ؛ وطلب الآلات النادرة التي يتطلب انتاجها وقتا طويلا ؛ وتوفير  
تسهيلات النقل أو ازالة العقبات الفنية ، يعتبر أقوى أثر في احداث  
الاستثمار المطلوب من الاجراءات المالية .

وكان رجال الاقتصاد يفضلون الاجراءات المالية ، فاذا كان همهم  
تحسين الزراعة ؛ حاولوا أن يخففوا من عبء الضرائب ؛ وأن يقللوا  
معدل الفائدة ، ويؤمنوا الأسعار المجزية ، ويفتحوا الأسواق  
الكثيرة ، على حين أن المخططين في الاقتصاد في هذا الوضع نفسه  
سيهتمون - بمعزل عن الاجراءات المالية - بمسائل المستوى الطبيعي  
والفنى ، وسيتناولون المشكلات التعليمية ومشكلات البحوث  
والاستخدام الكافى للأرض وتحسين نظام ملكيتها ، وبالأستخدام  
الصحيح للمخصبات وبالقضاء على الحشرات والفطريات ، وبالعقاقير  
البيطرية ؛ وبتحسين العدة والآلات ؛ وبزراعة سلالات محسنة من  
النباتات والحيوان ، وتعديل المحصول لمواءمة حاجة استهلاك  
السكان ؛ وبازالة القيود الطبيعية أو البيولوجية أو التخفيف منها  
كالقيود التي تفرضها التربة أو المناخ ، وبأعمال الري والصرف  
وبتحسين وسائل النقل والمرافق الصحية وصحة الفلاحين ، فالناحية  
الفنية والطبيعية للزراعة لم تجد من رجل الاقتصاد الحر عناية ما ،  
أما بالنسبة لرجل التخطيط فتكون أهم ما يعنى به .

## نظرية التكلفة الاجتماعية

تبين نظرية التكلفة الاجتماعية الفرق بين الاقتصاديين قديمهم وحديثهم ، وهى تتخذ أساسا لنظرية الاقتصاد الجديد ، فرجل الاقتصاد الحديث يفكر فى صور التكلفة الاجتماعية عند اختياره لمختلف الاستثمارات ، ويحاول أن يتبين من خلال القيم المتداخلة المعقدة للتكلفة المالية ( التكلفة الخاصة : حجم القيمة الحقيقية التى تقع على عاتق المجتمع كله ، فحساب التكلفة الاجتماعية من ثم كحساب مصنع ما ، عليه أن يقدم الأدوات اللازمة لحل مشكلة الاختيار الاجتماعى .

وما يزال علم التكلفة الاجتماعية فى مهده ، وان خطأ كثير من العلماء كمارشال وكينز فيه خطوات تذكر ، ولكن لم تعد تـعدت بعد الوسائل الفنية لقياس التكلفة الاجتماعية .

ونستطيع أن نعرف التكلفة الاجتماعية لشيء ما بأنها مصاريف نتاجه التى يتحملها المجتمع كله ، دون نظر الى الذى يتحملها بالذات فى المجتمع . ولكى نجيب عن سؤال ما هى التكلفة الاجتماعية . يجب أن نذكر ماتكون عليه هذه التكاليف لو أن المجتمع كان مصنعا ما يتصرف فى موارده فى حرية وبغير قيود ، فلو أن فردا فى المجتمع أنتاج سلعة بسعر أرخص ، دون أن تقف فى سبيله الاحتكاكات أو حقوق الغير أو الجهل ، لقلت التكلفة الاجتماعية الى هذا الحد .

وخير طريق لمشكلة حساب التكلفة الاجتماعية هو مبدأ تكلفة الفرصة ، وتكلفة الفرصة لسلعة أو خدمة يمكن تعريفها بأنها مقدار السلع الذى يجب أن يهمل بسبب عدم استخدامه على خير وجه . فالتكلفة الاجتماعية للأسلحة هى سلع الاستهلاك ، ورأس المال

الأجنبي واستهلاك جهاز رأس المال الذي يجب أن يفصل لاتساج الأسلحة ؛ والتكلفة الاجتماعية لتوفير الفحم للمصانع الحربية هي البرد الذي يصطلبه المستهلك ، وضياح الكفاية العمالية المترتبة عليه ونقص الاتساج في صناعات السلع الاستهلاكية نتيجة النقص في الفحم .

وعلى ذلك ، فإدام المجتمع لا يضر شيئا بالاتفاق ، لا تكون هناك تكلفة اجتماعية ، وعلينا إذن أن نميز الاتفاق الذي يتولد عنه دخل ، وأنواع الاتفاق الأخرى ، ولا يتضمن الاتفاق المولد للدخل أى تكلفة اجتماعية ، واتفاق الاستثمار أو الاستهلاك الذى تنحمله خزانة الدولة لتوظيف موارد معطلة كانت تبقى معطلة بغير هذا الاتفاق هو اتفاق ذو صفة مالية ولكنه لا يستتبع تكاليف اجتماعية إذا استثنينا تكاليف استخدام الجهاز .

وعلينا كذلك أن نميز بين الاتفاق لاستخدام سلع وخدمات حقيقية وبين الاتفاق للتعويض عن ايجارات وحقوق تمثل دفع منقولة ، فإذا دفعنا ثمن سلع وخدمات فمعنى ذلك أنها لا تستخدم لأغراض أخرى ( أى أنه فى العمارة الكاملة يجب أن نفعل أى ناتج آخر ) ومن الناحية الأخرى إذا دفعنا قيمة ايجارات وحقوقاً واحتكارات ، فإن الأمر لا يمتدى أننا نوزع دفعا منقولة ، ولا نفعل شيئا ما ، والتكلفة الاجتماعية لتخفيف احتساق الطرق أو إزالة الأحياء القذرة لا تشمل تعويضا عن قيم الأرض معادلا للإيجارات الرأسمالية إذ أن هذه تنتقل من مكان الى آخر ، ومع ذلك يجب أن نحسب الجزء من الإيجارات الذى لم ينقل الى مكان آخر ، وتكلفة موقع تقسم عليه حديقة عامة ليست مساوية لإيجار بيت برأس المال نفسه ، لأن إيجار البيت سينتقل الى مكان آخر فى المدينة أو ضواحيها ؛ ولكنها مساوية لقيمة السلع التى كان يمكن أتساجها بالتبادل على الأرض لو أنها استخدمت استخداما جيدا لصالح المجتمع كله ، بغد استقطاع تكاليف الاتساج كإيجار الأرض مثلا ،

وعند دراسة تكاليف الانتاج كايجار الارض مثلا ؛ ودراسة تكاليف .  
استخدام جهاز رأس المال . علينا أن نحسب تكلفة المستخدم أى الفرق .  
بين تكاليف استخدام الجهاز وبين تكاليف صيانه واستهلاكه .

فاذا كان لابد من استخدام عامل انتاج محدد ؛ أى عامل خاص لا  
يمكن أن يستخدم فى غير ذلك فى ميدان الاقتصاد القومى ؛ فالتكلفة .  
الاجتماعية من استخدامه تصبح صفراء ؛ لأنه اذا لم يستخدم فى هذا  
الانتاج الخاص يكون معطلا عديم الفائدة ؛ وبتطبيق المدأ نفسه على العمل  
وجد أن تكلفته الاجتماعية فى حالة البطالة الشاملة ليست شيئا ؛ لأن العمل  
لو استخدم فى هذه الخدمة بالذات فديل ذلك ضياعه .

والانفاق على العمالة الكاملة اتفاق مالى ؛ ولكنه لا يتضمن تكلفة  
اجتماعية . بل على العكس هو اتفاق منتج لدخل ؛ أى أن المجتمع الذى  
يسع سياسة العمالة الكاملة يفيد أكثر من المجتمع الذى لا ينعما ؛ والانفاق  
على الترفيه الذى يرفع من مستويات استهلاك اغقراء ما دام فى المجتمع  
موارد معطلة هو اتفاق مالى ؛ لأنه لا يتضمن تكلفة اجتماعية ؛ وهذا النوع  
من الانفاق فى الحقيقة اتفاق منتج للدخل ؛ لأن بعض الناس سيستحسن  
ظروفهم دون أن يسيء ذلك لظروف الآخرين عما كانت عليه من قبل .

من الواضح اذن أن علينا أن نميز تميزا واصحاب بين حالة العمالة  
الكاملة وحالة العمالة الجزئية ؛ حالة العمالة التى تسع فرصة النضال ضد  
الفقر بعير تكلفة اجتماعية ؛ وبعد الوصول الى العمالة الكاملة ؛ علينا أن  
نحسب التكلفة الاجتماعية لمحاربة الفقر فى صورة سلع وخدمات يجب  
أن يفهلها المجتمع الذى يستخدم الموارد لاجراءات الترفيه .

ويجب أن يعالج أى اتفاق لتحسين الصحة والكفاية ورفع  
مستويات مهارة السكان على أنه استثمار اجتماعى يعبر عنه ارتفاع  
الدخل القومى ، والوجه الآخر من الاستثمار فى الآلات هو الاستثمار  
فى الناس ، وغالبا مايكون الاستثمار فى الناس مؤديا الى عائدات  
أعظم وأمتن فى الدخل القومى من الاستثمار فى الآلات ، لمان

الاستثمار في الآلات يقوم على أساس توقع الربح ، فإذا كان الرجل فقيرا وليست له موارد يستثمرها في نفسه ، فالجانب الذي يهمه الأمر هو المجتمع ككل الذي قد يتوقع دخلا قوميا حقيقيا من استثماره .

ونلخص كلامنا بأنه ليست هناك تكاليف اجتماعية من محاربة الفقر ، إذا كانت نتيجة ما يتخذ من اجراء تحسين حال بعض الناس على ألا يضار غيرهم في المجتمع ، وایجاد هذه الاجراءات هو أعظم جائزة يحصل عليها الباحث الاجتماعي ، لأنها تمنى زيادة في الدخل القومي الحقيقي .



## المنهج التنظيمي

يعنى التخطيط عناية كبيرة بالناحية التنظيمية من الظاهرة الاقتصادية ، لأن القواعد المنظمة هي ترتيبات اجتماعية هادفة سواء قامت على أسس من القانون أو الخبرة أو التنظيم أو السياسة ، والتخطيط معناه اتباع أهداف معينة ، وإيجاد النظم التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف ، وبهذا يكون الاقتصاد هادفاً ، ومن ثم أكثر تنظيماً ، وتوضع الترتيبات الاجتماعية لمعظم قطاعات الاقتصاد القومي ، فيخضع النقد والبنوك والادخار والاستثمار والتجارة الخارجية والداخلية والأرباح والإيجارات والتكاليف تخضع كلها لتنظيمات اجتماعية ، ولكل منها وضع تنظيمي .

والوضع التنظيمي كان دائماً موجوداً ، وإن أهملته المدرسة الكلاسيكية ، أما في عصر التخطيط فبالوضع التنظيمي أظهر ، لأنه عرضة لتغير مفاجئ في فترات مقاربة .

ورجل التخطيط يعنى بالتنظيم والسلوك ، فهو يدرس سلوك الجماعات ليستطيع مراقبتها بأدنى جهد ، فإن أية زيادة في الرقابة عن الحد الأدنى المطلوب هي ضياع للموارد ، ونجاحه في الرقابة الفعالة إنما يقاس بالاقتصاد فيها ؟ وهذا يتطلب دراية تامة بسلوك الجماعات في وضعها التنظيمي والنفسى .

ورجل التخطيط يدرس القواعد التنظيمية ليكمل ما بها من قصص ، حتى يجعلها تخدم الأهداف التي يخطط من أجلها ، وأعم قياس هو الوصول بالدخل إلى حده الأقصى ، وهذا هو أعم الأغراض من التنظيم الاقتصادي ، فالمال أو التجارة الخارجية أو الأجور أو الاستثمار

يجب أن يتوافر لكل منها ذلك الوصف التنظيمي الذي يساعد المجتمع على أن يستخدم قوى الإنتاج فيه استخداما كاملا نافعا .

وحين ذكر ماركس أن في الحركة الحادثة بين قوى الاساج وقواعد التنظيم تنصرف قوى الإنتاج دائما على حين نزول العوائق التنظيمية في طريق استخدام الموارد استخداما كاملا نافعا ؛ انما كان يعبر عن تساؤه بالعملية التطويرية وبإيمانه بالتقدم المستمر ؛ ويمكن أن نجد مسوغا لهذا التساؤل ؛ يعمل على سد احتياجات اقتصاد مخطط أن يجد مسوغا لهذا التساؤل ؛ لأن التوجيه الأساسي هو ازالة كافة العوائق التنظيمية ؛ ومن ثم اطلاق قوى الإنتاج في المجتمع . والعمل الأول أمام رجل التخطيط هو عمل الترتيب الذي ينتهي به الصراع بين قوى الإنتاج والقواعد تنظيمية بأسرع ما يمكن .

وفي دراسته للقواعد التنظيمية يواجه أولا : - مشكلة بداخل التنظيم ؛ وهي مشكلة لم تتعرض لها المدرسة الكلاسيكية كثيرا ؛ فرجل الاقتصاد الكلاسيكي كان يعتبر القواعد والتنظيمات متغيرات مستقلة ؛ فمسألة الفاضلة بين قاعدة الذهب وورق النقد ؛ أو بين التجارة بين طرفين أو أكثر ؛ أو حرية الأجور والمساومة الجماعية عليهما ؛ مسألة صنعت بطريقة مهمة بمعزل عن وضعها التنظيمي كأنها قاعدة تنظيمية يمكن فصلها عن باقي القواعد التي ترتبط بها .

ولكن الواقع ان قاعدة تنظيمية بذاتها ليست قاعدة مفردة في مجموعة غير منتظمة ؛ بل هي جزء مرتبط ارتباطا وثيقا بنمط الهيكل كله خاضع له في وظائفه ؛ ولا معنى لأن نسأل أيهما أفضل قاعدة الذهب أو ورق النقد ما دامت قاعدة الذهب لا تكون فضالة الا بالارتباط بالتنظيمات الأخرى ؛ كالتجارة الحرة والشروعات الحرة ؛ فإذا لم توجد هذه التنظيمات تصبح قاعدة الذهب لا عمل لها ؛ وفي ظل تجارة احتكارية أو تجارة جماعية لا تعمل قاعدة الذهب ؛ ولا معنى كذلك لأن نسأل هل حرية الأجور ؛ أو الأجور المتفق عليها مع

الاتحادات أفضل ، من المساومة والخضوع للحكم العام اذ أن قاعدة حرية الأجور ارتبطت بقواعد أخرى أى بدوافع وأنماط سلوكية بذاتها تتصل كلها بالماضى .

وتداخل العلاقات والارتباط بين القواعد التنظيمية ميدان كبير للبحث سيتحمل عبئا ضخما فى عصرنا الحيوى ، فلا نعرف بمقد ما الارتباط فى المدى الطويل بين العمالة الكاملة ونظم الأجور ، أو بين نظام التجارة وتنظيمات النقد ، أو بين نظام أجور مقيّد والملسكية الخاصة .

ويجب أن نبحث عما هو الأصل وما الشكل أو ما الضرورى واللازم وما الثانوى والعرض من الظواهر فى أى تنظيم ، ما هو الضرورى لأداء وظيفة هذا التنظيم ، وما هو العرضى الذى يمكن تغييره أو حذفه ، وقد نرى أحيانا أن ما نعتبره عرضيا يشغل مركز الصدارة ، وأن الغاءه يعرض للخطر مستقبل التنظيم كله .

وأخيرا يجب أن ندرس الاتجاهات الزمنية للتنظيمات حتى نرى فى أى اتجاه تسير ، وبعد أن يتضح اتجاه التغير فى التنظيم ، نرسم الاتجاه الذى سير فيه مستقبلا ؟ ومن ثم نرى أن الناحية التنظيمية التى طال اغفال الاقتصاديين لها ، أصبحت شيئا هاما فى دراستنا وقامت علاقة وثيقة بين الاقتصاد والأجتماع ، وبين الاقتصاد وعلم النفس الاجتماعى .

## اقتصاد التوازن واقتصاد الهدف

هناك رأيان عن الاقتصاد المخطط ، أحدهما ما يمكن أن نسميه اقتصاد توازن ، والآخر ما نسميه اقتصاد هدف . ويتجه اقتصاد التوازن الى تثبيت العمالة عند مستوى عال ، مع تجنب الارتفاع أو الهبوط البالغين ، وليس له من أهداف أخرى الا انتظام العمالة ، ويراقب مكتب المخابرات الاقتصادى دورة العمل مراقبة دقيقة حتى اذا أحس أية إشارة ضعف تبادرسلطات التخطيط الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتلافي التعطل .

وتسبق سلطات التخطيط بوضع خطة توازن بها النقص في الطلب الفعال اما بأعمال استثمار بالقة الضخامة ، واما بإطلاق سراح الطلب على الاستهلاك بدرجة كبيرة جدا ، وعلى السلطات العامة أن تعمل على تحقيق التوازن بين قيمة الدخل القومى بأسعار ثابتة ، وبين جملة الطلب الفعال بشكل يجعل السوق قادرة على أن تمتص كل ما ينتجه العمال ، والاقتصاد القومى يلقى من سلطات التخطيط رقابة أكثر مما يلقى تنظيما ، فان السلطات لا تتدخل الا في حالة موقعه من الرواج أو الكساد .

واقتصاد التوازن يخضع لتخطيط ضد دورة العمل ، ويتمسك رجال الاقتصاد لهذا الحل ويعتبرونه حلا مثاليا لانه يجمع بين فضائل مذهب التحرر وفضائل مذهب التخطيط ، ولكننا نعتزف بأننا لا نشارك هؤلاء الاقتصاديين في عقيدتهم بل في تفضيلهم ، وذلك لأسباب اقتصادية ونفسية واجتماعية ، فان تحقيق عمالة كاملة أسهل كثيرا من الاحتفاظ بها ، فالاحتفاظ بها عمل ضخم يتطلب عدة رقابات كبيرة دائمة ، وغير ذلك فان الحاجة الى التخطيط تتجاوز هدف

العمالة الكاملة ، فهي تنشأ من نمط الحياة الحديثة كلها ، والتخطيط يتطلب تعاوناً قلبياً صادقا من الشعب كله ، وليس هناك ما يستحق حماس المخبرات الاقتصادية نحو هدف ثابت لا يتغير .

ومن العيوب الكبيرة لهذا التخطيط الثابت ، والمتحصلة بمراقبة وضع العمالة ، تلك الفترة الضائعة بين تقدير الاستثمار والعمالة ، وقد قدرت تلك الفترة في ألمانيا قبل الحرب بين تسعة شهور وثمانية عشر شهرا ، من وقت تخصيص الاعتمادات الى وقت اتفاقها ، وقدر تنبرجن هذه الفترة في أمريكا في وقت الكساد بين ثمانية شهور وستة عشر شهرا بين اتفاق الاستثمار وقصى عمالة تنشأ عنه ، وتصل الفترة الضائعة من تخصيص اعتمادات الاستثمار وعمالة القمة الناتجة عنها في بعض الحالات الى ثلاث سنوات ، وهكذا نرى مقدار الصعوبة في تخطيط عمالة كاملة ثابتة . حتى ولو وضعت قرارات الاستثمار في نفس الوقت الذي تهبط فيه العمالة .

واقترع الهدف نوع آخر من الاقتصاد المخطط ، فهو اقتصاد يتجه الى تحقيق أهداف معلومة في الاستثمارات القومية ، وليس الهدف هو العمالة الكاملة اذ ان العمالة الكاملة تظهر هنا كنتائج فرعية للهدف القومي ؛ سواء كان الهدف القومي اعدادا للحرب أو تعميرا أو نهوضا بمناطق فقيرة أو برنامجا ضخما للإسكان أو توسعا في النقل والملاحة أو في الزراعة أو في تجارة الصادرات أو التصنيع في البلاد المتخلفة ، ويجرى تخطيط الأهداف في الاستثمارات القومية مقدما وبحجم يسمح باستيعاب كل قوة العمالة ، ومقدار الرقابات المطلوبة مرتبط بالأهداف وخاضع لها ، أي أنها توضع بالقدر اللازم لتنفيذ برنامج الاستثمار ، فإذا لم تتحقق الأهداف دون اجتهاد بالغ ، أي تجاوز العمالة الكاملة ، خفضت الأهداف ، وتتغير الأهداف مع الزمن . ( خطة السنوات الثلاث أو الأربع أو الخمس ) ومع وضع الاقتصاد القومي ، اذ أن حاجات السكان وضرورتهم مرتبطة أولا بالموقف الدولي .

واقتصاد الهدف يتيح أساسا للاقتصاد المخطط الذي يجب أن يركز في الأهداف القومية ؛ أقوى بكثير من الأساس الذي يتيح اقتصاد التوازن ؛ والأهداف القومية تستثير الحماس وروح الخدمة والتضحية في المجتمع أكثر مما يستثيره اقتصاد التوازن ؛ فأقتصاد التوازن اقتصاد ثابت ؛ أما اقتصاد الهدف فهو اقتصاد حي يتحرك نحو أهداف معلومة ؛ واقتصاد التوازن هو اقتصاد تأمين ، أما اقتصاد الهدف فهو اقتصاد تنمية ، واقتصاد التوازن أداة تنقذ المواطن من الظلم وخوف التعطل ، أما اقتصاد الهدف فانه يسلكه في خدمة قومية لاهداف تتجاوز حد اهتمامه .

ويتوقف مقدار الرقابات في اقتصاد الهدف على مدى الأهداف القومية ، فإذا لم تكن الأهداف زائدة عن الحد بل كانت متواضعة ومعقولة ، كانت الرقابات كذلك .

## بلوغ العمالة الكاملة والاحتفاظ بها

إن مشكلة الطريقة التي تتحقق بها العمالة الكاملة قد نوقشت على نظام واسع ، وهناك اتفاق كبير عليها بين رجال الاقتصاد ، وهناك طرق كثيرة لتحقيق العمالة الكاملة بفرض سياسات مالية أو رقابات على الاستثمار أو الادخار الخاص ، وأهم ما اتفق عليه هو مبدأ الطلب الفعال ، فيجب أن يبقى تدفق الانفاق ثابتا وعاليا وأن يكون الزيادة في الانفاق في المجتمع على السلع والخدمات المنتجة محليا بحيث تكفى لامتناس الموارد المعلقة .

ويجب تفادي التقلبات في الاستثمار الخاص أو اتفاق الاستهلاك بطريق الرقابة أو الاغراء وبالموازنة بين الانفاق العام على الاستثمار والاستهلاك ، فزيادة الانفاق العام هي أمضى سلاح في ذخيرة العمالة ، وهو ما يسر عليه المبدأ الذي تتبعه إنجلترا وأمريكا بالنسبة للعمالة .

وهناك افتراضات خفية أو واضحة في هذا المبدأ : منها أن الانفاق الزائد لن يستخدم في رفع الاسعار والأجور ، فإن حدث كان الأمر صعبا وتطلب انفاقا أكثر .

وثمة افتراض آخر ، وهو أن رأس مال الدولة كاف لاستخدام جميع الأيدي العاملة فيها ، فإن لم يكن الأمر كذلك ، فالطاقة العملية الكاملة قد لاتساير العمالة الكاملة ، وتحقيق العمالة الكاملة في دولة ليست مجهزة صناعيا تجهيزا كاملا ، أمر أكثر صعوبة ، لأنها تتضمن معدلا أعلى من الاستثمار ، وبصحة عادة ارتفاع في التكاليف الجديدة للإنتاج ؟ ففي دولة كولندا قبل الحرب بكثرة سكانها في القرى تلغ دمع سكان الريف لا تكفى زيادة الانفاق لتحقيق العمالة الكاملة ،

والعمالة الكاملة لم يكن من الممكن تحقيقها في تلك البلاد بزيادة الاتفاق سواء على الاستثمار أو الاستهلاك ولكن بالاتفاق على الاستثمار على حساب مستويات الاستهلاك ، وحتى الاتفاق على الاستثمار يجب أن تتوافر له حماية الامكانيات الطبيعية والفنية للاستثمار ؛ فإذا لم يكن عند الدولة تجهيز رأسمالي لتنفيذ الاستثمارات الطبيعية على نطاق يكفي لاستخدام جميع السكان فلن يحقق الاستثمار عمالة كاملة الا اذا نفذت مشروعات لافائدة تذكر منها .

واقترح ثالث هو أن نمط الاتفاق الزائد سينطبق على نمط الطاقة المعطلة في الصناعات وأنه لن تحدث حالة زيادة اشباع في العمالة في بعض الصناعات الا بعد الوصول الى العمالة الكاملة العامة . وعلينا من ثم أن نحسب الميل الى ارتفاع قطاعي في الاسعار والأجور الذي يؤدي بسبب ارتباطه العضوي بالقطاعات الأخرى الى ارتفاع عام في الاسعار والأجور ، والعمالة الكاملة في قطاع ما في ظروف تعطيل عام ليست ظاهرة نادرة ، وهذه الظاهرة تجري تصحيحا هاما لنظرية الاتفاق كحل وحيد للعمالة الكاملة ، ان النقص في الطلب الفعال يجب سده في كل صناعة على حدة ، وهذا يعني أنه يجب عليها أن تدخل في حسابنا انتقال الطلب ومشكلات البطالة التكنولوجية .

وافترض رابع هو أنه اذا كان الاتفاق الزائد يستخدم في واردات زائدة فمن الممكن تغطية هذه الواردات بصادرات زائدة ، فان لم يحدث ذلك انهار برنامج العمالة الكاملة أمام عوائق ( أغناق الزخاحة ) التجارة الخارجية المقيدة ، وتكون البلاد ذات المعاملات الكبرى في الصادرات ، أو الدول المدنية في وضع صعب بالنسبة لسياسة العمالة الكاملة منه في البلاد الأخرى .

وافترض خامس هو أن الاتفاق الزائد لا يستعمل بدرجة كبيرة لسداد الديون أو للادخار وانما يستعمل للاستهلاك الفعلي والاستثمار ، فلو سددت الديون أو ادخرت المدخرات على نطاق كبير ، يجب أن نعالج هذا بالاتفاق الزائد على نطاق أكبر .



وهكذا نرى أن تحقيق العمالة الكاملة مشروط بهذه المجموعة من الافتراضات ، وإن الرقابات العامة مطلوبة للتثبت من أن الحقيقة مطابقة للفروض ، والعمالة الكاملة تمثل واجبا يختلف حجمه باختلاف الدولة تبعاً لمقدار البطالة ( الصريحة أو الخفية ) وتبعاً لمدى اختلال المساواة في توزيع الدخل من ناحية ، ومن الناحية الأخرى تبعاً لقدرة تجهيز رأس المال على استيعاب جيش المتعطلين كله ، ولم تحقق العمالة الكاملة قط في السنوات الثلاثين الأخيرة في البلاد الصناعية الكبرى كالمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا ، لا في السلم ولا في الحرب ، حتى في زمن الحرب تكون العمالة الكاملة طاهرة ؛ لأن ملايين من البشر يعملون في القوات المسلحة والدفاع المدني .

ولكن عملية تحقيق العمالة الكاملة أسهل كثيراً من الاحتفاظ بها واستمرارها بعد أن تتحقق ، فتحقيقها تتولد عنه قوى قد تقضى عليها ، وأقوى هذه القوى هو ارتفاع الأجور والأسعار ، إذ يكون العمال في وضع يحلهم على المساواة في مصلحتهم فيطلبون زيادة في أجورهم ؛ وأصحاب الأعمال يجدون أمامهم سوقاً رائجة تسمح لهم بفرض أسعار أعلى ، وهناك أيضاً ضغط على أسواق التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة الاضطراب في الميزان التجاري ، ويجب حماية حجم الواردات المتزايد الذي يلزم بالاستمرار العمالة لكاملة عن طريق زيادة الصادرات ، وتأثر مستويات الكفاية الإنتاجية تأثراً عكسياً من العمالة الكاملة ولا سيما في الصناعات التي تكون الأعمال فيها غير مرضية ، وهكذا يثقل العبء على الاقتصاد كله ، فلا يكون متوازناً قط ، وبميرال الاقتصاد كله إلى التضخم ، والعمل في ظروف إجهاد وتوتر بالغين ، وتتخذ أوضاع جديدة لمعالجة آثار التضخم .

وهكذا نرى أنه على حين أن العمالة الكاملة يمكن تحقيقها بأوضاع قليلة نسبياً ، فاستمرارها والاحتفاظ بها عمل أكبر كثيراً من بلوغها ، الأمر الذي يتطلب قدراً أكبر من الرقابة ، وبخاصة على

الاسعار والأجور والتخطيط بصفة عامة ، زد على ذلك أنه كلما طال استمرار العمالة الكاملة ، زاد مقدار التخطيط اللازم لهذا الاستمرار .

فتحقيق العمالة الكاملة شيء ، واستمرارها أو دوامها شيء آخر يختلف عنه تمام الاختلاف ، وقد قامت مدرسة كينز بجهد كبير في حل مشكلة تحقيق العمالة الكاملة ، ولكنها لم تعمل الا القليل في حل مشكلة دوامها واستمرارها .

## رجال الاقتصاد يواجهون المستقبل

### الجيب والرأس والقلب

يفكر بعض رجال الاقتصاد بجيوبهم ، فهم يدافعون بوعى عن مصالح بذاتها يعلمون علم البقن أن هذه المصالح لا تستحق الدفاع ، وهؤلاء قلة قليلة يدفعها الخوف أو الطمع أو الزهو أو مطالب انعيش ، ولكن كلامهم ينسى بمجرد أن يجف حبره ، وفي كل فترة نجد هذه القلة غير الأمانة التي تجد لذة في أن تسير في ركاب الطبقة الحاكمة ، وأقصد بذلك أولئك الذين يعملون بغير وازع من ضمائرهم ، ولا يقولون من الحقيقة إلا أقلها ، وإن كان الكتاب جميعا يعرفون أنه قلما تتاح فرصة يقولون فيها الحقيقة كلها كلما رأوها ، فعلى الكتاب أن يدفعوا الضريبة الكبرى لتلك القوة الطاغية من النفاق الاجتماعى الذى يسود كل مجتمع ، وأن يراعوا أوضاع الحياة فيه ويحترموا العادات والمصالح القوية حتى لا تجرفهم وتسحقهم .

والتمييز بين هذا النوع من الكتاب وغيرهم هو تمييز في الدرجة لا في المادة ، ولكن التمييز في الدرجة كاف لأن يمحو أسماءهم من سجل العلوم الاقتصادية في صورتها الكاملة .

وثمة اقتصاديون يفكرون براء وسهم فحسب ، ويستخدمون قولهم لحل المشكلات الاقتصادية بطريقة أكاديمية ، أى بطريقة منطقية مثالية سليمة ، ولكنها لا تستند الى أساس من خبرتهم الشخصية ، وهؤلاء تستهويهم المشكلات المبهمة ، فيغوصون في أعماق تيارات المثالية والتفاصيل والمنازعات الفقعية في الآراء والأفكار التى لا معنى لها ولا منفى من الناحية العملية ، وهؤلاء هم المباشرة الذين يجيدون تسجيل الحقائق وتبويبها وفرزها ، كما يجيدون التحليل المنطقي ، ومنهم

رجال الاقتصاد البحث ، وقد أضاف هؤلاء الكثير الى تقدم العلوم بصفاء فكرهم وتماسكه وقوته ، فهم الذين وضعوا النظم فى عناية ودقة تخطيط حتى لأبسط التفاصيل ، ومع ذلك فان هؤلاء المنظمين ليسوا من الصفحات اللامعة المضيئة فى تاريخ المذاهب الاقتصادية ، فلم يتركوا انطبعا كبيرا على صفحات التاريخ الاقتصادى أو الفكر الاقتصادى ، ومن بين هؤلاء رود بيرتوس الذى كانت اشتراكيته من نوع فكرى منطقى ، والذى لم يتحرك قلبه لمتاعب الجموع وآمالهم ، والى هذا النوع ينتسب رجال المدرسة الحديدية أو النفسية الذين قاموا بتحليل لامعة ؛ ولكنهم لم يفرقوا بين البرامج الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ، وقد صدق نيتشه حين قال : « اننى لا أؤمن بهؤلاء المنظمين وأتجاهلهم ، فاللزام نظام بذاته يدل على عدم الأمانة » وليس هناك ما هو أثمن من الأمانة بالنسبة للكاتب .

ومن الباحثين الاقتصاديين من لا يفكر الا بقلبه ، وهؤلاء هم أذعياء العلم ذوو التفكير المفروض . اذ ليس لهم الا القليل من معنى الحقيقة ، فهم مشغولون ببناء قصور فى الهواء ، يطلقون العنان لخيالهم ، ويخلقون فى سماء الوهم ، دون سيطرة على خيالهم من عقل أو ذكاء ، ومن هؤلاء دعاة المدينة الفاضلة ( اليوتوبيا ) ولا يعتبر هؤلاء من نجوم الاقتصاد فى شئ على الرغم من أن بعضهم يترك أحيانا انطبعا فى التاريخ أقوى مما يتركه النوع الاول من الاقتصاديين النفعيين .

وأخيرا فأتى الى الباحثين من الدرجة العالية ، الى النجوم المضيئة فى سماء المذاهب والمبادئ . وهؤلاء يفكرون بقلوبهم ؛ وأن كان تفكيرهم تصحبه دقات قلوبهم ، لأن لآرائهم جذورا فى قلوبهم ، ولكنها تزهو وتثمر نتيجة استخدام عقولهم والتأمل العميق والبحث الدقيق ، وآراء هؤلاء الباحثين شخصية دائما بمعنى أنها تقوم على تجاربهم التى تكشف عن جانب مما علمته الحياة لهم ، وآراؤهم ليست نتاج تفكير مجرد فحسب ، بل نتاج تأمل وتجميع يتضمن الحب

والإلهام ، وهى خلاصة تجارب لا مجرد تفكير فيها ، وبمعنى  
أعم ان عقولهم تغذت بدم قلوبهم ، وأصبحت آراؤهم جزءا من كيانهم  
كدرع العنكبوت وبيته فهو جزء من كيانه ينسجه من عصارة جسمه ،  
ومن هؤلاء توماس أكويناس ، وكويناي وآدم سميث وملتس  
وريكاردو واركس ، والفرق بين ماركس ورود بيرتوس أو بين آدم  
سميث وكاتيلون هو خلاصة ما يميز بين هذا النوع من الباحثين  
وغيره من الأنواع •

وهنا نجد الاجابة على سؤال كررته الأجيال الحاضرة ، لماذا  
نرى الباحثين الاقتصاديين فى عصرنا الحاضر لا يصدرن عن أصالة  
وابكار ؟ فهم ناقلون دائما ؟ واجابة السؤال هى أنهم يستمدون قلوبهم  
من دراسة الانسان ؟ ان الاقتصاد كان وسيظل دراسة الانسان ؟  
ودراسة الانسان ذات أهمية حيوية ، وامكانيات ضخمة ، وينتظرها  
مستقبل زاهر ، ولن تنجح دراسة الانسان ما لم يشترك فيها القلب ،  
وهناك من يقول : انه يجب ألا يسمح للقلب بالتدخل فى دراسة  
الانسان ، لان ذلك سيموه الحقائق ويطغى على المشكلات والنتائج  
الحيوية ، وهذا غير صحيح ، بل هو العكس تماما ، فالقلب يتيح تأملا  
عميقا فى الحقيقة لا ينسجه العقل ؟ وأولئك الذين لهم قلوب كبيرة  
غالبا ما يكون فكرهم صافيا ، واحساسهم بالحقيقة احساسا صادقا ،  
واستعدادهم للتحليل والاختبار قويا ، ودور القلب هو دور الضوء  
الذى يهدى والمرشد الذى يقود فى المجهول الكثيفة التى لا تستطيع  
أقوى العقول أن تسير فيها بغير هدى ، ان أجل ما يهب الله الباحث أن  
يكون له قلب دافئ كالنار ، وعقل بارد كالثلج ، فانهما سلاحان  
ضروريان يجب أن يتسلح بهما كل باحث ومفكر ، ولا يشذ رجل  
الاقتصاد عن هذه القاعدة •

لذلك فاتنى أنصح لزملائى من رجال الاقتصاد - ان كان لى أن  
أقدم النصح - ألا يدخلوا من دقات قلوبهم ، فان من واجبه أن  
يستخدموها ، فان انسجم العقل والقلب فى لحن واحد ، فهنا وهنا  
قط ، يخلقون فى سماء الفكر الى الطبقات التى لا يخلق فيها غير النور •

## هل نستطيع أن نمكس الأنجاه

ينقسم رجال الاقتصاد الى ثلاث طبقات : طبقة تنظر الى الحاضر وترى الأشياء كما هى ، وهؤلاء لا يعتقدون الا بالواقع الحاضر ، وما عداه فى نظرهم خيال ، ويرون أن «العالم البحت» يحتفظ بانطلاقه بأن يلاحظ ويدرس ما هو موجود ، أما دراسة المستقبل فهى مجرد تنبؤ ؟ والعالم الصحيح لا يقبل هذا الوضع ويتركه للأدعاء والدجالين ، وهؤلاء يقولون « ان هذا وذاك لا يمكن أن يحدث والا أدى الى دمار كل شىء » وهم ما أسميهم بالمحافظين ، واليههم ينتسب من يطلق عليهم « النظريون المجردون » .

والطبقة الثانية دائمة النظر الى الماضى ، تستهويهم الأنظمة والقوانين والعادات القديمة ، يؤمنون بأنها «طبيعية» فريدة فى نوعها ، «عضوية» ، «مرسلة من عند الله» . وهم يرون أن القواعد التى سارت قرونا عدة لابد أن تفضل القواعد الموسوعة حديثا ، لأنها قامت على خبرة طويلة العمر ، ويرون كذلك أن الحقيقة لا تنصب الا على الماضى ، وكلما عدنا اليه مسرعين كان أفضل ؟ والى هذه الطبقة ينتسب فريق كبير من المؤرخين فى الاقتصاد يمكن أن نسميهم « الرجعيين » . يمدلول الكلمة .

والطبقة الثالثة تنظر الى المستقبل على أنه حقيقة الحقائق ، والحقيقة عندهم هى ما ستكون لا ما هى كائنة ، أما مادة الموضوع فهى ليست فى نظرهم الا حركة ، فعلينا أن ندرس قوانين الحركة فى تنظيماتنا وكياناتنا ، وما دامت الحقيقة حركة ، فدراسة أهداف هذه الحركة وغاياتها ليست تنبؤا ، وانما قطعة من البحث العلمى ، وان كانت تلبس أحيانا ثوب التنبؤ ، والى هذه الطبقة ينتسب أعظم رجال

الاقتصاد ، وهم المصلحون الذين فتحوا الطريق الى التقدم ، وعجلوا  
بحدوثه بفضل جهودهم .

وقولنا ان التقدم في المستقبل يمكن التنبؤ به علميا عن طريق  
نظام البحث والتحقيق الذي يفتح بابه لكن من يكرس نفسه لدراسة  
الموضوع ، أقصد به أنني أعتقد أنه مادام للحركات هدف ، فلن  
تتوقف الحركات عن السير الى أن تصل الى أهدافها ، وأن توقعها  
عن الوصول الى هذه الاهداف لا يكون الا بموامل خارجية  
قاهرة .

ولنحاول أن نرى ما يقوله رجل الاقتصاد عن المستقبل ، نستطيع  
أن تنبأ مثلا بأن المستقبل سيكشف عن آلات أكثر وأحسن ،  
وملاحظة الاتجاه في السنين المائتين الأخيرة استدعوه الى أن يقرر أن  
كل سنة أو كل عشر سنوات منها أدخلت على الصناعة آلات أكثر  
وأحسن ، وأن ليس هناك ما يدعو الى الظن بأن الاتجاه سيتوقف في  
سنة ١٩٦٠ أو سنة ١٩٦٩ الا اذا قامت قوة جديدة غير متوقعة .  
والتنبؤ بزيادة استخدام الآلات تنبؤ سليم ، وثمة مثال آخر هو أن  
ملاحظة الاتجاه في المائة الأخيرة من السنين تكشف عن أن كل عشر  
سنوات تكشف عن زيادة في مساهمة الحكومة والهيئات العامة في  
الدخل القومي ، وهذا الاتجاه ظاهر في كل دولة ، قد يعتره توقف  
فترة تطول الى عشر سنوات أو تقصر الى سنتين ، ولكن الاتجاه  
نفسه يظهر قويا على أنه ميل واضح . ومن ثم نستطيع التنبؤ بأن  
هذا الاتجاه لن ينعكس الا اذا دخلت الميدان قوة جديدة قاهرة غير  
منظورة .

ثم ماذا عن التخطيط ؟ ، لقد رأينا خلال الخمسين سنة الأخيرة  
أن ميدان تدخل الحكومات يتسع ، وأن الرقابة تشدد وتتمدد ،  
وحرية الاقتصاد يضيق عليها الخناق ، والمسئولية في ذلك الاتجاه تقع  
على عاتق أسباب تتعلق بالفن والاجتماع والسياسة والأمن ، وهو اتجاه  
عميق ودائم ، واذا رجعنا الى الوراء وجدنا أن كثيرا من الرقابات

كانت توضع من يوم ليوم ، وقد تناولت هذه المشكلة في مكان آخر ،  
مُخْلِدًا على المعاداة الكلام فيها ، فهل يمكن أن تتوقع أن تسير هذه  
العملية سيرًا عكسيًا إلا إذا دخلت الميدان قوة جديدة قاهرة لا يمكن  
التنبؤ بها .

وماذا عن النقد ؟ إذا رجعنا إلى سير نظام النقد في الثلاثة آلاف  
سنة رأينا اتجاهًا دائمًا نحو عدم مادية النقد . فقد استخدمت السلع  
البسيطة كنقد : سلع بذاتها ، ثم عملة قانونية من النحاس أو النيكل  
أو الفضة أو الذهب ، ثم معيار من الذهب يتداول في صورة أوراق  
قعدية ، يمكن تحويلها نوعًا ، ويمكن تحويلها ذهبًا ، ثم معيار ذهبي  
للتجارة ، ثم معيار ذهبي يستخدم كأوراق النقد أو التحويل  
( الشيكات ) ، والاتجاه لا يخطئ طريقه ، ولا يمكن أن تتوقع  
لطريقه انعكاسًا إلا أمام قوة قاهرة غير منظورة .

ومثال آخر هو تقصير ساعات العمل الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا  
بعملية التوسع المستمر في استعمال الآلات ، فهل تتوقع أن ينعكس  
الاتجاه بعد أن قطع شوطًا طوله أكثر من مائة عام ؟ يقول البعض :  
« اتنا لو أردنا أن ننعكس الاتجاه لفعلنا » وهذا صحيح ولكن الراد  
عليهم هو أننا لا نريد ولن نريد أن ننعكس ؛ فرغبتنا وإرادتنا جزء  
من هذا الجهاز ، وحين نكتم رغبتنا وإرادتنا فانما نعبث عن رغبات تلك  
الجموع التي تعتبر جزءًا منها .

إن إرادتنا ورغبتنا هي أهم العوامل في تحريك أي اتجاه اجتماعي  
واقتصادي ، ولكنها تكون جزءًا متكاملًا في التحريك ، فبالنسبة  
للتوسع في استخدام الآلات مثلاً في الحياة والعمل الفني نجد لجموع  
الناس رغبات وإرادات محددة ملتصقة بنمط حياتهم كله ، وليس هناك  
بديل لإرادتهم ورغبتهم ، وإذا أمكن أن نضيف إليها إرادة ورغبة  
جديدين فلا بد أننا نكون قد أصبحنا قوة تاريخية من الطراز الأول ؛  
فهل أضاف ماركس أو إنجلز أو لاسال رغبة وإرادة جديدين إلى الجموع  
الكبيرة في أوروبا ؟ أم أنهم عبروا عن رغبات كانت موجودة ؟ تولوا هم



تنظيمها واعطائها شكلا جديدا وحية جديدة ؟ الحقيقة أن هؤلاء الناس ساروا في طريق هذه الاتجاهات ، وسايروا رغبات تلك الجموع وارادتهم لم يعكسوا اتجاه التقدم ، بل عجلوا به ؟ ولو أنهم حاولوا أن يعكسوا الاتجاه لفشلوا وحسروا أنفسهم ، على الرغم من قوة شخصياتهم وعظمتهم •

وماركس الذى يعتبر قوة تاريخية من الدرجة الاولى في شرق أوروبا ، يعتبر قوة بسيطة في غرب أوروبا ، وقوة لامعنى لها في الولايات المتحدة ، ولم يكن ماركس هو الذى أقام الثورة ، ولكن الثورة هي التى خلقت ماركس ، والناس تتحقق لهم العظمة لو تغلفوا في نسج الحياة كلها ، ودفع بهم التيار الى الامام ، وهم يعملون جهدهم على التعاون مع الحركات بكل ما فيهم من قوة .

ان عظماء الرجال يتميزون لا بأنهم يخطون رءوسهم في الحائط ، بل بأنهم يوجهون رغبات الناس واراداتهم ، ويمشطون أو يهدئون أو ينيرون الاتجاه الاصيل نحو التقدم ، ويختارون من بين البدائل المتاحة أنسب ما يناسب مثلهم وبرامجهم ، في الوقت الذى لا يزالون فيه عالقين بتيار الحوادث ، فلو أنه سبج ضد التيار لما استطاع الحركة ، أما اذا سبج مع التيار سهلت حركته ، ولكن أمامه بديل هو أن يسبح في حركة قظرية أقل سرعة ، ولكنها سرعة مناسبة على أى حال ، ان تيار الحوادث هو القوى التاريخية تحركه وتشكله يد خفية .

ومن أنبل واجبات رجل الاقتصاد أن يدرس تيارات الحياة ، لا لنظر الى الحاة كبركة راكدة كما يفعل الكثيرون ، بل ليقدم للشعوب البدائل ، وليدل الناس على أكثرها تماسكا مع الحياة الطيبة للمجتمع كما يراه ، ولكن معظم رجال الاقتصاد في الوقت الحاضر يخطون رءوسهم في الحائط ، والنتيجة أن رءوسهم تؤلمهم وأن جهودهم لا تنتج ثمرا الا أن تحترقهم الجموع والشعوب .

## ماذا نتعلم من تاريخ الفكر الاقتصادى

نتعلم أولا التواضع ، فالحقائق الاقتصادية لاتتسم قط بالخيال ولا بالحكمة وكثيرا ما نرى التميز البغيض والتعصب الاعمى حتى فى أكبر العقول ، بل حتى فى تلك النجوم الساطعة فى سماء علم الاقتصاد ، كما نرى هذا التميز والتعصب قائما فينا اليوم ، والناس يعيشون دائما فى ضباب كثيف تختلف حرارة مصالحهم الصغيرة وعواطفهم ورغباتهم حتى ليصعب عليهم أن يقتحموا بأبصارهم خطوات من الطريق أمامهم .

ولقد سجلنا الكثير من الاخطاء والمآخذ على العقول الكبيرة ، وكيف فشلت فى تشخيص الحالة والتنبؤ ، وما أكثر ما نخطئ اليوم ، نحن الذين نجد أنفسنا فى حرارة المعركة ( الايديولوجية ) الكبرى التى استعراواها من قرون عدة ، ومن المحتمل أن يخطئ المتخصصون جميعا فى تشخيصاتهم وفى تنبؤاتهم كذلك لان الحياة عفسدة من العوامل المختلفة ، على حين أن المتخصصين لا يعرفون الا تقديم نوع من العوامل بذاته .

ان كثيرا مما اعتقد علماء الاقتصاد أنه خالد ليس الا شيئا موقوتا والافكار كالنبات ، فهو ينمو ثم يذبل ويتخذ معظمه كمادة تخصيب لنبات آخر ، ومعنى ذلك أنه من الخطأ التمسك بفرض آرائنا على الناس ، فالحقيقة ترتبط بعدد معين من الافتراضات ، ومن ثم بمجرد معين من حوادث الحياة وظروفها ، والمذاهب كلها ليس بها الا حبة من الحقيقة ، تصبح فى ظروف خاصة من ظروف الحياة الحقيقة القائمة ، فالمذاهب اذن صالحة جميعها الى حد ما ، وهذه الصلاحية الى حد ما هى الحقيقة المشتركة ، بل الحقيقة الاهم فى حياتنا ، فكل شئ صحيح

الى حد ما ، ومن هذا الحد يصبح كل الشيء باطلا لاصحة فيه ، فمذهب العصور الوسطى الذى شمل تطبيقه الناس جميعا ، و ما عرف عن اعتداله الذى يعبر عنه السعر العادل والاجر العادل ، هو دون شك صحيح « الى حد ما » ، ومذهب التجارين بما يركزه من عناية على المصلحة القومية والدفاع وعلى ميزان المدفوعات وميزان التجارة هو صحيح الى حد ما ، ومذهب الحرية الذى يعنى بفوائد التنافس الفردى والخوافز : هو مذهب صحيح الى حد ما ، ومذهب الاشتراكية بما يدعو اليه من تخطيط تعاوني هادف لخير المجتمع صحيح كذلك الى حد ما ، وان كان فى الوقت الحاضر أصح من أى مذهب آخر .

والديمقراطية تعلو من شأن الحرية ، ولكنها غالبا ماتنسى اقراح الشر التى تجعل الحياة تحلو لهم على رغم ما فيها من مصاعب ، ومن أخطار الحروب ، فنشوة العيش مع الناس فى اخاء ومودة ، ونشوة التضحية والفداء من أجلهم ، لذائد لا تعترف بها الديمقراطيات التى ركزت اهتمامها على الحرية المشروطة ، وقد عملت الاشتراكية الجديدة على تصحيح هذا النظام من الحرية المشروطة .

والسلوك الصحيح لشئون الانسان أمر صعب فليست عندنا مبادئ ثابتة قوية تتسك بها ، ولكن علينا أن نستعمل ادراكنا فى تطبيق هذه المبادئ كلها بالنسب الصحيحة ، وأى مبدأ مهما بلغت قوته قد يخطئ اذا تتبعناه الى نهايته المربرة ، وهنا يظهر الاثر المفيد للاحتمال والصبر ، فان ما نعتبره خطأ اليوم قد يعتبر صوابا غدا ، وقد يكون صوابا فعلا فى ظروف متغيرة ، والحياة روحها التغيير .

انا نرى فى تطور الآراء الاقتصادية انماطا من التغيير لها معناها الخاص ، فنرى تنوعا ، ولكنه تنوع فى الوحدة ، وهناك أنماط من الفكر صلحت لعصر بذاته كان يمكن أن تكون لها مدارس خاصة ، لكن برغم هذه الوحدة نجد تباينا كبيرا فى الذكاء والمواهب والميول

ومظاهر الحياة المختلفة ، فمن الخطأ أن نعبر عن الوحدة بالتجانس ، فالوحدة خيط رفيع قوى تمنحه مشاكل الزمن ومستويات الثقافة نسيجاً يدخل فيه كل المذاهب الموجودة في عصر ما .

وهناك شيء آخر تعلّده من التاريخ ، هو أن الآراء الاقتصادية ليست ميداناً منعزلاً عن جهود الإنسان ، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط الحياة كلها ، والاقتصاد كذلك ليس مركز النظام الشمسي كله بالنسبة للفكر الانساني ، وانما هو كوكب صغير يدور حول نجم أعلى منه رتبة بكثير .

فالآراء الاقتصادية في المدرسة القديمة ، والآراء الاقتصادية في عصر التجارة أو في عصر الحرية أو الاشتراكية ، لم تكن نتيجة جهد مستقل لدراسة قام بها العلماء في مكتباتهم أو مكاتبهم ، ولكنها داخلة في نسيج الحياة كلها ، ومستخلصة من القيم الاجتماعية والادبية السائدة في عصرها ، كما ساندت تكوين المجتمع الاقتصادي والسياسي والادبي ، كانت كل شيء في دورة القيم ، كانت تغذى على هذه القيم ، وكانت تغذيها كذلك ، كانت تعطى وتأخذ في وقت واحد معا ، وما كان لمذهب من المذاهب أن يعيش ويخلد لو أنه اترع من نسيج زمنه ، كالمسكة لا تستطيع العيش خارج الماء فلكل مذهب كما أن لكل قاعدة بيئة خاصة تنبت فيها جذورها وتمتد ، ولكننا لم نفهم بعد دور هذه البيئة الخاصة في النمو والتطور والفناء بالنسبة للقراء ، ان عقولنا تعمل داخل اطار معين ، تتحرك داخل مدى معين من الآراء ، يسمح لها بالتحرك فيه نمط الحياة ، وهنا نجد الاحاجة على السبب في أن أفكارا بذاتها تنمو فجأة في أماكن بعيدة في الوقت الذي يتطلب نمط الحياة ظهورها ، ان الامر يبدو وكأننا جميعا خلايا صغيرة في ذلك العقل المارد الجبار ، عقل الانسانية المتمدنة .

ولكن مادام الاقتصاد فرعاً في شجرة كبيرة ، فانه يستحيل علينا لاسباب اقتصادية بحتة أن تعمق في الكشف عن جذور المشكلة ، ويبقى التحليل الاقتصادي على السطح بالنسبة لاية مشكلة كبيرة من

مشاكل الحياة ، ولا يستطيع أن يقدم لنا حلولها لأن الجذور عميقة  
ترتكز على سطح قد يكون دينيا أو أدبيا أو اجتماعيا أو سياسيا ،  
وعلى أن نشارك في الحياة على نتائج صحيحة لا على النتائج التي  
يقدمها لنا التحليل الاقتصادي وحده ، ولا على الجدل العلمى  
الأكاديمى البحت .

اد الأحداث — التى تقدمها المذاهب الاقتصادية كثيرا مايفشاها  
ويغفل عليها خطوط جانبية ، فلاتبينها الا بعد زمن طويل ، والواقع  
أنه من الصعب أن ننفذ الى مادة كل حدث عظيم وأن نبلغ منه لب  
الحقيقة ، وكثيرا ما نضل عن حقائق الحياة ، وكثيرا ما نكون بعيدين  
عن الأحداث الهامة فى وقتنا . وهناك أحداث ولىة تفسر نفسها بنفسها،  
كما أن هناك أحداثا من الدرجة الثانية 'و الثالثة لانجد تفسيرها الا فى  
أحداث أخرى ترتبط بها ، فالأحداث الأولى يمكن أن نسميها أحداثا  
مركزية ، أما الاخرى فنسميها أحداثا تابعة لانها تدور فى فلك أحداث  
أخرى كما تدور الكواكب حول الشمس .

ان التطور من العشيرة الى القبيلة ، ومن القبيلة الى المدينة الى  
الولاية الى الدولة الى الامبراطورية الى القارة ، وربما الى التنظيم  
فى الكوكب كله ، كان خط التطور الرئيسى ولايزال كذلك ، فارتبط  
مذهب الفصور اوسطى بانولابة ؛ وارتبط مذهب التجارين بالأمّة  
والحرية بالامبراطورية . وقد نكون الآن فى طريقنا الى استحداث  
مذهب جديد يرتبط باحتياجات تنظيم فارى أو تنظيم يرتبط بالكرة  
الأرضية جميعها ، واننى أؤمن بأن المذهب الذى ينمى باحتياجات تنظيم  
الكون جميعه سيكتب له الخلود ، فالتنظيم العالمى شىء أولى ، لا ما فيه  
من اقتصاد واجتماع فحسب ، وليست هذه الفلسفة الاجتماعية أو  
الاقتصادية أو تلك هى الشىء الاول فى الأهمية بل احتياجات التنظيم  
العالمى ، فهذه القوى المدمرة الضخمة التى يكشف عنها عصرنا تجعل  
التنظيم الدولى والاخاء بين الناس أمرا ضروريا ملحا ، ولم يعد  
التعاشى السلمى مجرد حديث مغرض بين حفنة من الأصدقاء ، بل

أصبح حديث العصر « ان نعيش أو لانعيش » فخما أن ينجح الناس في تثبيت أركان الانسانية على أقوى الاسس ، واما أن يهلكوا ، ولم يعد جدلا فقها أن يتحدث الناس عن اعمار المدنية وفنائها ، فقد أصبح هذا القضاء تهديدا حقيقيا لكل ما يحاول الانسان أن يدفع عنه ، لما كيف يكون هذا التنظيم العالمى وكيف يحدث ، فما من أحد يستطيع الكلام عنه ، ولكنه سيأتى على أية حال ، ولا بد أن ينتصر المذهب الذى يدعو الى التفاهم بين الدول والى الاخاء بين الناس ، وعلى ذلك يجب على كل مذهب أن يعدل نفسه ، لا من أجل نفسه فحسب بل من أجل أثره على الحادث الجلل ، سواء كان يساعد أو يعوق قيام اطار دولى مستقر سليم هو ما يلزم لبقاء الانسان .

والأحداث الاقتصادية والاجتماعية هامة جدا ، ولكنها فى نظر جيلنا الحاضر ثانوية فى أهميتها ، وستعود لها أهميتها حين يصبح التنظيم الدولى حقيقة واقعة ، وحتى يحين الوقت ، ستظل توابع لحدث أكبر يتطلب أن « تتحد أو نهلك » . ولسنا نعرف ان كان هذا التنظيم العالمى سيحدث بغير حرب و سيتبع حربا مدمرة لاتبقى ولا نذر ، ولكن الذى لاشك فيه أن القوى التاريخية الكبرى تسير فى طريق معلوم وفى اتجاه واحد ، لتحقيق حماية الجنس البشرى من الأتون المدمر الذى فتحت قوى العلوم ، فهذه القوى المدمرة لم يكشف عنها عبثا ، بل ان عليها واجبا يجب أن تؤديه ، هو أن تضطر الناس جميعا الى أن يعيشوا فى فلك نظام عالمى يدور حول مركز ثابت هو حفظ السلام والأمن .

يقول هوبر « فى الوقت الذى يعيش فيه الناس دون أن يكون امامهم قوة مشتركة يرهبونها ، فانهم يكونون فى حالة نسيبها الحرب ، حربا بين انسان وانسان » فلو استبدلنا كلمة الناس بكلمة الدول لاستطعنا أن نصور الوضع فى عصرنا الحاضر .

وقد انكشف لأعيننا أفق جديد عظيم ، فستنهال الصروح التى قامت على الظلم وتزول ، وستقوم أو تفنى دول وامبراطوريات

لتحقيق ما يعمل له عصرنا الحاضر من واجب جبار ، ان علينا أن نتفهم رسالة عصرنا ، فبهذا وحده نستطيع أن نتجنب مرارة الخيبة ، ونوفر طاقتنا المضیعة ، وبهذا وحده نستطيع أن نشيد اطارا جديدا ثابتا لحضارتنا وثقافتنا •

هذه المذاهب ، وهذه الحركات ، وهذه الدول ، وهذه الاحزاب وهؤلاء الناس الذين يفكرون في الاخاء الدولي والبشرى ، ستنتصر آراؤهم ، أما أولئك الذين يعارضون هذا الهدف فسيهلكون ويفنون، الا اذا قدر لنا أن نواجه نهاية حضارتنا ، وأن نفوص في فيافي الظلام .

من الغريب أن المذاهب الاقتصادية الحديثة الثلاثة أو الأربعة قد سلمت بمبدأ التعاون الدولي ، ولكن أحدا منها لم يحدث هذا التعاون في الواقع بعد . وقد يكون مقدرنا علينا أن نشهد حركات جديدة تهدف الى الوفاء بحاجات عصرنا الملحة ، ولاشك، أن رجل الاقتصاد قادر على أن يقوم بدور نافع في خدمة هذه الحاجات لأن دربه في الماضي والحاضر قد طمعه بطابع المثل العليا لمذهب العالمية ، وهو ما كان يؤاحظه عليه زعماء الصناعة والسياسة من قبل •

تم بحمد الله وتوفيقه

## هيئة قناة السويس

### لماذا قام مشروع ناصر لتعميم وتوسيع قناة السويس

لم تكن الشركة المؤممة تتوخى في المشروعات التي كانت بعدها لتجسيق القناة غير مصلحتها الخاصة ، فكان المسئولون عن ادارتها يقصرون مشروعاتهم على الفترة الباقية من مدة الامتياز الممنوح لشركتهم دون ان يعملوا حسابا لتطور الملاحة العالمية أو الازدياد في عدد السفن التي تعبر القناة أو ضخامة حمولتها .

وعد ذكرت مجلة الايكوبومست البريطانية صراحة ان المشروع الذي كانت قد أعدتها الشركة المنحله لم تكن تكفي بأى حال صفط العبور في سنة ١٩٦٥ ، اى بعد نسع سنوات من تأميمها ، وقبل انتهاء عقد امتيازها بثلاث سنوات .

ولما كانت حركة الملاحة في القناة تسد عما بعد عام ١٩٦٥ ، فإن لزاما على الجمهورية العربية المتحدة أن تحتاط بهذه الزيادة وأن تعمل كل ما فى وسعها لمواجهة كل احتمال يترتب عليها أو ينسأ عنها . فاعد مشروع ناصر لتعميق القناة وتوسيعها .

ويجرى العمل حاليا على تنفيذ هذا المشروع الذى سيكون له أثره المحسوس فى تمكين أكبر عدد من السفن من المرور بالقناة فى سرعة ويسر ، لاسيما انه سيصل بالقناة الى العمق الذى سيسمح لها باستقبال البواخر التي يبلغ غاطسها ٣٧ قدما فى حين أن أضخم البواخر المسموح بمرورها فى الوقت الحاضر لا يتجاوز غاطسها ٣٥ قدما .







١٥٧ - شارع عبيد - روضي الفرج  
تليغون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦



مجموعة  
اخترنا لك  
تصدر  
أسبوعية باللغات العالمية  
يشترك في تحريرها واعدادها  
مجلة "اخترنا لك"



المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر  
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج  
تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤١٠١٣